Distribution: General
Original: English

GC 25

May 2002
Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

مجلس المحافظين

تقرير الدورة الخامسة والعشرين

روما، 19-20 فبراير/شباط 2002

تمويل التنمية – البعد الريفي

Document 255076
Library:DMS

المحتويات

الفصل		الفقرات	الصفحة
الأول –	افتتاح الدورة وسير أعمالها	1 - 11	1-2
	ألف – افتتاح الدورة	3	1
	باء – جدول الأعمال والوثائق	4	1
	جيم – انتخاب مكتب مجلس المحافظين	5 - 6	1-2
	دال – الجلسة الافتتاحية للدورة	7 - 8	2
	هاء – بيان رئيس الصندوق	9	2
	واو – البيانات العامة	10	2
	زاي – اختتام الدورة	11	2
الثاني –	القرارات التي اعتمدها مجلس المحافظين	12 - 24	3-6
	ألف – تقرير عن التجديد الخامس لموارد الصندوق	12 - 13	3
	باء – التجديد السادس لموارد الصندوق	14 - 15	3
	جيم – القوائم المالية المراجعة للصندوق في 31 ديسمبر/كانون الأول 2000	16	4
	دال – الميزانية الإدارية المقترحة للصندوق الدولي للتنمية الزراعية لعام 2002	17	4
	هاء – تقريـــر مرحلي عن التجديد الخامس لموارد الصندوق: خطة العمل (2000-2002)	18	4
	واو – تقرير مرحلي عن تنفيذ برنامج تطوير أسلوب العمل	19	4
	زاي – عضوية المجلس التنفيذي	20 - 21	4-5
	حاء – تقرير مرحلي عن الائتلاف الشعبي لاستئصال الجوع والفقر	22	5
	طاء – تقرير مرحلي عن الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر	23	5
	ياء – إقرار نشر الوثائق	24	6

الفصل		الفقرات	الصفحة
الثالث –	ألف – المحاضر الموجزة		
	(بما فيها موجز البيانات العامة التي أدلى بها شفهيا أو على شبكة الإنترنت المحافظون والمراقبون)	294 - 25	69–7
	(i) الجلسة الأولى – 19 فبراير/ شباط 2002	82 - 25	17–8
	(ii) الجلسة الثانية – 19 فبراير/ شباط 2002	177 - 83	40–19
	(iii) الجلسة الثالثة – 20 فبراير/ شباط 2002	224 - 178	52–42
	(iv) الجلسة الرابعة – 20 فبراير/ شباط 2002	279 - 225	64–54
	(v) بيانات عامة لشبكة الإنترنت	294 - 280	69–66
	باء – مناقشات الموائد المستديرة بشأن الاستراتيجيات الإقليمية للصندوق	317 – 295	75–70
	المقدمة	297 – 295	71–70
	آسيا والمحيط الهادي	300 – 298	71
	أوروبا الوسطى والشرقية والدول المستقلة حديثا	303 – 301	72–71
	أفريقيا الشرقية والجنوبية	307 – 304	73–72
	أمريكا اللاتينية والكاريبي	308	73
	الشرق الأدنى وشمال أفريقيا	312 –309	74
	أفريقيا الغربية والوسطى	318 –313	75–74
	جيم – بيانات عامة أخرى للمحافظين		92–76
	بنين		77–76
	بوركينا فاسو		79–78
	الصين		81–80
	ألمانيا		83–82
	الأردن		85–84
	مالي		88–86
	النيجر		90–89
	رومانيا		92–91

الصفحة	الفصل	الفقرات	الصفحة
الرابع –	البيانات والخطب الخاصة		121-93
	رسالة من فخامة كارلو آزيليو شامبي، رئيس جمهورية إيطاليا، ألقاها بالنيابة عنه سعادة ماريو باتشيني، وكيل وزارة، وزارة الخارجية		94-93
	رسالة من السيد كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة ألقتها بالنيابة عنه السيدة كاترين برتيني، المديرة التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي		95
	بيان المديرة التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي، السيدة كاترين برتيني		99-96
	رسالة السيد جاك ضيوف، المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ألقاها بالنيابة عنه السيد دافيد هارشاريك، نائب المدير العام		102-100
	بيان رئيس الصندوق، لينارت بوغه، في الدورة الخامسة والعشرين لمجلس المحافظين		108-103
	كلمة الترحيب التي ألقاها لينارت بوغه، رئيس الصندوق، بمناسبة زيارة الرئيس اوليسجون اوباسنجو رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية		109
	الخطاب الافتتاحي لفخامة أولوسيغون أوباسانجو، رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية		114-110
	بيان القائم بأعمال المحافظ الممثل لهولندا الذي ألقاه نيابة عن الدول الأعضاء بالصندوق للإعراب عن التقدير للخطاب الرئيسي الذي ألقاه فخامة الرئيس اوليسيغون اوباسانغو، رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية		115
	تمويل التنمية – البعد الريفي موجز ملاحظات رئيس مجلس المحافظين، السيد جانس هوتاغالوونغ		118-116
	خطاب رئيس مجلس المحافظين، السيد جانس هوتاغالوونغ، في ختام الدورة الخامسة والعشرين لمجلس المحافظين		121-119

الملاحق	الصفحة
الأول – قائمة بالمشتركين في الدورة الخامسة والعشرين لمجلس المحافظين	122-189
الثاني – برنامج عمل وجدول الأعمال للدورة الخامسة والعشرين لمجلس المحافظين	190-194
الثالث – قائمة بالوثائق التي عرضت على مجلس المحافظين في دورته الخامسة والعشرين	195-196
الرابع – القرارات التي اعتمدها مجلس المحافظين في دورته الخامسة والعشرين	197-200

الفصل الأول

افتتاح الدورة وسير أعمالها

1 – عقدت الدورة الخامسة والعشرون لمجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في مدينة روما في الفترة 19–20 فبراير/ شباط 2002. وترد في الملحق الأول قائمة بالمشتركين في الدورة.

2 – عقد المجلس أربع جلسات، وترد المحاضر الموجزة لها في الجزء "ألف" من الفصل الرابع.

ألف – افتتاح الدورة

3 – افتتحت السيدة أولا مايجا فنسكاس، المستشار الوزاري والممثل الدائم لجمهورية فنلندا لدى منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والوكالات المعنية بالزراعة في روما، الجلسة بالنيابة عن رئيس المجلس المنتهية مدته، صاحب السعادة كيرستى لينتونين سفير جمهورية فنلندا لدى جنوب أفريقيا.

باء – جدول الأعمال والوثائق

4 – اعتمد مجلس المحافظين جدول الأعمال الوارد، ومعه برنامج عمل الدورة، في الملحق الثاني. وترد قائمة الوثائق المعروضة على المجلس في الملحق الثالث. وترد في الملحق الرابع القرارات التي اعتمدها مجلس المحافظين.

جيم – انتخاب مكتب مجلس المحافظين

5 – وفقا للمادة 12 من النظام الداخلي لمجلس المحافظين انتخب المجلس أعضاء هيئة المكتب الجديد من بين السادة المحافظين لمدة سنتين على النحو التالي:

الرئيس	صاحب المعالي بونغاران ساراجى وزير الزراعة في جمهورية إندونيسيا
نائبا الرئيس	صاحب المعالي روى فانوراكيس وزير الزراعة والتعاونيات في مملكة سوازيلاند
	السيد وليام أ. شوريش نائب الأمين العام المساعد للتنمية الدولية، سياسات الديون والبيئة وزارة الخزانة، الولايات المتحدة الأمريكية

6 - بالـــنظر إلى حالة الطوارئ الوطنية الناجمة عن الفيضان المدمر الذي اجتاح إندونيسيا قبل السفر لم يستطع صـــاحب المعالـــي بونغاران ساراجي حضور الدورة. وتولى السيد جان هوتا غالونغ المستشار الخاص لوزير المالية الإندونيسي ورئيس وفد إندونيسيا رئاسة الجلسة بالنيابة عن الرئيس الجديد المنتخب لمجلس المحافظين.

دال - الجلسة الافتتاحية للدورة

7 - ألقـــى فخامة ألوسيغين أوباسانجو، رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية، بيانا أمام المجلس. ويرد النص الكامل للخطاب الافتتاحي للرئيس أوباسانجو في الفصل الرابع، الصفحات 110-112.

8 - ألقـــى صاحب السعادة ماريو باتتشيني، وكيل وزير الدولة للشؤون الخارجية الإيطالية بيانا بالنيابة عن صاحب الفخامة كارلو أزيليو شيامبى، رئيس الجمهورية الإيطالية، كما تم إلقاء رسالة باسم السيد كوفى عنان الأمين العام للأمم المـــتحدة، وألقـــت الســـيدة كاتريـــن برتيـــنى المديرة التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي بيانا بصفتها. وألقى السيد دافيد هارتشـــاريك ، نائب المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة، بيانا باسم السيد جاك ضيوف المدير العام للمنظمة. وترد هذه البيانات في الفصل الرابع.

هاء - بيان رئيس الصندوق

9 - يرد النص الكامل لبيان السيد لينارت بوغة رئيس الصندوق في الفصل الرابع، الصفحات 103-108.

واو - البيانات العامة

10 - يـــرد في الجزء ألف من الفصل الثالث موجز للبيانات العامة التي ألقاها السادة المحافظون والمراقبون وكذلك البـــيانات التي أرسلها ممثلو الدول الأعضاء من خلال الشبكة الإلكترونية. ويتضمن الجزء باء من الفصل الثالث موجز لمناقشـــات الموائـــد المستديرة التي جرت بشأن الاستراتيجيات الإقليمية للصندوق، كما ترد في الجزء جيم من الفصل الثالث البيانات العامة التي قدمها ممثلو الدول الأعضاء كتابة ولم يلقوا بيانات شفوية أمام المجلس.

زاي - اختتام الدورة

11 - ألقى السيد جانس هوتاغالونغ بيانا أوجز فيه نتائج المداولات الرئيسية للمجلس، ويرد النص الكامل لبيان اختتام أعمال الدورة الخامسة والعشرين لمجلس المحافظين في الفصل الرابع، الصفحات 119-121.

الفصل الثاني

القرارات التي اعتمدها مجلس المحافظين

ألف – تقرير عن التجديد الخامس لموارد الصندوق

12 – أحاط مجلس المحافظين بالتقرير الخاص بالتجديد الخامس لموارد الصندوق الوارد في الوثيقتينGC 25/L.2 و GC 25/L.2/Add.1. ولاحظ المجلس أن مجموع قيمة وثائق المساهمات المودعة والمبالغ المدفوعة نقدا أو بسندات أذنيه مقابل التعهدات التي لم تؤيدها وثائق مساهمات بلغ 282.3 مليون دولار أمريكي، أي 64.7% من مجموع قيمة التعهدات. ولاحظ أيضا أن مجموع قيمة المدفوعات المقدمة نقدا أو بسندات أذنيه بلغ 153.6 مليون دولار أمريكي، أي 35.2% من مجموع التعهدات.

13 – أحاط المجلس أيضا بأن بلجيكا تعهدت بما يعادل 15.5 مليون دولار أمريكي للأهداف المحددة للصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة في العالم الثالث، بينما تعهدت ألمانيا وإيطاليا بما يعادل 8.0 ملايين دولار أمريكي و3.9 مليون دولار أمريكي على التوالي لمساندة مشاركة الصندوق في مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وبلغت قيمة مدفوعات المساهمات التكميلية 17.5 مليون دولار أمريكي، أي 64% من مجموع التعهدات التكميلية للتجديد الخامس للموارد.

باء – التجديد السادس لموارد الصندوق

14 – بحث مجلس المحافظين الوثيقة GC 25/L.3 واعتمد القرار 127/د-25 الصادر في 19 فبراير/ شباط 2002، بشأن إنشاء هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد السادس لموارد الصندوق. وطبقا للفقرة 2 من القرار تتألف هيئة المشاورات من جميع الدول الأعضاء من القائمتين ألف وباء و12 دولة عضو من القائمة جيم وفقا للكشف المرسل بذلك من بلدان القائمة جيم إلى رئيس الصندوق. وفى هذا الصدد أحاط المجلس بالتشكيل التالي للدول الأعضاء من القائمة جيم في هيئة المشاورات:

القائمة الفرعية جيم 1:	أنغولا، ومصر، واريتريا، وتونس
القائمة الفرعية جيم 2:	الصين، والهند، وباكستان، ورومانيا
القائمة الفرعية جيم 3:	الأرجنتين، والبرازيل، والمكسيك، وبنما

15 – وأحاط المجلس أيضا، بموجب الفقرة 2 من القرار، بأن أعضاء القائمة جيم يرغبون في دعوة الدول الأعضاء التالية لحضور مداولات هيئة المشاورات بصفة مراقب: بنغلاديش، وشيلى، والكونغو، وكوت ديفوار، وبيرو، وسري لانكا.

جيم – القوائم المالية المراجعة للصندوق – 31 ديسمبر/كانون الأول 2000

16 – بحث مجلس المحافظين واعتمد القوائم المالية التي تبين الوضع المالي للصندوق في 31 ديسمبر/كانون الأول 2000 ونتائج عملياته حتى ذلك التاريخ، وذلك على النحو الوارد في الذيول من ألف إلى حاء في الوثيقة GC 25/L.4 وتقرير المراجع الخارجي بشأنها.

دال – الميزانية الإدارية المقترحة للصندوق الدولي للتنمية الزراعية لعام 2002

17 – بعد بحث الميزانية الإدارية المقترحة للصندوق لعام 2002 المعروضة في الوثيقة GC 25/L.5 وضميمتها اعتمد مجلس المحافظين القرار 128/د–25 في 19 فبراير/ شباط 2002.

هاء – تقرير مرحلي عن التجديد الخامس لموارد الصندوق: خطة العمل (2000–2002)

18 – أحاط المجلس بالتقرير التحريري الوارد في الوثيقة GC 25/L.6 والتقرير الشفوي المقدم من السيد كليمنز دي صاند مساعد رئيس الصندوق لدائرة إدارة البرنامج بشأن تنفيذ توصيات خطة العمل المحددة في الوثيقة "الشراكات من أجل استئصال الفقر الريفي: تقرير هيئة المشاورات الخاصة باستعراض مدى كفاية الموارد المتاحة للصندوق للفترة 2000–2002.

واو – تقرير مرحلي عن تنفيذ برنامج تطوير أسلوب العمل

19 – أحاط مجلس المحافظين أيضا بالتقرير المرحلي السنوي الثاني عن برنامج تطوير أسلوب العمل المعروض في الوثيقة GC 25/L.7، والإضافات المقدمة شفويا من السيد جون ويستلى نائب رئيس الصندوق بشأن التوجه الجديد والأكثر قوة للبرنامج.

زاي – عضوية المجلس التنفيذي

20 – وفقا للقرارات التي اتخذها مجلس المحافظين في دورته الثالثة والعشرين صادق مجلس المحافظين على الاتفاق الذي توصلت إليه الدول الأعضاء من القائمة الفرعية جيم 2 بشأن تبادل مقاعد المجلس التنفيذي لعام 2002، كما ورد في الوثيقة GC 25/L.8 وعلى وجه التحديد ستحل رومانيا محل بنغلاديش كعضو مناوب للهند عن السنة المتبقية لشغل المقعد.

21 – وبناء على ذلك أصبح تشكيل المجلس التنفيذي لعام 2002 على النحو التالي:

تشكيل المجلس التنفيذي لعام 2002

	عضو	عضو مناوب
القائمة ألف	كندا	اسبانيا
	فرنسا	بلجيكا
	ألمانيا	سويسرا
	إيطاليا	البرتغال
	اليابان	الدنمارك
	النرويج	السويد
	المملكة المتحدة	هولندا
	الولايات المتحدة	استراليا
القائمة باء	الكويت	الإمارات العربية المتحدة
	نيجيريا	-
	المملكة العربية السعودية	إندونيسيا
	فينيزويلا	الجزائر
القائمة جيم		
القائمة الفرعية جيم 1 - أفريقيا	أنغولا	مصر
	تونس	إريتريا
القائمة الفرعية جيم 2	الصين	باكستان
أوروبا، آسيا والمحيط الهادي	الهند	رومانيا
القائمة الفرعية جيم 3	البرازيل	بنما
أمريكا اللاتينية والكاريبي	المكسيك	الأرجنتين

حاء - تقرير مرحلي عن الائتلاف الشعبي لاستئصال الجوع والفقر

22 - أحـــاط مجلس المحافظين بالتقرير التحريري الوارد في الوثيقة GC 25/L.9 والتقرير الشفوي المقدم من السيد بـــروس مور منسق الائتلاف الشعبي لاستئصال الجوع والفقر، بشأن النتائج التي تحققت منذ الدورة الرابعة والعشرين لمجلـــس المحافظيـــن فـــي مجال تحسين حصول الفقراء على الموارد الإنتاجية في البلدان والأقاليم المشمولة بالأنشطة الجارية للائتلاف.

طاء - تقرير مرحلي عن الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر

23 - أحـــاط مجلـــس المحافظين بالتقرير التحريري الوارد في الوثيقة GC 25/L.10 والتقرير الشفوي من السيد بير رايدن مدير الآلية العالمية بشأن الاستراتيجية التشغيلية المتطورة للآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وأنشطتها خلال عام 2001 في البلدان المتأثرة بالجفاف الشديد و/أو التصحر، لاسيما في أفريقيا.

ياء - إقرار نشر الوثائق

24 - أقـر مجلـس المحافظيـن نشر الوثائق التي اعتمدها في الدورة ولاحظ أنها ستنشر بعد ذلك في الموقع العام للصندوق على شبكة الإنترنت.

الفصل الثالث

ألف – المحاضر الموجزة

(بما فيها موجز البيانات العامة التي أدلى بها شفهيا أو على شبكة الإنترنت المحافظون والمراقبون)

(i) المحضر الموجز للجلسة الأولى من الدورة
الخامسة والعشرين المنعقدة في الساعة 10.00 صباح يوم
الثلاثاء 19 فبراير/شباط 2002

رئيسة المجلس: السيدة كيرستي لينتونن (فنلندا)
رئيس المجلس: السيد جانس هوتاغالونغ (إندونيسيا)

	الفقرات
افتتاح الدورة (البند 1 من جدول الأعمال)	26
اعتماد جدول الأعمال (البند 2 من جدول الأعمال)	27
انتخاب مكتب مجلس المحافظين (البند 3 من جدول الأعمال)	28 - 34
رسالة فخامة رئيس الجمهورية الإيطالية	35 - 37
رسالة الأمين العام للأمم المتحدة	38 - 39
بيان المديرة التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي	40 - 41
رسالة المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة	42 - 43
بيان رئيس الصندوق (البند 4 من جدول الأعمال)	44 - 45
البيان الرئيسي الذي ألقاه فخامة رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية	46 - 51
تقرير عن التجديد الخامس لموارد الصندوق (البند 6 من جدول الأعمال)	52 - 55
القوائم المالية المراجعة للصندوق – 31 ديسمبر/كانون الأول 2000 (البند 8 من جدول الأعمال)	56 - 61
البيانات العامة (البند 5 من جدول الأعمال)	62 - 81
– أوغندا	62 - 63
– أوروغواي (نيابة عن مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي)	64 - 67
– اليابان	68 - 69
– فينيزويلا	70 - 72
– مصر	73 - 75
– سيراليون	76 - 78
– نيجيريا	79 - 81

25 - **دعيت الجلسة للانعقاد في الساعة 10.00 صباحا.**

افتتاح الدورة (البند 1 من جدول الأعمال)

26 - **السيدة فينسكاس – اهو** (فنلندا)، التي كانت تتحدث نيابة عن الرئيس المنصرم، أعلنت افتتاح الدورة الخامسة والعشرين لمجلس المحافظين ورحبت بالمشاركين. وهذه هي أول دورة لمجلس المحافظين يشترك فيها المندوبون في مناقشات تفاعلية بشأن السياسات حول موضوع الدورة "تمويل التنمية – البعد الريفي" الذي يعتبر شديد الأهمية في وقت يتعين فيه التوفيق بين تحقيق أهداف التنمية للألفية والمعوقات المتمثلة في انخفاض المعونة الإنمائية. ونظرا لمشاركة الصندوق في مؤتمر القمة العالمي القادم بشأن التنمية المستدامة، فإنه، لا يوجد أفضل من هذا الوقت لتبادل أهدافه والتزاماته وأفكاره بشأن الطريقة الفضلى للنص قدما. وسوف توفر مناقشات المائدة المستديرة بأن عمليات التقييم الإقليمية التي قام بها الصندوق ومسودات الاستراتيجيات القطرية للتخفيف من وطأة الفقر التي أعدها فرصة أخرى لتوجيه عمليات الصندوق. وفي حين أن فنلندا تتخلى عن منصب رئيس هيئة مكتب المجلس ستواصل المشاركة بنشاط وتدعم بشدة إقامة مشاورة بشأن التجديد السادس لموارد الصندوق.

الموافقة على جدول الأعمال (البند 2 من جدول الأعمال) (GC 25/L.1)

27 - **اعتمد جدول الأعمال (GC 25/L.1).**

انتخاب مكتب مجلس المحافظين (البند 3 من جدول الأعمال)

28 - **السيدة فنسكاس- اهو** (فنلندا)، أعلنت أنه وفقا للمادة 12 من اللائحة الداخلية للمجلس يتعين انتخاب مكتب يتألف من رئيس ونائبين للرئيس للعمل لفترة عامين. وقد أبلغت بترشيح السيد بنغاران ساراجيه وزير الزراعة في إندونيسيا لمنصب الرئيس. ونظرا لبقاء الوزير في إندونيسيا بسبب طوارئ الفيضانات التي حدثت مؤخرا، فإن السيد جانيس هوتاجالونج رئيس الوفد الإندونيسي سوف يترأس الدورة نيابة عنه.

29 - **وانتخب السيد بونغاران سارجيه (إندونيسيا)، رئيسا لمجلس المحافظين بالتصفيق.**

30 - **السيدة فنسكاس-اهو** (فنلندا)، ذكرت أنها أبلغت بترشيح السيد روي فانوراكيس من سوازيلاند والسيد وليام شويرش من الولايات المتحدة لمنصبي نائبي الرئيس.

31 - **وأنتخب السيد فانوراكيس (سوازيلاند) والسيد شويرش (الولايات المتحدة) نائبين لرئيس مجلس المحافظين بالتصفيق.**

32 - ونقلت **السيدة فنسكاس-اهو** (فنلندا)، شكر المكتب السابق للمجلس وموظفي الصندوق على تعاونهم ودعمهم.

33 - **السيد هوتاغالونج (إندونيسيا) يتولى الرئاسة.**

34 – نقل **الرئيس**، أسف معالي السيد بنغاران ساراجيه الرئيس المنتخب الجديد لعدم تمكنه من رئاسة الدورة الحالية شخصيا، وقرأ بيانا منه أعرب فيه عن شكره للثقة التي أوليت له والتي يرى أنها بمثابة اعتراف بالدور الذي اضطلعت به إندونيسيا في الكفاح المشترك ضد الفقر وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية والأمية. وأشاد بالرئيس المنصرم لقيادته الناجحة لوثائق المجلس وأعرب عن تقديره لرئيس الصندوق وموظفيه لإعادة تصميم المجلس باعتباره منتدى دوليا مفتوحا للنقاش وتبادل الآراء مع احتفاظه في نفس الوقت بدوره في اتخاذ القرارات. ويتعين على الصندوق حتى يضطلع باختصاصاته لا أن يحافظ على التزامه عن المستوى المالي بالأرقام الحقيقية بل وأن يزيد هذا المستوى بالتدريج. وسوف يتحدد ذلك على دعم دوله الأعضاء.

رسالة رئيس الجمهورية الإيطالية

35 – **الرئيس**، قال إن من دواعي السعادة الترحيب بسعادة السيد ماريو باتشيني الذي سيتحدث أمام المجلس نيابة عن فخامة الرئيس كارلو ازيليو شامبي رئيس الجمهورية الإيطالية.

36 – **السيد باتشيني**، (وكيل وزارة الخارجية في الجمهورية الإيطالية)، ألقى رسالة نيابة عن رئيس الجمهورية يرد نصها في الفصل الرابع.

37 – **الرئيس**، أعرب نيابة عن مجلس المحافظين، عن تقديره للسيد باتشيني الذي لا تمثل حكومته البلد المضيف للصندوق فحسب بل وتعتبر مساندة قوية لأعماله، وأحد أعمدة المجتمع الدولي.

رسالة الأمين العام للأمم المتحدة

38 – **السيدة بيرتيني**، (المديرة التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي)، قرأت رسالة من السيد كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة، يرد نصها الكامل في الفصل الرابع.

39 – **الرئيس**، أعرب عن تقدير مجلس المحافظين لكلمات الأمين العام وثقته المستمرة في أعمال الصندوق.

بيان المديرة التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي

40 – ألقت **السيدة بيرتيني**، (المديرة التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي) بيانا يرد نصه الكامل في الفصل الرابع.

41 – **الرئيس**، أعرب عن شكره للسيدة بيرتيني لبيانها المشجع والمحرك للأفكار، وهو آخر بيان تلقيه بصفتها المديرة التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي. وأعرب عن ثقته في أن التعاون المثمر الذي أرسته مع الصندوق سوف يستمر في تحقيق ثماره لفترة طويلة قادمة، وأعرب لها عن أصدق تمنيات المجلس لها بالنجاح على المستوى الشخصي والمهني.

رسالة المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

42 - **السيد هارشاريك**، (نائب المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة) ألقى بيانا نيابة عن السيد جاك ضيوف المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، يرد نصه الكامل في الفصل الرابع.

43 - **الرئيس**، أعرب عن شكره للسيد هارشاريك، وطلب منه إبلاغ السيد ضيوف شكر مجلس المحافظين على رسالته النيرة، وتطلعه إلى مزيد من التعاون بين المنظمتين للوصول إلى فقراء الريف.

بيان رئيس الصندوق (البند 4 من جدول الأعمال)

44 - **السيد بوغه**، (رئيس الصندوق) ألقى بيانا يرد نصه الكامل في الفصل الرابع.

45 - **الرئيس**، أعرب عن تقدير مجلس المحافظين للسيد بوغه لبيانه النير الذي ينجم عن نوع القيادة التي يحظى بها الصندوق. وكان مما يدعو إلى التشجيع بصورة خاصة ما سمعناه عن التزامه بتحقيق أهداف قمة الألفية وتلك الخاصة بالصندوق.

البيان الرئيسي الذي ألقاه فخامة رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية

46 - **فخامة الرئيس اولوسيجون اوباسانجو رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية يتخذ مقعده داخل القاعة.**

47 - **السيد بوغه**، (رئيس الصندوق) قال إنه لشرف وسعادة أن نرحب بفخامة الرئيس اولوسيجون اوباسانجو رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية الذي يؤكد حضوره من جديد دعم نيجيريا المستمر للصندوق، وهو عامل رئيسي في نمو الصندوق بوصفه أداة فعالة في الكفاح ضد الفقر. إن قيادة الرئيس اوباسانجو لنيجيريا، ودوره في استعادة الديمقراطية في البلاد والأهمية التي يسندها لاستئصال الفقر تعتبر كلها مصدر الهام للجميع. لقد اضطلع بدور حاسم في الجهود التي تبذل لإعادة بدء التنمية في أفريقيا على أساس الملكية الوطنية القوية ولاسيما في صياغة الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا. وسوف يساهم الصندوق في نجاح تنفيذ هذه الشراكة. ويتطلع إلى مستقبل حيوي في نيجيريا تحت قيادة الرئيس اوباسانجو القديرة والشجاعة.

48 - **السيد اوباسانجو**، (رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية) ألقى بيانا رئيسيا، يرد نصه الكامل في الفصل الرابع.

49 - **السيد بيرتيلنج** (هولندا)، تحدث نيابة عن مجلس المحافظين فأعرب عن تقديره للرئيس اوباسانجو لبيانه البليغ وتصوره النموذجي للمشكلات التي تواجه نيجيريا والكثير من البلدان الأفريقية الأخرى. ولن يتسنى إلا بالتفاني وحكمة الزعماء من أمثاله تعزيز الجهود المجتمعة التي تكرس لمعالجة هذه المشكلات. ولذا، فإن العالم يتطلع إلى نجاح الشراكة الجديدة للتنمية في أفريقيا ويحتاج إليها. وقد كانت نيجيريا مساندة منذ فترة طويلة لأعمال الصندوق وساعدت في وضع الأركان السياسية الصندوق.

50 - **الرئيس**، شكر فخامة الرئيس اوباسانجو على كلماته الحكيمة.

51 - **غادر فخامة الرئيس اولوسيجون اوباسنجو، رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية، القاعة.**

تقرير عن التجديد الخامس لموارد الصندوق (البند 6 من جدول الأعمال) (GC 25/L.2 and Add.1)

52 - **السيد روي،** (مساعد رئيس الصندوق، شعبة دائرة السياسات الاقتصادية واستراتيجية الموارد) استذكر أن التجديد الخامس لموارد الصندوق قد أصبح ساريا اعتبارا من 7 سبتمبر/أيلول 2001 عندما تم إيداع الحجم الإجمالي لوثائق المساهمات لدى الصندوق، ووصول مدفوعات الدول الأعضاء غير المدعومة بوثائق مساهمات إلى 53.8% من مجموع تعهدات التجديد. وفي 12 فبراير/شباط 2002، زادت وثائق المساهمات المودعة والمدفوعات مقابل التعهدات غير المدعومة بوثائق المساهمة إلى ما يعادل 282.3 مليون دولار أمريكي أو 64.7% من مجموع التعهدات البالغ ما يعادل 436.2 مليون دولار أمريكي. وبلغت المدفوعات نقدا وبسندات إذنيه ما يعادل 153.6 مليون دولار أمريكي أو 35.2% من مجموع التعهدات.

53 - وفي إطار المساهمات التكميلية للتجديد، تعهدت بلجيكا بما يعادل 15.5 مليون دولار أمريكي لتحقيق الأهداف النوعية للصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة في العالم الثالث في حين تعهدت ألمانيا وإيطاليا بما يعادل 8 ملايين دولار و3.9 مليون دولار أمريكي على التوالي لدعم مبادرة الديون الخاصة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وبلغ مجموع المساهمات التكميلية للتجديد الخامس ما يعادل 17.5 مليون دولار تمثل 64% من مجموع التعهدات التكميلية للتجديد الخامس. وجرى حث جميع الأعضاء الذين لم يودعوا بعد وثائق المساهمات أو تأخروا في سداد القسط الأول من مساهماتهم على اتخاذ الإجراءات اللازمة في أسرع وقت ممكن.

54 - **السيد ميرفاتج،** (أمين خزانة الصندوق) قال، ردا على تعليق بيرو، أن مساهمة بيرو قد سجلت في الوثيقة GC 25/L.2. وقد أبلغت الحكومة الصندوق بوصول السندات الأذنية إلا أنه مازال في انتظار الإشعار الرسمي بإيداعها في البنك المركزي.

55 - **أخذ مجلس المحافظين علما بتقرير التجديد الخامس لموارد الصندوق.**

القوائم المالية المراجعة للصندوق – 31 ديسمبر/كانون الأول 2000 (البند 8 من جدول الأعمال) (GC 25/INF.6؛ GC 25/L.4).

56 - **الرئيس،** قال إن المجلس التنفيذي استعرض القوائم المالية المراجعة للصندوق لعام 2000 خلال دورته الثانية والسبعين وأوصى بتقديمها لمجلس المحافظين للموافقة.

57 - **السيد ويستلي،** (نائب رئيس الصندوق)، بعد أن استرعى الاهتمام إلى استنتاجات التي توصل إليها تقرير المراجع الخارجي المرفق بالوثيقة GC 25/L.4، أشار إلى المتأخرات في سداد القروض التي يغطيها الذيل حاء بالقوائم المالية المراجعة. وتتعلق معظم هذه المتأخرات بإقليم أفريقيا حيث مازال عدد من القروض موقوفا نتيجة للديون المستحقة منذ فترة طويلة. ويواصل الصندوق إجراءات المتابعة مع كل حكومة من الحكومات المعنية للحصول على تسديد لالتزاماتها.

58 - غير أن المتأخرات من مساهمات الجهات المانحة مازالت تمثل مشكلة مما يتسبب في رصد الصندوق اعتمادات مقابل السندات الاذنية والمبالغ القابلة للقبض من المساهمين. وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2000، رصدت اعتمادات يبلغ مجموعها 195.6 مليون دولار أمريكي بهذا الشكل. ودعا البلدان المعنية إلى الوفاء بالتزاماتها لمصلحة المستفيدين من الصندوق. ففي عام 2000، وهي السنة الرابعة لتنويع الاستثمارات في فئات مختلفة من الأصول، بلغت خسائر الاستثمار 47 مليون دولار أمريكي مقابل أرباحا قدرها 196.2 مليون دولار أمريكي في عام 1999 مما يمثل معدل عائد سلبي متوسط على الاستثمار قدره 2.2% في عام 2000 مقابل عائد إيجابي قدره 8.7% في 1999. وبلغت المصروفات الإدارية في عام 2000 مقدار 46.2 مليون دولار أمريكي باستثناء الاعتماد الخاص بالالتزامات غير الممولة للاستحقاقات الطبية بعد انتهاء الخدمة التي تبلغ 4.3 مليون دولار وتكاليف برنامج إعادة هندسة العمليات البالغة 0.9 مليون دولار أمريكي. ويقل المجموع الخاص بعام 2000 بنحو 7.7% أو 3.9 مليون دولار أمريكي عن الميزانية الإدارية المعتمدة لذلك العام، ويرجع ذلك أساسا إلى خفض مستوى برنامج العمل. ومازالت الإدارة تواصل إتباع سياستها الخاصة بتحسين عملياتها وكفاءتها.

59 - ويجري في الوقت الحاضر الانتهاء من إعداد القوائم المالية لعام 2001 ودراستها من جانب المراجع الخارجي. وتشير النتائج الأولية إلى أن الخسائر الصافية في الاستثمار في عام 2001، قد بلغ ما يقرب من 42.9 مليون دولار أمريكي مقابل 47 مليون دولار أمريكي في عام 2000 بمعدل عائد متوسط سلبي قدره 2.3% مقابل عائد سلبي قدره 2.2 % في عام 2000. وبلغت حافظة الاستثمار بأسعار السوق في 31 ديسمبر/كانون الأول 2001 مقدار 1.9 مليار دولار أمريكي بانخفاض قدره 151 مليون دولار عن العام السابق. وكانت المصروفات الأولية مرة أخرى أقل من الميزانية المعتمدة وذلك أساسا نتيجة لخفض مستوى برنامج العمل، والوظائف الشاغرة والتباطؤ في السفريات في مهام رسمية للموظفين والخبراء الاستشاريين في أعقاب أحداث 11 سبتمبر/أيلول 2001. وظلت المتأخرات المستحقة في سداد الديون دون تغيير عن نهاية عام 2000. وسوف تستعرض لجنة المراجعة في مارس/آذار القوائم المالية لعام 2001 وتقدمها للمجلس التنفيذي في أبريل/نيسان.

60 - **الرئيس**، دعا المجلس إلى الموافقة على مشروع القرار الوارد في الفقرة 4 من الوثيقة GC 25/L.4.

61 - **وقد تقرر ذلك.**

البيانات العامة (البند 5 من جدول الأعمال)

62 - **أوغندا**، ذكرت أنه على الرغم من الإنجازات الكبيرة التي تحققت على مستوى الاقتصاد الكلي خلال العقد الماضي - حيث زاد متوسط معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 6% وانخفض التضخم إلى أقل من 5% سنويا؛ وزيادة الدخل الفردي، ووجود نظام تنافس مستقر لأسعار الصرف، ووصول الاحتياطي من العملات الأجنبية إلى نحو خمسة أشهر من واردات السلع والخدمات - مازال نحو 35% من السكان يعيشون تحت خط الفقر، ولا يحصل سوى نحو 10% على الخدمات المالية. وكان الكفاح ضد الجوع والفقر الموضوع الرئيسي لبرامج الحكومة وخطط عملها لاستئصال الفقر وتحديث الزراعة وتشجيع نمو القطاع الخاص وتطوره، وتعزيز نتاج وتصنيع وتسويق بعض الصادرات الإستراتيجية. وبعد محاولات غير ناجحة لتسليم الائتمان، تمكنت الحكومة الآن على وضع آلية ملائمة للتسليم الخدمات المالية الصغيرة بالاشتراك مع الصندوق والأطراف الأخرى في سياق خطة مقترحة لتوسيع نطاق

الخدمات المالية الصغيرة في الريف. وقد وضع إطار لبناء القدرات القطرية في أوغندا لتوفير التدريب لمؤسسات الخدمات المالية الصغيرة على أن يخضع ذلك لاستيفاء الأهلية ومعايير التمويل.

63 - وتشعر أوغندا بالامتنان للصندوق وللصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة والشركاء الآخرين للمساندة والتعاون المقدمين حتى الآن، وقد سددت بالفعل مساهمتها في تجديد موارد الصندوق. وسوف تستمر في الاحتياج لمساعدات الصندوق، وتظل ملتزمة بعلاقات متينة وتعاونية معه.

64 - **أوروغواي**، التي كانت تتحدث نيابة عن مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي، لفتت الأنظار إلى العوامل الهيكلية والتنظيمية التي حالت دون أن يصبح الحق في التنمية حقيقة ملموسة لآلاف الملايين من فقراء العالم، والى الحاجة إلى تصحيح الانخفاض في المساعدات الإنمائية الدولية وخاصة المقدمة منها للزراعة. وسوف تشترك مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي بنشاط في المناقشات التفاعلية بشأن تمويل التنمية الريفية، والموائد المستديرة الإقليمية التي ستعقد خلال الدورة الحالية، وتعتقد أن المؤتمر الدولي القادم المعني بتمويل التنمية، ومؤتمر القمة العالمي للأغذية: خمس سنوات بعد الانعقاد سيوفران الدافع إلى تصحيح الهبوط في المساعدات الإنمائية والفرصة للمنظمات الثلاث المعنية بالأغذية التي تتخذ من روما مقرا لها للعمل بشكل أوثق معا لتحقيق أهداف التنمية في الألفية الجديدة. وفيما يتعلق بالمشكلات الخاصة بالإقليم، فإنه إذا كان صحيحا أن من الضروري أن تستند التنمية إلى الموارد والقدرات المحلية فإنه لن يتحقق أي نجاح دون إحداث تغييرات دائمة في البيئة الخارجية.

65 - لقد انتهى التجديد الخامس لموارد الصندوق بمستوى مرض إلا أنه من الضروري أن تظل الاستدامة المالية للمنظمة ماثلة في الأذهان. فعمليات التجديد قد وفرت منتدى ممتاز في إجراء الحوار متعدد الأطراف. ومن المؤسف أن الخسائر التي تكبدها الصندوق قد أدت إلى خفض المشروعات التي نفذت في 2001 ولكن لا بد من امتداح الصندوق لقراره بالحد من استثماراته في السندات في حدود نسبة 10% من الحافظة ولانفتاح رئيسه على المداولات التي دارت بشأن سياسات الاستثمار في الصندوق. وسوف يضمن ذلك التوصل إلى توافق في الآراء بشأن جملة موضوعات من بينها استمرار استثمارات الصندوق في البلدان النامية. وينبغي خلال الفترة الانتقالية أن تسند الأجهزة الرياسية في الصندوق اهتماما لضمان الشفافية وتوفير المعلومات الموضوعية. وينبغي مراعاة تحسين الهياكل الداخلية والقدرات اللازمة لتنفيذ السياسات في برنامج التغيير الاستراتيجي. وعمل لجنة المراجعة يحظي بالترحيب وينبغي النظر في توسيع اختصاصاتها.

66 - ومما يدعو إلى التشجيع ملاحظة أن برنامج العمل والميزانية للصندوق في 2002، قد أظهر زيادة كبيرة في عدد وحجم القروض، وهو الأمر الذي ساهمت فيه هيئة الالتزام المسبق التي تعتبر أداة رئيسية. غير أنه من الضروري الحد من الشكوك المرتبطة باتجاهات الاستثمار وغير ذلك من العوامل المالية حتى يمكن للصندوق أن يمتثل بقدر أكبر من الفعالية لاختصاصاته خلال الفترة 2002-2004. وينبغي تحقيق الاتساق بين برنامج التغيير الاستراتيجي والإطار الاستراتيجي للفترة القادمة. وتؤيد مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي تأييدا كاملا مساهمة الصندوق في الائتلاف الشعبي لاستئصال الفقر والجوع، وتسند أهمية كبيرة للحصول على الأراضي ووسائل الإنتاج. وتأمل المجموعة في قيام صلات وثيقة بين الصندوق والآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وسوف تشارك بلدان المجموعة بنشاط، رغم قيود الميزانية، في المشاورة الخاصة بالتجديد السادس لموارد الصندوق، وتأمل في أن تعقد اجتماعات فيما

بيـــن الـــدورات بالإضافة إلى الدورات العادية. وتشعر بلدان المجموعة بالتشجيع لما لمسته من وجهات نظر عدد من البلدان الصناعية إزاء وسائل زيادة المساعدات الإنمائية الرسمية.

67 - **مجموعـــة أمريكا اللاتينية والكاريبي**، رحبت بما تم مؤخرا من تعيينات لمواطني من بلدين ناميين هامين في مناصـــب عليا الأمر الذي يحقق التوزيع الأكثر عدالة من الناحية الجغرافية في الإدارة العليا للمنظمة إلا أنها مازالت تـــأمل في تعيين مواطن من بلدان المجموعة في منصب من المناصب العليا في الصندوق، وهو الأمر الذي تأخر كثيرا والـــذي ينبغـــي أن يـــتوافق مع الالتزام الذي يعلنه الإقليم. ويحظى بيان رئيس الصندوق بأنه سيعين امرأة في منصب تنفيذي بكل الترحيب، وستظل المجموعة ملتزمة بدعم الصندوق في جهوده الرامية إلى تحقيق أهدافه.

68 - **الـــيابان**، أشارت إلى إمكانيات الصندوق بوصفة وكالة رائدة في التصدي للتحدي المتمثل في تحقيق الأهداف الإنمائـــية للألفـــية، وشددت على الأهمية التي تسندها الحكومة اليابانية لدور التنمية الزراعية والريفية في التخفيف من وطـــأة الفقـــر وضمان التنمية المستدامة بالصورة الواردة في السياسة متوسطة الأجل بشأن المساعدات الإنمائية الدولية التـــي اعـــتمدت عـــام 1999. لقـــد قدمت اليابان، باعتبارها ثاني أكبر اقتصاد في العالم، وأكبر جهة مقدمة للمساعدات الإنمائية الرسمية مساهمة كبيرة للتنمية المستدامة في البلدان النامية. والواقع أن هذه المساعدات قد اضطلعت بدور كبير فـــي ضمان استقرار اليابان ورخائها وهو الأمر الذي يرتبط ارتباطا وثيقا بالسلام والاستقرار العالميين ويعتمد اعتمادا كبـــيرا علـــى الـــواردات الخارجية. غير أن اليابان تعرضت، شأنها شأن البلدان الأخرى، لصعوبات اقتصادية ومالية، واضـــطرت إلـــى خفض مساعدتها الرسمية بنسبة 10% في السنة المالية 2002. ولذا، فإنه من الضروري أكثر من أي وقـــت مضـــى تنفيذ برامج المعونة بقدر أكبر من الكفاءة والفعالية. ففي السنوات الأخيرة، أسندت اليابان أهمية متزايدة باســـتمرار للتعاون فيما بين بلدان الجنوب اقتناعا منها بضرورة أن تشارك البلدان النامية الأكثر تقدما وتلك التي تمتلك الخـــبرة والتكنولوجـــيا الملائمـــة في مساعدة البلدان الأقل حظا الأمر الذي يساعد على تعزيز موارد المعونة العالمية ويشـــجع التعاون داخل كل إقليم وفيما بين الأقاليم. وكان هذا النوع من المساعدة، من واقع خبرة اليابان، فعالا، بصورة خاصـــة فـــي تيســـير نقل التكنولوجيا فيما بين البلدان التي تمر بمراحل متماثلة من التنمية أو ذات اللغات أو الثقافات المشتركة.

69 - وســـوف يضـــطلع الصندوق، بالنظر إلى خبراته ومعارفه الواسعة في مجال تعبئة الموارد، بدور تحفزي في الـــترويج لتعبـــئة الاستثمارات الخاصة في التنمية الريفية للتغلب على مشكلة نقص المساعدات الإنمائية الرسمية. وفي ســـياق أوسع، كان الصندوق أهم شريك لليابان في الكفاح ضد الفقر ومن المتوقع أن يواصل العمل بوصفة إداة مبتكرة وفعالة في الترويج للتنمية الريفية في العالم النامي.

70 - **فينيزويلا**، رحبت بتعيين اثنين في مناصب عليا في الصندوق وأعربت عن الأمل في النظر، لدى شغل منصب مســـاعد الرئيس الشاغر في تعيين امرأة من العالم النامي ويمكن أن تكون من أمريكا اللاتينية. وفي حين أن الصندوق يتبع سياسة واضحة بالنسبة للمعايير المعمول بها لمنح القروض للتنمية الريفية، مازال هناك بعض الانشغال من أنه قد ابـــتعد عـــن رؤيته الأصلية وخاصة بالنظر إلى الخسائر التي تكبدها لدى محاولته زيادة موارده المالية بالاستثمار في أسواق الأوراق المالية المتقلبة. ولذا تؤيد فنزويلا قرار الصندوق بخفض استثماراته في السندات إلى 10% من الحافظة وإجراء مناقشات بشأن التغييرات في سياق الاستثمارات التي يتبعها.

71 - وأكدت حكومة فينيزويلا من جديد، رغم الصعوبات الاقتصادية الحالية التي تواجهها، التزامها تجاه الصندوق وعزمها على المشاركة في المفاوضات الخاصة بالتجديد السادس. كما تأمل في أن تساهم البلدان المتقدمة بدرجة كبيرة في تجديد موارد الصندوق وأيضا زيادة مستويات المساعدات الإنمائية الرسمية لتصل إلى الهدف البالغ 0.7%، وأن يستخدم الصندوق في توجه الموارد المستمدة من المساعدات الإنمائية الرسمية. ومن المؤسف أن توافق آراء مونتيري الذي سيستخدم كأساس للعمل الدولي المنسق في تمويل التنمية لم يوفر دعما واضحا للتنمية الزراعية والريفية على الرغم من الجهود التي بذلتها مجموعة الـ 77 لهذا الغرض.

72 - إن المشكلات ذات الصلة بالتنمية الريفية في بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي أخذت في التفاقم لعدد من الأسباب هي انخفاض مستويات المساعدات الإنمائية الرسمية، وأعباء خدمة الديون الخارجية، وصعوبة الحصول على القروض، والوصول إلى أسواق رأس المال الدولية والاستثمارات الخارجية المباشرة وتكلفة نقل التكنولوجيا الباهظ والغير المناسب، والقيود التجارية والجمركية، وانخفاض أسعار السلع التي ينتجها الإقليم في الأسواق العالمية. وتعتبر تعبئة الموارد من المصادر الخارجية أمرا هاما. وأخيرا، فإن حكومة فنزويلا تؤيد مبادرة رئيس الصندوق بعقد مائدة مستديرة بشأن استراتيجية الصندوق في الإقليم التي سيساهم فيها وفد فنزويلا بالبيانات عن المشروعات القطرية الناجحة، كما أنها تؤيد أية مبادرات تسهم في ضمان الإدارة السليمة والكفوءة للصندوق والتقييم الجاري لعمله.

73 - **مصر**، أكدت من جديد دعمها للصندوق كما يتضح من حضور الرئيس مبارك دورتين من دورات مجلس المحافظين حيث وصف خطة التنمية الريفية في مصر بأنها تتفق والأهمية التي يسندها للزراعة. وعلاوة على التعاون المرضي مع الصندوق الذي اتخذ شكل مشروعات ممولة منه، ووجه الشكر إلى الصندوق للعمل كوسيط بين الحكومتين المصرية والإيطالية فيما يتعلق بإعفاء إيطاليا مصر من جزء من ديونها.

74 - وقد تمكنت **مصر**، بفضل تنفيذ المشروعات الممولة من الصندوق من تنمية الموارد البشرية والطبيعية في الصحراء وفي مناطق التوطين الجديدة، وإنشاء مراكز الدعم الفني لإدارة الأراضي وتحسينا وزيادة مساحة الأراضي الشاملة المزروعة. ومن المأمول إقامة مناطق استصلاح في جنوب البلاد قد تجتذب التمويل من القطاعين العام والخاص. وتوفر الحكومة الدعم للمزارع التي يديرها الشباب والأشخاص المدربين تدريبا مناسبا ولعدد من مشروعات التدريب والإرشاد التي تهدف إلى حماية البيئة والموارد الطبيعية. كما اسند اهتمام خاص لقضايا المساواة بين الجنسين من خلال خطط الإنتاج الخاصة المخصصة للنساء في المناطق الريفية وخاصة في مناطق الاستصلاح الجديدة تمشيا مع الأهمية الكبيرة المسندة للعدالة والمساواة في مكافحة الفقر في كل من المناطق الريفية والحضرية وللنسبة المتساوية من المشروعات الموجهة للرجال والنساء. ويشكل تطوير البنية الأساسية جانبا رئيسيا في مشروعات التنمية الريفية.

75 - ومازال التمويل يشكل صعوبة كبيرة، ولكن البنوك التجارية وبنوك الادخار وغيرها من البنوك تشارك الآن بالإضافة إلى التمويل المقدم من بنك الائتمان الزراعي والوكالات الأخرى مثل الصندوق. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يتضمن التدريب من أجل التنمية الريفية تدريب موظفي البنوك ومؤسسات الائتمان الصغيرة.

76 - **سيراليون**، ذكرت أن من دواعي السرور إبلاغ مجلس المحافظين، بأنه قد تم، في 18 يناير/كانون الثاني 2002 توقيع وثيقة وضعت نهاية للحرب الأهلية في سيراليون. وتوجه الحكومة الشكر إلى جميع أولئك الذين ساعدوا سيراليون على الوصول إلى هذه المرحلة. غير أنه من المتوقع مع عودة السلام ورجوع السكان إلى الوطن أن تؤدي عواقب

الحـــرب إلـــى تفـــاقم الأوضاع الصعبة السائدة في البلد، ولكن سيراليون تشعر بالأمل بعد بيان رئيس الصندوق في 6 ســبتمبر/أيلــول 2001 في الحصول على مساعدات لمعاونة أشد الفئات فقرا. وفي أعقاب ما اتخذته حكومة سيراليون مؤخرا من إعادة جدولة ديونها المستحقة، رفع الموقف الذي كان قد فرض على المصروفات لمشروع التنمية الزراعية في المنطقة الشمالية. غير أن ذلك لن يكون كافيا لمساعدة البلد على الخروج من أزمته وتناشد سيراليون الصندوق بأن يبدأ برنامج لمساعدات التعمير والإصلاح بعد الحرب في القطاع الزراعي لتوفير فرص الاستثمار وتغلغل التأثيرات في باقي القطاعات مما سيؤدي بدوره إلى استئصال الفقر.

77 – إن بعـــض الأعمال مثل تلك التي وقعت في 11 سبتمبر/أيلول 2001 تذكر بالحاجة إلى العمل بصورة جماعية لكشـــف القوى التي تعمل على إشاعة الفقر والظلم والكراهية وتدهور البيئة، وأن تكون بمثابة محفزة للجهات المتبرعة بـــبذل المزيد من خلال وضع أهداف يمكن التصرف عليها وتدقيقها للسعي إلى الحد من الفقر بحلول عام 2015. ومما يدعـــو للأســـف أن تأثيرات هذه الأحداث وضعت أفريقيا في وضع الخاسر كما يتضح من الإرجاء الذي أعلن مؤخرا للمفاوضـــات بشأن تجديد موارد مصرف التنمية الأفريقي وفيما يتعلق بالتقارير الأخيرة عن العلاقة بين الجهة المتحدة الثورية في سيراليون والقاعدة، فإن حكومته سوف تبذل كل ما في وسعها لتجنب تحول سيراليون إلى منطقة تكاثر لتلك المنظمة. ونظرا للظروف السائدة في البلد، فإن جماعات مثل القاعدة قد تحاول تعزيز وجودها في الإقليم. ولا شك في أن أية اضطرابات خطيرة في الإقليم سوف تؤثر حتما في أوروبا.

78 – لقـــد أصـــبحت العولمـــة حقيقة واقعة الآن من حقائق الحياة إلا أنها عززت من مركز الأقوياء وقوضت من أوضـــاع الضـــعفاء وخاصـــة فيما يتعلق بالتجارة والمالية وتكنولوجيا التنمية. ولذا ينبغي إقامة نظام عادل يحقق منافع اقتصادية مستدامة للبلدان الغنية وتلك الفقيرة على السواء. فإذا جرى اتباع ما أعلن عنه المجلس من موضوعات، فلا بـــد مـــن تطبـــيق التغييرات على الأنماط والممارسات التجارية الحالية. ويتعين على الصندوق التعاون مع المنظمتين الأخريـــن للأمم المتحدة اللتين تتخذان من روما مقرا لهما، والسعي إلى مزيد من التعاون مع مؤسسات التنمية الإقليمية ومواصـــلة تقديـــم مساندته من حيث المشروعات والتمثيل الإقليمي. ويشكل تعيين السيد انويزي نائبا لرئيس الصندوق خطوة في الاتجاه الصحيح.

79 – **نيجـــيريا**، ذكـــرت أن دورة المجلـــس الحالـــية تنطوي عدة جوانب فريدة. فأولا منحت الوفود فرصة نادرة للمشاركة في حوار بشأن قضية رئيسية مطروحة هي الكفاح ضد الفقر عموما وضد الفقر الريفي على وجه الخصوص، وثانيا، اختيار موضوع فرعي يركز المناقشات بشدة، ويساعد المندوبين على استخلاص النتائج التي تبعث برسالة قوية إلـــى المجـــتمع الدولي. وثالثا، فإن المجلس يعقد عشية حدث عالمي هام إلا وهو المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية الذي يكتسب أهمية بالغة بالنسبة للعالم النامي وأغلبية سكان العالم المهمشين إلى حد كبير. ورابعا، تعقد الدورة في وقت يبدو فيه أن قضايا استئصال الفقر والتنمية الريفية قد لفتت أنظار المجتمع الدولي أكثر من أي وقت مضى، ولذا، ينبغي للمندوبين ألا يترددوا في إبداء آرائهم بصراحة في هذه المناقشات.

80 – والقضـــية المطروحة الآن لم تعد تنبيه المجتمع الدولي إلى البلاء الذي يعاني منه فقراء الريف. فقد أصبحت القضـــايا الرئيسية المطروحة الآن هي: ضمان القبول بأن التخفيف من وطأة الفقر في الريفي والتنمية الرئيسية يشكلان حجـــر الأســـاس للتنمـــية البشـــرية المستدامة حقيقة، والحاجة إلى تحرير الدول النامية المثقلة بالديون من أعباء الدين الخارجي لوضعهم على مسار الانتعاش الاقتصادي الحقيقي، وحاجة البلدان المتقدمة إلى أن تعالج بجدية قضايا إعانات

التصـــدير والحواجـــز التعريفية وغير التعريفية أمام التجارة الزراعية حتى يمكن دمج العالم النامي في اقتصاد السوق العالمـــي، والحاجـــة إلى تعبئة الموارد المحلية منها والدولية والعامة منها والخاصة لمكافحة الفقر في الريف، والفجوة الأخـــذة في الاتساع باطراد بين فقراء الريف والصفوة الحضرية القوية، والكيفية التي يمكن بها دعم وتقوية الصندوق بميزته النسبية البارزة، لكي يواصل الاضطلاع بدور تحفيزي ومناصر في الجهود العالمية المجتمعة لمكافحة الفقر في الريف.

81 - وفي الختام، يوجه اشكر إلى رئيس الصندوق لدعوته فخامة رئيس نيجيريا للحديث أمام المجلس ولتعيينه أحد أبناء نيجيريا نائبا لرئيس الصندوق.

82 - **ورفعت الجلسة في الساعة 13.10.**

(ii) المحضر الموجز للجلسة الثانية من الدورة
الخامسة والعشرين المنعقدة في الساعة 14.30 من بعد ظهر يوم
الثلاثاء 19 فبراير/شباط 2002

رئيسا المجلس: السيد جانس هوتاغالونغ (إندونيسيا)
السيد وليم شويرش (الولايات المتحدة)

الفقرات

الفيلم المؤسسي الجديد الخاص بالصندوق الدولي للتنمية الزراعية	84 - 86
مناقشة فريق الخبراء حول موضوع الدورة الخامسة والعشرين لمجلس المحافظين "تمويل التنمية – البعد الريفي"	87 - 130
التجديد السادس لموارد الصندوق (البند 7 من جدول الأعمال)	131 - 132
الميزانية الإدارية المقترحة للصندوق لعام 2002 (البند 9 من جدول الأعمال)	133 - 134
تقرير مرحلي عن التجديد الخامس لموارد الصندوق: خطة العمل (2000–2002) (البند 10 من جدول الأعمال)	136 - 141
البيانات العامة (البند 5 من جدول الأعمال) (تابع)	142 - 176
– باكستان	142 - 145
– لبنان	146 - 147
– سري لانكا	148 - 150
– السودان	151 - 153
– موريشيوس	154 - 156
– جمهورية كوريا	157 - 158
– إندونيسيا	159 - 160
– كندا (نيابة عن كندا وأستراليا ونيوزيلندا)	161 - 163
– جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية	164 - 165
– المملكة العربية السعودية	166 - 168
– الغابون	169 - 171
– زامبيا	172 - 174
– السلفادور	175 - 176

83 - **افتتحت الجلسة الساعة 14.30.**

الفيلم المؤسسي الجديد الخاص بالصندوق

84 - **الرئـــيس،** قال في معرض تقديمه للفيلم المؤسسي الجديد الخاص بالصندوق والمعنون "التحدي والالتزام"، إنه يســلط الضـــوء على ضرورة التعجيل بالقضاء على الفقر الريفي بغية تحقيق أهداف ألفية التنمية، كما أنه يوضح دور الصـــندوق في العمل نحو هذا الهدف. وهو يتضمن بيانا من رئيس الصندوق عندما قام بزيارة المستفيدين من مشروع من المشرعات التي يساندها الصندوق في نيجيريا وضرب الأمثلة على انجازات الصندوق والعمليات الناجحة في جميع الأقاليم.

85 - **عرض الفيلم المؤسسي الجديد الخاص بالصندوق على الشاشة.**

86 - **الرئيس،** هنأ إدارة الصندوق على هذا الإنتاج الممتع والموثق توثيقا جيدا.

مناقشـــة فريق الخبراء حول موضوع الدورة الخامسة والعشرين لمجلس المحافظين: "تمويل التنمية – البعد الريفي" (GC 25/L.11)

87 - **الرئـــيس،** قـــال إنـــه سيبدأ بتقديم أعضاء فريق الخبراء الأربعة الذين وافقوا على تقاسم الآراء والخبرات مع المجلس. فقد كانت السفيرة روت جاكوبي من السويد الرئيس المشارك للجنة التحضيرية للمؤتمر الدولي المعني بالتمويل من أجل التنمية، وقد تقاسمت بهذه الصفة مسؤولية قيادة التحضيرات من أجل المؤتمر على مستوى القمة، والذي سيعقد فـــي مونتيري، المكسيك، في مارس/آذار 2002. والسناتور سارتاج عزيز من باكستان الذي عمل كمساعد لرئيس دائرة السياســـات الاقتصـــادية واستراتيجية الموارد في الصندوق في الفترة من 1978 إلى 1984، والذي تولى منذ ذلك الوقت مناصـــب وزيـــر الدولة للأغذية والزراعة، ووزير المالية، ووزير الشؤون الخارجية في جمهورية باكستان الإسلامية. والدكـــتورة ماجـــي كوغـــوزي من أوغندا، والتي عملت بصورة مكثفة كطبيبة في كينيا وأوغندا وزامبيا، كانت رئيسة لمـــنظمة "جهود نساء أوغندا لإنقاذ الأطفال/الأيتام"، وكذلك المديرة التنفيذية لسلطة الاستثمار في أوغندا، ونائبة لرئيس الرابطة العالمية لوكالات الترويج للاستثمار. وأخيرا، دكتور روبيرتو بيسيو، وهو صحفي من أوروغواي، والذي كان مديـــرا لمعهد العالم الثالث، وهو منظمة لا تهدف إلى الربح وتلتزم بالترويج لتبادل المعلومات بين الجنوب – الجنوب، والحصـــول على المعلومات لمجتمعات ومنظمات المواطنين. وكان أيضا المنسق العالمي لجمعية "المراقبة الاجتماعية"، وهي عبارة عن ائتلاف للمواطنين الدوليين، وقد أصدر تقريرا سنويا بشأن تنفيذ التزامات التنمية الاجتماعية.

88 – **السيد بوغه** (رئيس الصندوق)، قال إن هذه المناقشة من قبل فريق الخبراء ستثري خلفية الوثيقة المواضيعية التي ســـتعرض على المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية، حيث أن القضية الرئيسية ستكون مدى قدرة الإرادة السياسية في مجـــال تعبئة الموارد المحلية والدولية، ووضع السياسات الملائمة لبلوغ الأهداف التي حددتها قمة الألفية، ولاسيما الحد من الفقر، والذي أصبح منذ القمة هدفا مهيمنا للحكومات الوطنية وغالبية الوكالات الإنمائية الثنائية والمتعددة الأطراف. والواقـــع أنه يكمن هنا عدة احتمالات ضخمة للتآزر والتعاون. ونظرا للمعدل المنخفض للحد من الفقر الذي تحقق على مدى العقد الماضي، فإن الحاجة تدعو إلى نمو أعلى وتخصيص أكثر توازنا للموارد لإنجاز مجموعة المرامي.

89 - وأضاف أنه في العديد من البلدان، حيث الزراعة هي الدعامة الأساسية للاقتصاد، فإن التنمية الزراعية أصبحت حاسمة لزيادة النمو والتعجيل بالحد من الفقر، ومع ذلك فإن الوضع من ناحية الاستثمار وتخصيص الموارد للقطاع الريفي، ينذر بالخطر. فقد انخفضت المساعدة الإنمائية الرسمية للزراعة انخفاضا شديدا اعتبارا من نهاية الثمانينات والسنوات التي تليها، كما انخفض الاستثمار المحلي العام في القطاع الريفي، كما وهنت المخاوف السابقة التي سادت بشأن العجز الغذائي العالمي والمجاعات، وسقطت الزراعة من جدول أعمال الفقر. وتحولت الأولويات القطاعية فيما بين الجهات المانحة إلى القطاعات الاجتماعية، وكذلك ورغم أن الاستثمار الأكبر في الصحة والتعليم قد كان دون شك هاما، فإن الخدمات الاجتماعية لا يمكن أن تستمر دون نمو مصاحب في الدخول، لاسيما في المناطق الريفية. ومن ثم فإنه من الحيوي تحقيق توازن أفضل وصلة أوثق بين الاستثمار في الأنشطة الإنتاجية للفقراء، وبين القطاع الاجتماعي. وأعرب عن أمله في أن تتولد العبر الخاصة بهذه القضايا من خلال المناقشات العامة، وبحيث يمكن توفير مثل هذا الزخم كمدخلات إلى المؤتمر الدولي المعني بالتمويل من أجل التنمية بغية تسليط الضوء على البعد الريفي لتمويل التنمية.

90 - **السيدة جاكوبي**، قالت وهي تشدد على الأهمية الأساسية لمؤتمر مونتيري، أن تعبئة الموارد المطلوبة للقضاء على الفقر وتحقيق هدف تقليل أعداد من يعيشون في فقر مدقع إلى النصف بحلول 2015، تمثل تحديا رئيسيا. وأيدت التركيز الذي يسلطه رئيس الصندوق على الإرادة السياسية المطلوبة لاتخاذ خطوات ملموسة لهذا الغرض. واستطردت قائلة إن الإرادة السياسية المتزايدة لمواجهة هذا التحدي هي بحق الناتج المتوقع من المؤتمر، والذي يعتبر فريدا في نوعه من ناحية المفهوم والعمق، حيث أنه سيسعى إلى تغطية جميع المجالات الرئيسية التي تؤثر على التعبئة المحتملة لموارد التنمية. فالمساعدة الإنمائية الرسمية ليست بأي حال من الأحوال المورد الوحيد الهام للتمويل من أجل التنمية؛ فالاستخدام الفعال للموارد المحلية يعتبر كذلك هاما وينبغي أن يجري تعظيمه. وفضلا عن ذلك، فإنه من الضروري ضمان أن يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر وبصورة فعالة في تمويل التنمية وأن تصبح التجارة المحرك للنمو واستئصال الفقر. وتشكل قضية الديون موضوعا رئيسيا آخر للمؤتمر.

91 - وإجمالا، فإنه من الأهمية بناء اتساق في السياسات وإنجاز التعاون فيما بين الجهات الفاعلة الرئيسية والمهتمين بالأمر المشتركين في عملية التنمية على المستويين الوطني والدولي، بما في ذلك القطاع الخاص مثل صناع القرار الاستثماري والمجتمع المدني بوصفه صوت الشعوب. وإن جمع كل هذه الجهات الفاعلة معا لوضع جدول أعمال مشترك يهدف إلى تعبئة الموارد للتنمية، يعتبر من وجهة نظرها هدفا أسمى للمؤتمر القادم، والذي استكملت الآن عملية تحضيره باعتماد الوثيقة الأساسية للمؤتمر، وهي توافق مونتيري في الآراء. وهي وإن لم تكن وثيقة ثورية قد تحل فورا مشكلات تمويل التنمية، فإن نطاقها عريض بما فيه الكفاية بحيث يشكل الأرضية لمناقشة تطلعية في مونتيري ولبناء طراز جديد من الائتلاف لتمويل التنمية. وبعبارة أخرى، فإنها احتوت على الإرادة السياسية التي أشار إليها رئيس الصندوق.

92 - وأضافت أن الصندوق ونظرا للمهمة الرئيسية المنوطة به من أجل الحد من الفقر الريفي، ولتجربته في هذا المجال، يستطيع أن يساهم مساهمة رئيسية في إنجاح المؤتمر نفسه، بل والأهم، نواتجه اللاحقة. ولذلك فهي تأمل في أن تشجع الدول الأعضاء مشاركة حكوماتها النشطة في مونتيري لهذا الغرض وكذلك تأمين التعبئة الحقيقية للموارد من أجل تنمية مستدامة وطويلة الأجل.

93 - **السيد عزيز**، قال إنه لو استمرت الاتجاهات الحالية، فإن الحقيقة المكشوفة لهدف تقليل الفقر بمعدل النصف بحلول 2015 ستبتعد بدلا من أن تقترب. وما لم يتخذ إجراء حاسم بشأن كل محددات الفقر بطريقة متسقة، فإن الهدف سيصبح مستحيلا انجازه في الموعد المستهدف. وقال إنه من المؤسف كذلك أن تنخفض المساعدة الإنمائية الرسمية للزراعة، والتي كانت المدخل إلى الحد من الفقر. وفضلا عن ذلك حدث خفض مقابل في الموارد المحلية، وجزئيا بسبب انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية، وأيضا بسبب إعانات الدعم الضخمة المقدمة من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لزراعاتها. ومن ثم فقد أصبحت الحوافز المقدمة إلى الزراعة في البلدان النامية أضعف بناء على ذلك، وأنه من الأفيد إجراء البحوث والاستثمار في المحاصيل التي تنمو في البلدان الغنية بدلا من الفقيرة. وأخيرا، فحتى الوكالات مثل الصندوق قد حصلت على مستوى منخفض من الموارد؛ والتجديد الحالي للموارد يعتبر بالأرقام الحقيقية أقل بمعدل الثلث عن الموارد الأولية التي قدمت للصندوق عن الفترة 1978-1980.

94 - وأضاف أنه منذ أحداث 11 سبتمبر/أيلول 2001، أصبح هناك إحساس جديد بالحاجة الملحة إلى التصدي للفقر. وقد لاحظ الكثير من المراقبين سخرية الأقدار القائلة بأنه التحالف الغربي لو كان قد قدم في أوائل التسعينات، مجرد ثلث المبلغ الذي ينفقه الآن على الحرب في أفغانستان لإعادة إعمار هذا البلد، ما كان قد تدهور إلى حالة الفوضى التي جعلت أحداث 11 سبتمبر/أيلول أمرا ممكنا.

95 - وفي ضوء الضغوط التي أثارتها تلك الأحداث، فربما كان من المتوقع بروز وثيقة لتوافق الآراء أكثر إيجابية وديناميكية من العملية التحضيرية. وحقا فإن معظم المندوبين ربما يتقاسمون الإحباط الذي يشعر به العالم النامي من جراء أن فرصة قيمة أخرى كيما تعمل العولمة لصالح الجميع، ربما قد ضاعت الآن. وبالنسبة لقضية المساعدة الإنمائية الرسمية، فإن الوثيقة قد اعترفت فقط بأنه ربما كان من المطلوب حدوث زيادة هامة في المساعدة الإنمائية الرسمية وفي الموارد الأخرى، إذا ما أريد للبلدان النامية تحقيق الأهداف المتفق عليها دوليا، كما أنها حثت تلك البلدان المتقدمة التي لم تفعل ذلك، على بذل جهود ملموسة لتحقيق هدف 0.7% من الناتج المحلي الاجمالي من أجل المساعدة الانمائية الرسمية، و0.15 إلى 0.20% من أجل أقل البلدان نموا. وهذا يتماثل تماما مع ما فعلته مؤتمرات أخرى. أما بالنسبة لقضية الديون، فقد شجعت الوثيقة فقط على استكشاف آليات ابتكارية بدلا من مناقشتها فعلا. وبشأن الموضوع المهم والخاص بالنهج الجديدة حيال تمويل التنمية، فإنها لم تفعل أكثر من الاعتراف بقيمة استكشاف مصادر ابتكارية للتمويل، مثل ضريبة توبين، شريطة ألا تكون هذه المصادر قد أثقلت البلدان النامية بالأعباء دون موجب.

96 - وأضاف أنه ما لم يتمكن رؤساء الدول والحكومات المجتمعون في المؤتمر الدولي المعني بالتمويل من أجل التنمية من تحسين النواتج بشكل كبير، أو أن تقوم بعض البلدان أو مجموعات البلدان بالإعلان عن مبادرات جديدة ترغب في اتباعها، فيبدو أن التنمية ذات الإطار الأكثر إنصافا واتساقا للسياسات والمؤسسات من أجل النهوض بالتنمية المستدامة، لن تتحقق في المؤتمر. وماذا يمكن عمله في وجه هذا الاحتمال الكئيب؟

97 - واستطرد قائلا إنه على الرغم من أن وثيقة توافق الآراء نفسها لم تشر إلى البعد الريفي لقضية الفقر، فإن معظم المندوبين قد يطلبون إلى ممثليهم الذين سيتحدثون أمام المؤتمر تسليط الأضواء على هذا الموضوع وعمل بعض الاقتراحات المحددة، ومن ثم المساعدة في متابعتها بعد ذلك. ومثل هذه البيانات ينبغي أن تؤكد على أن الهدف الرئيسي للمؤتمر هو تعبئة الموارد الإضافية لأهداف ألفية التنمية؛ وأنه في إطار هذه الأهداف، ينبغي أن يحصل هدف التقليل من الفقر بمعدل النصف بحلول 2015، على الأولوية القصوى؛ وأن هدف الحد من الفقر يتطلب الاعتراف بالبعد الريفي،

وأن مثل هذه المهمة لا يمكن إنجازها ما لم ترتفع المساعدة الإنمائية الرسمية بدرجة ملحوظة من أجل التنمية الزراعية والريفية، مع منح الأولوية لتلك المؤسسات التي تقوم بتوصيل الموارد إلى الفقراء، وأنه ينبغي ألا تنسى أو تهمل قدرة وأداء الصندوق في توصيل الموارد إلى هؤلاء الفقراء ؛ فالعديد من التقديرات المستقلة قد أكدت فعاليتها التكاليفية.

98 – وشدد في الختام على أن التوافق الدولي المتزايد في الآراء بشأن أهمية قضية الفقر قد تصادف مع تغيير أساسي في صيغة تقاسم الأعباء بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة البلدان المصدرة للنفط (الأوبيك)، والتي حافظت بالفعل خلال السنوات القليلة الماضية على مستوى تجديد موارد الصندوق. والآن وقد حدث هذا التغيير الأساسي، وبدأت البلدان المانحة في تنفيذ خططها للحد من الفقر، وكمتابعة لمؤتمر مونتيري، زيادة مساعداتها الإنمائية الرسمية للزراعة، فإنها ستجد أن الصندوق كان إحدى الأدوات التي اتسمت أكثر بالكفاءة التكاليفية لتحقيق هدف الألفية الرامي إلى تقليل الفقر بمعدل النصف بحلول 2015.

99 – **السيدة كوغوزي**، قالت إن رسالتها هي أن النجاح أمر يمكن تحقيقه. فبلدها ذاته، أوغندا، وغيرها من البلدان الأخرى، تتمتع بقادة متعلمين من ذوي الرؤية. فأفريقيا والبلدان النامية تتغير. ورؤية أوغندا هي أنه بحلول 2017، فإن الفقر في بلدها سيكون أقل من 10 في المائة. وهي تحتاج إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 7% في السنة، وأنها قد وضعت بالفعل خطة عمل متسقة للقضاء على الفقر يقودها القطاع الخاص ولكن بمساندة الحكومة والمجتمع المدني. والخطة تتطلب الإدارة الجيدة والديمقراطية، وكذلك اللامركزية، مع إعادة السلطة إلى الشعب. وقد وضعت أوغندا خطة لتحديث الزراعة، وتحويل مزارعي الكفاف في القرى إلى مزارعين تجاريين، وتتطلع إلى مزارعين تجاريين أكبر، سواء من الأوغنديين أو الأجانب لتشكيل تلك النواة. وهذه النواة من المزارعين هي أيضا فكرة من أفكار الصندوق. وهو قادر على إضافة القيمة وإرشاد أصحاب الحيازات الصغيرة المجاورين إلى ما ينبغي لهم زراعته وكيفية تنويع هذه الزراعات من أجل الصادرات غير التقليدية.

100 – وقد تضمنت خطة عمل أوغندا من أجل القضاء على الفقر، توفير الخدمات الاجتماعية، ولاسيما للفقراء، بالمجان، والخدمات الصحية المحلية بما في ذلك الرعاية الصحية الوقائية وذلك لمعالجة فيروس الإيدز/مرض الإيدز من بين عدة أمور أخرى، بحيث انخفض حدوثه من 30% إلى 6% من السكان؛ والتعليم الثانوي المجاني بالإضافة إلى التعليم الابتدائي المجاني المتوفر فعل؛ مناهج ذات طابع عملي أكبر وذات صلة، ربما تقدم من القطاع الخاص. وتطلب الأمر وجود طرق للوصول إلى المناطق الريفية، وإمدادات المياه في حدود كيلومتر واحد من القرى، واستحداث الطاقة الهيدروكهربائية وغيرها من أشكال الطاقة غير التقليدية. هذا وستمكن التكنولوجيات الخاصة بالمعلومات والاتصالات أوغندا من سد الثغرة الرقمية، وكان البلد يتطلع إلى القطاع الخاص والحكومة لإقامة البنى الأساسية اللازمة حتى يمكن توصيلها إلى المناطق الريفية. والمرأة في أوغندا قد قطعت شوطا طويلا إلى الأمام: فنائب رئيس البلاد هي امرأة، كما أن ربع أعضاء البرلمان الأوغندي هم من النساء، وأصبحت المرأة أكثر تألقا في القطاع الخاص وكمزارعات. وقد وضعت خطة متوسطة الأجل لتمكين القطاع الخاص من أن يصبح أكثر تنافسية في المجالات الهامة، ويجري حشد الموارد المحلية لتمويل البعد الريفي للتنمية.

101 – ولقد حسنت خطة عمل القضاء على الفقر الإنتاجية، ولكن وكمعظم البلدان الأفريقية، فإن أوغندا تحتاج إلى المعونة لتحسين جباية الضرائب. وتحتاج أوغندا كذلك إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وإلى دعم ومساندة المستثمرين المحليين. وقد حققت البلاد نتائج طيبة في مجال اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة: فنسبة 5% من

ناتجها المحلي الإجمالي يوفرها الآن هذا المصدر، وقد اتخذت كل الأمور لتطويره. وأصبحت الجهات المانحة جزءا من عملية التشاور بشأن الميزانية السنوية، إلى جانب القطاع الخاص والمجتمع المدني. وقد قرر الأوغنديون أنفسهم أنهم يرغبون في العمل، وقد عملت الجهات المانحة معهم.

102 - وأضافت أن المنظمات غير الحكومية قد لعبت دورا ملحوظا للغاية، وكذلك صحافة البلاد الحرة. فالمشروعات مازالت مهمة جدا، لاسيما للمنظمات غير الحكومية التي لا تمول من ميزانية الحكومة. وقالت أن منظمتها "جهود نساء أوغندا لإنقاذ الأطفال/الأيتام" والتي حصلت على دعم كبير من الصندوق وحكومة بلجيكا، قد وفرت التمويل الصغير والتدريب للنساء المتطوعات اللائي يساعدن الأيتام وكذلك لما يزيد على 000 10 من الأيتام أنفسهم.

103 - وقالت إن الاقتصاد الأوغندي يواصل نموه، فالناتج المحلي الإجمالي قد تضاعف وأكثر في السنوات العشر الأخيرة وكان متوسط معدل النمو السنوي 6 في المائة. ولتحقيق الحد من الفقر المقرر بحلول 2017، فإن البلد عليه أن يحقق معدل نمو سنوي متوسط نسبته 7 في المائة. كما أن الدخل الفردي قد تضاعف في السنوات العشر الأخيرة وأصبح التضخم قيد السيطرة. ونقص معدل الفقر من 56% إلى 35 في المائة وقالت إن رسالتها هي أنه بمساعدة الصندوق وغيره، يمكن الحد من الفقر. فهذا ليس بالأمر المستحيل.

104 - **السيد بيسيو**، قال إن ائتلاف المراقبة الاجتماعية الذي يعمل فيه كمنسق عالمي، يرى أن استئصال الفقر هو بمثابة مهمة تاريخية. وقال إن إمكانات الحد من الفقر قائمة، إذا ما حكمنا فقط بكمية إعانات الدعم الهائلة المدفوعة للزراعة في الاتحاد الأوروبي في الوقت الحالي. فالائتلاف لا يطلق الوعود الجسورة أو الطلبات المفرطة، فهو يذهب إلى الحكومات ويذكرها بالتزاماتها الإنمائية الاجتماعية. ويحتفظ الائتلاف بإحصائيات عن كل بلد، ويسعى إلى المساهمة في الإرادة السياسية لضمان تحقيق وعود الحكومات. وكل المواطنين الـ 60 في الائتلاف الذين يشكلون شبكة المراقبة الاجتماعية يعتقدون أن الحكومات يمكنها أن تفعل أكثر مما تفعله الآن، وينتظرون الكثير منها. ومن ناحية الوعود التي أطلقت في كوبنهاغن عام 1995، فإن البلدان النامية حافظت على الجانب الخاص بها في الاتفاقية بصورة أفضل مما فعلته البلدان المتقدمة.

105 - والبيئة المخولة التي تحدثوا عنها في كوبنهاغن كانت صعبة التحقيق جدا بالنسبة للبلدان النامية، كما أن الأزمات وحالات الركود والانكماش جعلتها أصعب. وطبقت المؤسسات المالية المتعددة الأطراف عموما معايير مزدوجة في التعامل مع البلدان النامية: فبدلا من دعم التدابير الدورية المضادة التي اتخذت فإنها طلبت ببساطة خفض عجز الضرائب وأمورا أخرى غذت دورة الركود والانكماش. وفي الأسبوع الماضي، وافق مجلس الشيوخ الأمريكي على مبلغ 76 مليون دولار أمريكي كإعانات دعم زراعية إضافية من أجل الصناعة الغذائية الزراعية، وذلك رغم أنه قد اتفق في جولة أوروغواي على أن مثل هذه الإعانات ينبغي ألا ترتفع لأن هناك فعلا حاجة سياسية لمعالجة الركود بتدابير دورية مضادة. ومثل هذا المعيار المزدوج لن يستديم على المدى الطويل. فهو قد فاقم من الفقر فقط وساهم في عدم الاستقرار داخل الديمقراطيات السياسية الشابة في البلدان الأفقر ذات الدخل المتوسط.

106 - وقد لاحت آمال عريضة بعقد المؤتمر الدولي المعني بالتمويل من أجل التنمية، وبإمكانية بدء المفاوضات التجارية لمنظمة التجارة العالمية للتعامل بصورة جدية مع مشكلة التنفيذ وبأن تفضي المفاوضات بشأن المنسوجات والزراعة إلى نتيجة ناجحة. ومع ذلك، فإن توافق آراء مونتيري قد نظر في أقل القواسم المشتركة، وتعرقلت

المفاوضات التجارية بصورة خطيرة من جراء محاولة الاستمرار في إضافة مشكلات وقضايا جديدة على جدول أعمال التجارة، والتي بدلا من أن تروج للتجارة الحرة، فإنها قد شوهت التجارة، وتركت منظمة التجارة العالمية مثقلة بسلسلة من القضايا معظمها يخرج عن ولايتها الأصلية.

107 – فما هو هامش التفاؤل الذي تبقى؟ فالأمل معقود في الواقع على أن تعهدات ووعود الحكومات وقيم الأمم المتحدة والصندوق مازالت حية لدى الرأي العام. ومثل هذه الالتزامات والقيم ينبغي أن تصل إلى الشعوب لضمان أن ما تم الوعد به قد تحقق فعلا.

108 – **البرازيل**، اتفقت مع المتحدث السابق على أن مؤتمر مونتيري قد بدأ من وضع سيئ. والمثال المبكر على ذلك كان هو عدم رغبة معظم البلدان الصناعية في السماح للجهات الرئيسية الفعلية وللمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني بالمشاركة في المناقشات. وفيما يتعلق بإعانات الدعم، يبدو أنه لا طائل من مناقشة مسألة تمويل التنمية الريفية أو التخفيف من وطأة الفقر الريفي في الوقت الذي تذهب فيه نحو 360 مليون دولار أمريكي لاعانة الزراعة كل عام. وفضلا عن ذلك، كانت هناك حواجز غير تعريفية تجاوزت مسألة إعانات الدعم، كما هو الحال بالنسبة لصانع جبن لم يسمح لمنتجاته بالدخول إلى أوروبا رغم أنها قد أنتجت بموجب مشروع ممول بالكامل من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وطبقا للاشتراطات الأوروبية، في الوقت الذي تباع فيه المواد الغذائية الأوروبية في كل أنحاء العالم. ومن ثم فإن قضية إعانات الدعم تتطلب الحل. وكل الحجج في متناول اليد لضمان أن يسير تمويل التنمية الريفية بطريقة طبيعية ومباشرة وألا تنطوي على مفاوضات جيئة وذهابا بين منظمة التجارة العالمية وعواصم البلدان الصناعية. وقد ترددت بعض الجهات المانحة في الموافقة على تمويل مشروعات الصندوق في بلدان تقع في إقليم أمريكا اللاتينية على أساس أن البلدان الأخرى حالتها أسوأ، غير أنه لا بد ألا يغيب عن البال أنه ما لم يتم تمويل مشروعات البنى الأساسية وتخفيف وطأة الفقر الريفي في بلدان ذات مؤشر إنمائي متوسط، فهناك خطر من أن تفقد غالبية الشركات متعددة الجنسيات الثقة في الاستثمار في تلك البلدان، ومن ثم خفض إمكانيات التجارة والأعمال المتوسطة أو الطويلة الأجل. ومن المهم أن نتذكر أنه في غياب الاستثمارات في زراعة البلدان النامية، سيكون هناك خطر حقيقي لعدم الاستقرار الاجتماعي.

109 – **المراقب من مصرف التنمية الأفريقي**، أعرب عن قلقه بشأن النهج العام حيال قضية تمويل التنمية. وعلى سبيل المثال، فقد آن الأوان لاستعراض مختلف الأدوات المستخدمة وأن تكون أكثر ابتكارا بشأن السبل والوسائل لتمويل التنمية. وهناك عدد من القضايا التي تسترعى المزيد من الاهتمام ونهج ملموسة بشكل أكبر، مثل فيروس الإيدز/مرض الإيدز، والملاريا، وعمالة الأطفال، من حيث أنها كان لها تأثير عميق على نظم الإنتاج في البلدان المعنية. كما أن فرض الضرائب في المناطق الريفية هو حالة أخرى جديرة بالاعتبار. وتدعو الحاجة أيضا إلى تدابير لكبح هروب العمال الزراعيين المهرة، بما في ذلك العاملون الميكانيكيون، من الأراضي، ومن ثم المساعدة على بناء القدرات للزراعة. هذا والانخفاض في تمويل البحوث يعتبر كذلك قضية أخرى تدعو إلى القلق، مثل الصعوبات التي مرت بها على سبيل المثال الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية. ولابد من التماس طرق لتأمين المزيد من التمويل لتوليد التكنولوجيا من أجل الزراعة. هذا وإن تأثير النزاعات الأخيرة على بلدان مثل، غينيا بيساو، وليبيريا وسيراليون، ينبغي أن يقيّم لتحديد كيف أن أنماط التنمية الريفية قد تضررت. ولاشك أن الإدارة الجيدة تستطيع أن تذهب بعيدا نحو

تخفيف وطأة الفقر في الحالات اللاحقة للمنازعات، ولكن ذلك يتطلب مراقبة مستمرة لتحديد تأثير العوامل الأخرى، مثل المشكلات العرقية، على المناطق الريفية.

110 - **أفغانستان**، أعربت عن قلقها حيال وثيقة مؤتمر مونتيري لأنها لم تشر أبدا إلى الفقراء المدقعين ومرت مر الكرام وبإيجاز على التغذية والأمن الغذائي. وقال أن الفقراء المدقعين هم الذين لا يمتلكون أي أصول، وهم الناس الذين يعيشون في المناطق النائية دون أي بنى أساسية متوفرة، وهم الذين استبعدوا اجتماعيا وأخيرا، هم إما من النازحين أو المعوقين. وأضافت أنه قد يكون من المفيد أن يسمع من الحاضرين ما هي التدابير المحددة التي ينبغي اقتراحها لمساعدة الفقراء المدقعين، وما هي الترتيبات المؤسسية ذات الصلة، ومجال ونمط الاستثمارات المطلوبة، والتكنولوجيا التي يجب أن يتم توفيرها، وإلى أي مدى يمكن البناء على معرفة الأهالي الأصليين.

111 - **إيطاليا**، استرعت الانتباه إلى الوضع المتناقض حيث ظهرت فيه حساسية أكبر بين المجتمع الدولي حيال قضايا تتعلق بالجوع والفقر، في الوقت الذي انخفضت فيه المساعدة الإنمائية الرسمية. وأضافت أنه قد تم وضع أهداف طموحة في المعركة ضد الفقر والجوع، ومع ذلك فإن المعونة الخاصة بالزراعة آخذة في التناقص. وربما شكل طرح التجديد السادس لموارد الصندوق رسالة من المجتمع الدولي بأن الاتجاه يمكن عكسه. ويبدو أن الوثيقة المواضيعية قيد المناقشة تشير إلى ثلاثة خطوط بديلة رئيسية للعمل والتي يمكن واقعيا متابعتها في الظرف الراهن: الأول هو تحسين إمكانات وصول البلدان النامية وخاصة الأقل نموا إلى الأسواق، عن طريق المفاوضات التجارية؛ والثاني هو النهوض بالاستثمارات الخاصة المباشرة في البلدان النامية، وهو ما يتطلب من البلدان النامية خلق الظروف اللازمة سياسيا واقتصاديا كليا وقانونيا في البلدان ذاتها والذي يتطلب كذلك من المجتمع الدولي والمؤسسات الدولية أن تنفذ الإصلاحات التي تؤدي إلى المزيد من الاستقرار في الأسواق المالية؛ والثالث هو تخفيف عبء ديون البلدان النامية.

112 - **سيراليون**، تساءلت، في معرض الإشارة إلى النقطة التي أثيرت بشأن مسؤولية البلدان النامية عن تحسين الظروف كيما تجتذب الاستثمارات، عن الكيفية التي يستطيع بها فقراء الريف الإنتاج في حين أنهم لا يستطيعون العيش في بيئتهم، وكيف يمكنهم البقاء على قيد الحياة وهم لا يلقون المساندة حتى كلاجئين. إن الجهات المانحة هي الأخرى تعتبر مسؤولة عن تزويدهم بالأسلحة. وقد قيل إنه لا توجد استثمارات في بلدان أفريقيا لأنها ليست مستقرة، ولكن كيف تصبح مستقرة وليس هناك أي فرص للعمالة، وحيث الاستثمارات المباشرة هي صفر تقريبا؟ إن تحسين جموع فقراء الريف لا بد من التصدي له، ولكن كيف يمكن مساندة فقراء الريف دون طرق هي عادة سيئة للغاية بسبب الحروب والتي لا يمكن نقل كميات ضئيلة من الأغذية عن طريقها؟

113 - **شيلي**، قالت في معرض الإشارة إلى التشديد الذي سلط على الأسواق الزراعية أثناء المناقشة، أن المطلوب هو شئ أكبر: أسواق شفافة. فالحاجة تدعو إلى أسواق يمكن أن تتنافس فيها البلدان وحيث تعكس أسعار المنتجات تكاليف الإنتاج. إن التنمية الزراعية مهمة من أجل التنمية الريفية، كما أن التنمية الريفية تنطوي على التطوير في مجالات الصحة والنقل والاتصالات. وثمة أدوات جديدة مطلوبة، ويمكن مثلا الاستفادة بصورة أكبر من الأشكال المثلثة للتعاون التي برهنت على أنها ناجحة في أمريكا اللاتينية والكاريبي. إن الأسواق الشفافة هي خطوة ضرورية ولازمة لإنجاز التنمية المستدامة.

114 - **السودان**، قالت إنه يبدو أن هناك صلة مفقودة بين الأسئلة التي طرحت مرارا وتكرارا في المحافل الدولية وبين إيجاد حلول للسير قدما إلى الأمام. وفي مونتيري كانت الحاجة تدعو إلى مناقشة واضحة ومفتوحة تماما بشأن الأدوات التي ينبغي أن تستخدم لمعالجة الفقر والتنمية الريفية. والبلدان النامية من جانبها ينبغي أن تؤمن الإدارة الجيدة، وأن ترصد جزءا من ميزانياتها للتنمية الزراعية والريفية. وينبغي للصناديق والمؤسسات الدولية أن يكون لها نفس الالتزام حتى يتسنى بوضوح تحديد المشروعات التي يمكن تصميمها وتنفيذها. إن الحل الحقيقي أمام البلدان النامية هو أن تعتمد على أنفسها، وأن يكون لها برامج وطنية تمكن من تعبئة الموارد وكذلك الشراكات مع المجتمع المدني. إن مصداقية البلدان النامية تعتمد إلى حد كبير على أوضاعها حيال الديون. فكيف تستطيع البلدان النامية أن تحقق النمو والتنمية إذا ما كانت مثقلة بالديون؟ وفي حالات كثيرة، فإن مثل هذه الديون قد تراكمت لأغراض غير منطقية تماما، وينبغي أن تلغى. والفضل هنا يحسب لإيطاليا في هذا المقام. وينبغي على مؤتمر مونتيري أن يعين النقطة التي تحول عندها الانتباه من الأسئلة النظرية إلى التنفيذ.

115 - **الأرجنتين**، تساءلت في معرض الإشارة إلى الوثيقة المواضيعية قيد المناقشة، وخاصة القضايا المنهجية، كيف يمكن التوفيق بين الوضع في البلدان التي تضطلع بكل التغييرات الاقتصادية الكلية العميقة، والتي كثيرا ما وصفت بأنها بيئة مخولة، مع بيئة دولية عرفت بأنها غير مخولة. ومن الضروري استحداث بيئات مخولة على المستويين الوطني والدولي. وهناك مسائل منهجية بشأن التوافق: فعندما تثور الأزمات، فإن التوافق يكون غير متكافئ، حيث أن البلدان التي تخلفت أكثر هي التي تعاني من أشد المشكلات خطورة.

116 - **هولندا**، قالت إن الأمل الرئيسي في مؤتمر مونتيري هو أن تمتثل المجموعة المانحة أخيرا باتفاقها على إنفاق 0.7% على الأقل من ناتجها القومي الإجمالي على التعاون الإنمائي. وفي الوقت الراهن، هناك بضعة بلدان فقط هي التي حققت ذلك، وأن هولندا، وهي واحدة منها، قد شعرت بأن كل المجموعة المانحة الدولية ينبغي لها أن تحدد تواريخ واضحة لتحقيق هذا الهدف. والنقطة الثانية هي أن الحاجة تدعو إلى اتساق السياسات بين الأمم المتحدة والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية. أما النقطة الثالثة التي ينبغي التصدي لها في مونتيري، فهي الالتزامات المتبادلة: فالزراعة أشير إليها بالكاد في وثائق مونتيري. وتشير تجربة هولندا في مجال التعاون الثنائي إلى أن عددا قليلا من شركائها في التعاون قد اختار قطاعي التنمية الريفية والزراعة. وأختير التعليم والصحة بدلا منها، وأن تفسير ذلك لم يكن عادة واضحا جدا. وبطبيعة الحال، فإن البلدان لا الجهات المانحة هي التي تقرر اختيار القطاعات. وقد يكون من المفيد أن تسمع من البلدان النامية نفسها عن أولوياتها.

117 - **أوغندا**، قالت إن الأمر يتطلب نهجا ثلاثي الأبعاد إذا ما أريد انتشال الناس من براثن الفقر. والحاجة تدعو إلى خلق الوعي عن طريق التعليم، كما أن هناك حاجة إلى رفع المستويات الصحية للناس لكي يكونوا أصحاء ونشطين، إلى تحسين البنى الأساسية والنقل، وبطبيعة الحال، التأكد من توافرها واحتمال نفقتها. كما أن هناك حاجة إلى أن يساعد الشركاء على إيجاد الأسواق لمنتجات البلدان النامية. وإن التحدي الذي واجهته البلدان النامية هو أن التجار الراغبين في التصدير اشتكوا من أن المزارعين لم يتمكنوا من توريد كميات كافية بشكل مستدام في حين اشتكى المزارعون من أنهم لا يجدون الأسواق. والسؤال هو من جاء أولا، سواء كانت الأسواق أو المنتجات. وكذلك، ونظرا لإلغاء التعريفات، فإن البلدان النامية واجهت حواجز غير مرئية من ناحية سلامة الأغذية والمستويات العالية. والنهج ينبغي أن يكون تدريجيا: فإذا ما انفتحت الأسواق وتأكد الزراع من هذه الأسواق، فإن البلدان النامية ستضمن أن الإنتاجية قد ارتفعت. ومع ذلك،

فـــإذا مـــا تم تشجيع الزراع على إنتاج محصول معين يتضح أن لا سوق له، فإنهم لن ينتجوا في الموسم التالي حتى ما يكفي لإطعام أنفسهم. فالمسألة ليست فقط مسألة أمن غذائي ولكنها أيضا مسألة دخل عائلي. فالمساعدة مطلوبة من ناحية الأســـواق. ويتعين جذب المستثمرين حتى يستطيعوا المعاونة على تصنيف وترتيب وتعبئة وتسليم سلع جيدة، وذلك لأن معظـــم الزراع في البلدان النامية لا يتعرضون للأسواق التي ينتجون من أجلها، ومثل هذه العمليات التجارية لا توجد، ولا شك، في الكثير من البلدان الأفريقية. فإذا ما حصلت تلك البلدان على الأسواق وعلى شخص يساعدها على ضمان أن ما تنتجه مقبول دوليا، عندئذ، فإنها ستعبئ، مشاركة الزراع والقطاع الخاص.

118 – **الســـيد بيسيو**، قال إن الكثير مازال مرتهنا بالمفاوضات وكيفية ضمان المعاملات الأفضل. والمشكلة هي أن التمويل الصغير قد تم التفاوض بشأنه في مؤسسات بريتون وودز حيث ارتبطت قوة التصويت بمساهمة رأسمالية أولية، وليس في الأمم المتحدة حيث لكل بلد صوتا. وأن الأهمية التاريخية للتمويل من أجل التنمية هي أن مثل هذه القضايا إنما تطـــرح لأول مـــرة في ساحة الأمم المتحدة، وهو ما يفسر كذلك لماذا كانت المفاوضات صعبة ولماذا كان من العسير تحقيق التوافق في الآراء. والحقيقة هي أنه ربما كان نقل السلطة على السياسات الاقتصادية الصغيرة نحو الأمم المتحدة قليلا قد يكون عنصرا إيجابيا.

119 – وقـــال إن نفس الشيء يحدث بالنسبة للمفاوضات التجارية. وأنه من الواضح أنه منذ نهاية جولة أوروغواي، تفاوضـــت الـــبلدان النامية بشكل أفضل جدا. وكانت الاتفاقات بطبيعة الحال أصعب، ولكن كان هناك قدرة أفضل على الـــتفاوض. ولذلك فقد كان من المهم النظر إلى الاتساق بين جميع النظم. فقد انمحت عقود من العمل بخصوص قضايا الفقر الريفي بإجراء واحد من السياسات التجارية أو المالية، ولم يدرس أبدا التأثير على التنمية الريفية وفقراء الزراع. وفـــي الســـنوات الأخـــيرة، أصـــبحت المفاوضات الدولية أكثر شفافية، وأكثر عرضة للفحص العام. ووضعت أدوات الاســـتثمار في التنمية الريفية والحد من الفقر، كما وضعت السياسات المطلوبة. والمشكلة هي مشكلة الإرادة السياسية. فقـــد كانت هناك مصالح قوية جدا تعمل ضد الفقراء. فإذا ما نظرت إلى من هو المستفيد من الجريمة، فقد تحصل عادة على مفتاح ما حدث. والمطلوب بشدة وفي نهاية المطاف هو التفاوض بصورة أفضل، وفي ضوء الرأي العام، لضمان أن يكون هناك دعم سياسي للقرارات المتخذة.

120 – **السيدة كوغوزي**، قالت في معرض إشارتها إلى البيان الذي ألقاه الممثل عن مصرف التنمية الأفريقي، أن هذا المصرف قام فعلا، على الأقل في أوغندا وعندما دارت المناقشات حول فقراء الريف، بتمويل المشروعات الكبرى في الـــزراعة الـــتجارية، رغـــم أن إضافة القيمة لخلق الوظائف لفقراء الريف هي أمر قد يستطيع القيام به. وأن الأفكار الابـــتكارية التي استحدثتها أوغندا لتمويل فقراء الريف كانت مثل التعاونيات التي تعمل معا ومن ثم إمكانات الحصول على المال، أي مؤسسات التمويل الصغير، والاستئجار، والأموال للصادرات، والضمانات الائتمانية. والأدوات الأخرى لمســـاعدة فقـــراء الـــريف والتـــي يجري النظر فيها تتمثل في خفض الضرائب في المناطق الريفية، وكذلك الضرائب التدريجية.

121 – وعـــودة مـــنها إلى التعليق على ما قاله ممثل إيطاليا بشأن الوصول إلى الأسواق، قالت إنه يعتبر من الأمور الحاسمة تماما للنهوض بالمؤسسات الإنمائية المالية. وينبغي مواجهة حقيقة أنه لا أحد سيذهب للاستثمار في بلد ما يكون فـــي حالـــة حرب، ومن ثم فإن بعض الإجراءات يجب أن تتخذ من طرف البلدان النامية لمعالجة مثل هذه الأوضاع.

وقالت إنه من الصعب معرفة ما يجب اقتراحه نظرا للأوضاع الصعبة في بعض الأحيان، غير أن الإصلاحات الاقتصادية والاستقرار السياسي ربما كانا هما المؤشران على ذلك.

122 - وأضافت قائلة إن تخفيف ديون البلدان النامية ينبغي أن يزداد، وأن هذه البلدان تحتاج إلى خطط بشأن كيف تستخدم هذا التخفيف. ومسألة الصلة المفقودة التي أثارها السودان تعجل بالإجابة وأن البلدان النامية تحتاج إلى جذب الاستثمارات، وأنها تحتاج إلى المعونة من الجهات المانحة وليس إلى النظريات.

123 - أما بالنسبة للقضايا المنهجية التي أثارها الممثل عن الأرجنتين، فقد قالت إن ما ترغب أوغندا أن تحصل عليه هو الدعم عن طريق الجهات المانحة الثنائية ومتعددة الأطراف التي توفر المساعدة التقنية لتمكينها من مراقبة ورصد تدفقات رؤوس الأموال. وتواجه البلدان النامية الآن تدفقات متزايدة لرؤوس الأموال واقتصادياتها ليست بالقوية. وهي من ثم تخشى أن يحدث لها ما حدث في الشرق الأقصى. والمطلوب هو المساعدة من الخبراء والخبراء الاستشاريين.

124 - **السيد عزيز**، اتفق مع هولندا على أنه قد يكون من المفيد للبلدان التي لم تفعل ذلك بعد وربما كمثال يحتذيه الآخرون، أن تحدد متى تتوقع بلوغ هدف المساعدة الإنمائية الرسمية ونسبته 0.7% من الناتج القومي الإجمالي. وقال إن مفهوم تمويل الديون المستدام هو مفهوم ينبغي البناء عليه، مع مراعاة تفاقم آفاق النمو العالمي وهبوط معدلات التبادل التجاري. أما انتقال مناقشة التمويل من مؤسسات بريتون وودز إلى محفل الأمم المتحدة، فقد فتح إمكانات جديدة لبناء التوافق في الآراء. وبما أن أعلى هيئة رئاسية في وكالة من وكالات الأمم المتحدة قد كرست نفسها قصرا للحد من الجوع والفقر، فإن أمام المجلس الآن فرصة ممتازة للمساهمة في نجاح مؤتمر مونتيري بفضل تسليط الضوء على أهمية التنمية الزراعية من أجل الحد من الفقر. ومن ثم فإن الأمل معقود على أن تعرض الوثيقة المواضيعية للصندوق وموجز المناقشات ورهنا بإدخال أي تعديلات في ضوء المناقشة الحالية، على وفود الدول الأعضاء إلى المؤتمر.

125 - **السيدة جاكوبي**، قالت إنها، ورغم أن وثيقة توافق الآراء ربما لم ترض كل الأطراف، لأنها بطبيعة الحال تعتبر حلا وسطا، تشعر بالتشجيع بفضل المناقشة القوية والشاملة لفريق الخبراء، والتي كانت تتمشى تماما مع جدول أعمال المؤتمر. وفيما يتعلق بملاحظات البرازيل على الاستبعاد المقترح للمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، من المناقشات أثناء المؤتمر، فإن الأهم هو أن مثل هذه الاعتراضات قد ألقى بها عرض الحائط، وهو ما يمثل خطوة إلى الأمام في مجال الاحتوائية والشمولية. وخلال المناقشات الراهنة، فقد أوليت أهمية أكبر، وعن حق، للأسواق الزراعية وللشفافية وللوصول إلى مثل هذه الأسواق. ومع ذلك، فإن الرسالة الجديدة المطروحة هي أنه إذا أريد تحقيق أي شيء من ناحية التخفيف من وطأة الفقر، فإنه من اللازم تجاوز هذه المسائل والمشكلات المتعلقة بالتعريفات والحواجز التعريفية. وقالت إنه من المشجع أن التحدي المطروح الآن في مناقشة التنمية، هو نظام التجارة ومنظمات التجارة والقرارات المستقلة لآليات التجارة. وأن ذلك لا يمثل سوى البداية، ولكن كان له بالفعل نوع من التأثير: فلأول مرة شدد إعلان الدوحة الوزاري على أن التنمية ينبغي أن تحظى بالأولوية القصوى خلال الجولة القادمة لمفاوضات التجارة.

126 - ولقد شدد ممثل المصرف الأفريقي للتنمية وعن حق على ضرورة تحسين أدوات الحد من الفقر. وفي هذا الصدد، فإن المناقشات في مونتيري من المتوقع أن تركز، وبين عدة أمور أخرى، على كيفية جمع موارد المساعدة الإنمائية الرسمية بصورة أكثر فعالية، وعلى كيفية تنسيق الإجراءات التي غالبا ما كانت مربكة وثقيلة، وعلى ضمان

بـــناء القـــدرات الفعالـــة وبناء المؤسسات. وفيما يتعلق بالأسئلة ذات الصلة التي أثارتها أفغانستان بشأن طرق مساعدة الفقـــراء المدقعيـــن، فإن الإحساس العام يبدو وكأن المساعدة الخارجية لن تصل تلقائيا إلى تلك المجموعات لأن البلدان المعنـــية هـــي التـــي يجـــب عليها أن تحدد أنسب الطرق لمساعدة تلك المجموعات الضعيفة واستخدام جميع الوسائل والمعرفة المتوفرة. وأن هذا يتطلب الإرادة السياسية من جانب الحكومات المعنية.

127 – ولقد أشار الكثير من المتحدثين إلى أهمية المساعدة الإنمائية الرسمية والحاجة إلى زيادة حجمها. فإذا ما أريد الوفـــاء بهـــدف الألفـــية الرامي إلى استئصال الفقر، فليس هناك شيء مشين سوى أن النسبة المئوية للمساعدة الإنمائية الرســـمية مـــن الـــناتج القومـــي الإجمالي لبلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي قد هبطت بهذه الدرجة الشديدة. فليس فقط هدف الـــ0.7% الأصلي الذي وضعته الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ نحو 32 سنة، لم يتحقق، بل حـــدث اتجـــاه معـــاكس. وهذا يتطلب إرادة سياسية لعكس الاتجاه، تساندها التزامات ثابتة فيما يختص بحجم المساعدة الإنمائية الرسمية التي ينبغي تقديمها والأطر الزمنية للوفاء بهذه الالتزامات.

128 – ولقـــد أثارت الأرجنتين بعض النقاط الرئيسية بشأن القضايا المنهجية. فإلى جانب الإدارة المحلية الجيدة لا بد أيضا من وجود إدارة دولية سليمة للوفاء باحتياجات التنمية وكذلك لضمان مستقبل مزدهر لشعوب العالم. وينبغي إيجاد الطرق الكفيلة بجعل النظام الحالي أكثر استجابة لاحتياجات جميع البلدان. ومن المأمول أن يتم إحراز بعض التقدم بشأن سبل إعطاء البلدان النامية صوتا أكبر في القرارات المتعلقة بالاقتصاد الدولي والقضايا المالية دون الالتجاء بالضرورة إلى تغيير الولايات الرسمية للمؤسسات المالية. وأخيرا، وكما أشارت سيراليون إلى ذلك، فلا شك في أنه دون سلام فلن يكون هناك استقرار سياسي، وهو لازم جدا للتنمية.

129 – **السيد بوغه** (رئيس الصندوق)، أخبر المشاركين بأن النقاط البارزة في المناقشة ستدرج ضمن موجز الرئيس. وقـــال إنه يود التشديد على نقطتين اثنتين هما: أولا، من التجربة الملموسة حتى الآن، فإنه من الممكن في الواقع تقليل مستوى الفقر إلى النصف في الإطار الزمني المستهدف؛ وثانيا، أن هذا يتطلب إرادة سياسية وطنية ودولية لأن الاهتمام بـــتقديم المساعدة للتنمية الزراعية والريفية قد وهن بشكل واضح، كما انعكس على كل من أولويات الميزانيات الوطنية وعلى المساعدة الدولية. وأضاف أن الوثيقة قيد المناقشة تستخدم كمنصة للتحرك إلى الأمام كمجتمع دولي، ولكن هذا لن يكـــون ممكـــنا دون المشـــاركة النشطة للحكومات والمنظمات لكي تتقدم الصفوف الأمامية في مؤتمر مونتيري، الذي سيكون أول قمة تجمع زعماء العالم لمناقشة تمويل الالتزامات الإنمائية المتفق عليها بصورة جماعية.

130 – **الرئيس**، أعرب عن امتنانه لضيوف فريق الخبراء على مشاركتهم.

التجديد السادس لموارد الصندوق (البند 7 من جدول الأعمال) (GC 25/L.3)

131 – **الرئـــيس**، قـــال إنـــه نظرا لأن الفترة المحددة للتجديد الخامس لموارد الصندوق ستنتهي في 19 فبراير/شباط 2004، ينبغي للصندوق الآن أن يركز على متطلبات الموارد من عام 2004 فصاعدا، وأن يشرع في استعراض موقوت لـــتوافر المـــوارد بغـــية ضمان الاستمرارية بين فترتي التجديد للموارد. فإذا ما اعتمد مشروع القرار بشأن قيام دورة المشاورات الخاصة بالتجديد السادس لموارد الصندوق (الوارد في الوثيقة GC 25/L.3)، فإن رئيس الصندوق قد توخى اجـــتماعا أولا لدورة المشاورات بعد يومين اثنين بغية وضع خطة مضمونها وجدول عملها الزمني. وكما أشير إليه في

مشـــروع القرار، فإن دورة المشاورات ستتألف من جميع الدول الأعضاء من القائمة ألف وباء ومن 12 بلدا عضوا من القائمـــة جـــيم، ستعين بواسطة الأعضاء في القائمة جيم. وقد أبلغت الأمانة بأنه وبعد النظر داخل كل قائمة فرعية في القائمة جيم، فإن الدول الأعضاء التالية قد اقترحت بوصفها الأعضاء من القائمة جيم في دورة المشاورات: فمن القائمة الفرعية جيم–1، أنغولا، ومصر، وإريتريا، وتونس؛ ومن القائمة الفرعية جيم–2، الصين، والهند، وباكستان، ورومانيا؛ ومـــن القائمـــة الفرعية جيم–3، الأرجنتين، والبرازيل، والمكسيك، وبنما. وقد نص مشروع القرار كذلك على أن تقوم دورة المشـــاورات بدعـــوة أي دول أعضاء أخرى للمشاركة في المشاورات بما يسهل مداولاتها ومناقشاتها، وفي هذا الصـــدد فـــإن الأمانة قد أبلغت بأن القائمة جيم تود دعوة الدول الأعضاء الآتية كمراقبين في أعمال دورة المشاورات وهي: بنغلاديش، وشيلي، والكونغو، والكوت ديفوار، وبيرو، وسري لانكا.

132 – **اعتمد القرار 127/د–25 بشأن إنشاء دورة المشاورات المعنية بالتجديد السادس لموارد الصندوق.**

الميزانية الإدارية المقترحة للصندوق لعام 2002 (البند 9 من جدول الأعمال) (GC 25/L.5 و Corr.1 و Add.1)

133 – **الســـيد ويســـتلي** (نائب رئيس الصندوق)، قال في معرض تقديمه للميزانية الإدارية المقترحة للصندوق لعام 2002 (GC 25/L.5 و Corr.1 و Add.1) أن المجلس التنفيذي قد وافق على برنامج العمل لعام 2002 في دورته الرابعة والســـبعين، بمـــبلغ 354.5 ملـــيون وحدة حقوق سحب خاصة، أي ما يعادل 450 مليون دولار أمريكي، مما يغطي 27 مشـــروعا مقـــررا. ومع هذا، فإن المستوى سيتم استعراضه ومراجعته في كل دورة من دورات المجلس التنفيذي بغية الـــتعديل والتنقـــيح علـــى أساس الموارد المتاحة ومعايير الاستخدام لسلطة الالتزام بالموارد مقدما عام 2002. وقال إن المجلـــس التنفيذي قد وافق كذلك على برنامج اعتماد تمويل التنمية لعام 2002 والبالغ قيمته 26.7 مليون دولار أمريكي، واســـتعرض الميزانـــية الإداريـــة لعـــام 2002 والتي قدمت مرة أخرى بنمو صفري بالأرقام الحقيقية. وبعد أن حسبت الميزانية بمعدل صرف قدره 1.116 يورو/1.00 دولار أمريكي، فإنها اقترحت بمستوى 42.3 مليون دولار أمريكي، بما في ذلك طوارئ قدرها 000 165 دولار أمريكي. كما أن الإطار الاستراتيجي للصندوق للأعوام 2002–2006، قد وضع أيضـــا. وفضـــلا عن ذلك، فإن المجلس التنفيذي اعتمد التوصية الخاصة بالمزيد من المرونة في استخدام مخصصات الميزانية عن طريق تفويض السلطة للرئيس لإعادة تخصيص الاعتمادات فيما بين بنود الميزانية بالنسبة للمبالغ التي لا تتجاوز نسبة 10% من أي بند من البنود المعتمدة. ومع هذا، واتباعا للممارسة المعتادة، فإن إجمالي الميزانية الإدارية قد أعـــيد حســـابه بسعر صرف الدولار الأمريكي/اليورو الذي كان سائدا في وقت اعتماده من طرف مجلس المحافظين، وبعـــبارة أخرى 1.146 يورو/1.00 دولار أمريكي. وكما أوصى به المجلس التنفيذي، فإن مجلس المحافظين مدعو بناء على ذلك إلى اعتماد مشروع القرار الوارد في الوثيقة GC 25/L.5/ Add.1، والذي يحدد الميزانية الإدارية للصندوق عن عام 2002 بمبلغ 41.7 مليون دولار أمريكي، بما في ذلك طوارئ بمبلغ 000 165 دولار أمريكي.

134 – **اعتمد القرار 128/د–25.**

135 – **السيد سكويرش (الولايات المتحدة) تولى منصة الرئاسة.**

تقريـــر مرحلـــي عـــن التجديد الخامس لموارد الصندوق: خطة العمل (2000–2002) (البند 10 من جدول الأعمال) (GC 25/L.6)

136 – **السيد فان دى ساند** (مساعد رئيس الصندوق، دائرة ادارة البرنامج)، قال في معرض تقديمه للتقرير المرحلي بشأن التجديد الخامس لموارد الصندوق: خطة العمل (2000–2002) (GC 25/L.6)، أن النظرة العامة الواردة في التقرير تتـــناول التوصـــيات المتوافقة جزئيا مع خطة العمل تحت أربعة بنود يتوقف كل منها على الآخر ويدعمه وهي: التأثير والأداء؛ السياسات والمشاركة؛ إدارة المعرفة والابتكار؛ وبناء الشراكات. واستجابة لتلك التوصيات وبالنسبة للتأثير، فقد وضع اقتراح بمنهجية جديدة لتقدير التأثير على معيشة فقراء الريف وذلك لاختبار جميع تقييمات الصندوق أثناء 2002. وســـتعمل المنهجـــية على إقامة روابط بأهداف ألفية التنمية وستعكس تنسيق معايير التقييم التي تتطلبها لجنة المساعدة الإنمائـــية. وقد وضع كذلك دليل عملي شامل من أجل المراقبة والتقييم التشاركيين والموجهين نحو التأثير على مستوى المشـــروع وذلك من أجل الاختبار النموذجي في 2002. وعقب الاستعراض المكثف لإنجازات التأثير عن طريق دورة المشروعات، وضعت وثيقة موحدة لتصميم المشروعات مع ملف رئيسي كواسطة، وذلك في يونيو/حزيران 2001 بغية إضافة المزيد من التفصيل والوضوح على وثائق تصميم المشروعات القائمة وتركيز هذا التصميم على تشخيص الفقر، ونقاط القوة والضعف في البيئة المؤسسية المحددة وإطار منطقي يقوم على أساس تدرج الأهداف والنتائج القابلة للقياس.

137 – وفي مجال السياسات والمشاركة، فقد رأس فريق عمل مشترك بين الإدارات لوضع إطار عمل مفاهيمي ودليل عملي للتحليل المؤسسي وحوار السياسات. وقال إن نجاح الصندوق في مجالات التمويل الريفي والإدارة الجيدة القائمة علـــى المجـــتمعات المحلية والبحوث التطبيقية بشأن التكنولوجيات الموجهة لصالح الفقراء، وحيازة الأراضي، قد تأكد نتـــيجة تحلـــيل الفريق للحالات التي كانت فيها المشروعات التي ساندتها القروض والمنح المقدمة من الصندوق تعتبر بمـــثابة الحفاز في التأثير على السياسات والإطار القانوني للعمل ذي الصلة بالفقراء. ونتيجة لذلك فإنه قد قام بصياغة وثائق موجزة بشأن الدروس المستفادة لتغيير السياسات في تلك المجالات المركزية. وهو يقوم في الوقت الراهن بوضع الخطـــوط النهائـــية لمذكـــرة المفاهـــيم بشأن تحليل السياسات والحوار المؤسسي من أجل التغيير، والبناء على الإطار الاســـتراتيجي الجديـــد للصندوق والفصول ذات الصلة من تقرير المشاورات. وقال إن التعاون قد تم أيضا تعزيزه مع شركاء الصندوق الآخرين عند تقدير السياسات والبيئات المؤسسية، ولاسيما مع البنك الدولي، والوكالة الألمانية للتعاون التقني، وذلك في سياق وثائق استراتيجية الحد من الفقر.

138 – وقـــال إن وحدة تسهيل إدارة المعرفة والدعم أصبحت الآن قيد التشغيل ويجري الانتهاء من استراتيجية لإدارة المعـــرفة. وقد صدرت مخرجات ملموسة عن المجموعات الأربع المواضيعية التي تشكلت قبيل وضع خطة العمل، كما أن قـــدرة الصندوق على الابتكار قد قيمت تقييما شاملا بغية تطوير تلك القدرة ووضع نهج أكثر منهجية حيال الترويج للابـــتكارات ورفع كفاءتها. وأخيرا، وكجزء من جهود بناء الشراكات، ساهم الصندوق، أو قرر الاشتراك في العمليات الاستراتيجية للحد من الفقر لما يقرب من 15 بلدا بغية تسهيل مشاركة فقراء الريف وممثليهم. ومؤخرا، وبالاشتراك مع البـــنك الدولي، فقد وضع خطة تنفيذ للوصول إلى فقراء الريف وهو يعد إجراءات ملموسة للتعاون على مستوى البلدان مـــع التركـــيز علـــى رفع الكفاءة، والتعلم المشترك وإنشاء شبكات الابتكار. وفضلا عن ذلك، ومع فريق البنك الدولي للتنمـــية الريفـــية، ومـــنظمة الأغذيـــة والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي، فقد شارك في تحضير أو استحداث مواقف

مشـــتركة بشأن الحد من الفقر الريفي لمعظم الأحداث العالمية الرئيسية، ولاسيما المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية ومؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة.

139 – وقـــال إن انعـــدام الحضور الدائم في البلدان الأعضاء المقترضة قد شكل قيدا على جهود الصندوق المبذولة لـــزيادة التأثـــير، والترويج لحوار السياسات، وبناء الشراكات وتقاسم المعرفة. ومن ثم فقد تم الاضطلاع بدراسة بشأن كيفـــية التغلـــب على هذا القيد، مع الأخذ في الاعتبار ممارسات الشركاء بموجب الظروف المحددة السائدة في كل إقليم جغرافـــي. وقد أشارت النتائج الناجمة عن هذه الدراسة إلى ضرورة اعتماد مزيج ملائم من الخيارات لكل بلد، يتراوح بيـــن الحضـــور المـــادي عـــن طريق بعثات منتظمة للموظفين، وبين مكاتب التنسيق المزودة بموظفين محليين لإنشاء الشبكات والاتصالات البريدية الإلكترونية.

140 – وقال إن تنفيذ توصيات خطة العمل يعتبر بمثابة منصة هامة لتشغيل الإطار الاستراتيجي 2002–2006. وتطلعا إلى الأمام، فإنه من المتوخى القيام بالكثير بالنسبة لهذه البنود الأربعة. ولعام 2002، فإن التركيز الرئيسي سينصب على الاضـــطلاع بعـــدد من الإجراءات الملموسة ذات الأولوية والتي تهدف إلى إحراز المزيد من التقدم في مجالات التعلم، والمعـــرفة والابـــتكار؛ والمؤسســـات، والسياسات والشراكات؛ وإدارة البرنامج للتأثير. وسيجرى مساندة هذه الأنشطة بتعزيز قدرات الموظفين عن طريق التدريب المركزي. وفي نفس الوقت، فإن الجهود ستبذل من أجل التصدي لتحديات القيود البشرية والمالية وبطريقة فعالة وعملية.

141 – **أحـــاط مجلـــس المحافظيـــن علمـــا بالـــتقرير المرحلي عن التجديد الخامس لموارد الصندوق: خطة العمل (2000–2002).**

بيانات عامة (البند 5 من جدول الأعمال) (تابع)

142 – **باكســـتان**، قالـــت إن أحـــداث 11 سبتمبر/أيلول 2001 قد أضافت أمورا عاجلة أخرى إلى هدف ألفية التنمية الرامـــي إلى تقليل الفقر إلى النصف بحلول عام 2015. ورغم أن الأهداف الموضوعة هي أساسا مسؤولية وطنية، فإنه لـــن يتم الوفاء بها دون دعم عالمي ملحوظ، والذي ينبغي أن ينبثق عن مؤتمر مونتيري القادم. ومن المأمول أن تعزز حصـــيلة مناقشـــة السياسات التفعيلية الدائرة في دورة المجلس الحالية تعبئة الموارد للاستثمارات في الزراعة والتنمية الريفية.

143 – وعلى المستوى الوطني، كانت باكستان، قد أعدت استراتيجية مرحلية للحد من الفقر ركزت عناصرها الريفية علـــى تحســـين الحصـــول على الأرض لفقراء المزارعين عن طريق توزيع أراضي الدولة، وتحسين الحصول على الائـــتمان عـــن طريق مؤسسات الائتمان الصغير، وزيادة توافر المياه للزراعة، وخفض خطر التعرض للصدمات عن طـــريق مجموعـــة من المبادرات الاجتماعية المأمونة. ولقد كان الصندوق شريكا قيما لباكستان باستهداف الأفقر دائما والمـــناطق التي يصعب الوصول إليها في البلاد، وبالتركيز على الشرائح المهمشة جدا من السكان بفضل استراتيجيات مبـــتكرة لخلق ظروف معيشية مستدامة. ومثل هذه التجربة قد تم الآن رفع كفاءتها، وقد حشدت لها موارد ضخمة من مصرف التنمية الآسيوي وحكومة باكستان.

144 – وترحب باكستان بقرار إنشاء دورة المشاورات بشأن التجديد السادس لموارد الصندوق. وقد زادت مساهمتها في موارد الصندوق إلى 2 مليون دولار أمريكي. ومع ذلك، فهي مازالت تشعر بالقلق لأن برنامج العمل المقترح لعام 2002 مازال دون مستوى 450 مليون دولار أمريكي بالأرقام الحقيقية، وكررت أهمية وجود مستوى ثابت للإقراض يمكن الصندوق من أن يبقى وثيق الصلة بالسياق الإنمائي على المستويين العالمي والمحلي. وترحب باكستان بالتقدم الذي أحرزه الصندوق في مشاركته في المبادرة المعززة لديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ولكن ونظرا لأن هذه المشاركة استمرت تؤثر على مستواه الإقراضي، فينبغي بذل الجهود لرفع الموارد الإضافية للمبادرة بما يتجاوز ويزيد على الموارد المطلوبة للبرنامج الإقراضي.

145 – وكانت باكستان وحدها هي التي تحملت عبء ما يزيد على ثلاثة ملايين لاجئ أفغاني ولكن المجتمع الدولي قد أدرك عواقب الإهمال السابق وتحرك نحو تصحيح الوضع. وقد رأت باكستان كذلك أن الصندوق يلعب دورا نشطا في هذا المجال؛ فقد أعد واعتمد مؤخرا مشروعا في المناطق القبلية المهملة داخل باكستان والمتاخمة لأفغانستان، مما زود الصندوق بمعرفة فريدة في نوعها عن الهياكل الاجتماعية للمنطقة والممارسات، مما جعله في وضع أفضل للتقدم كرأس حربة لعنصر التنمية الريفية هناك.

146 – **لبنان**، قال إن الأنشطة التي تم الاضطلاع بها بموجب التجديد الخامس لموارد الصندوق: خطة العمل (2000–2002) ستعزز الصندوق وستعمل على زيادة تطوير تكنولوجيات جديدة لدعم أدائه. وأن التقدم الذي أحرزه، بوصفه مؤسسة للمعرفة ومنظمة ملتزمة بريادة الجهود المبذولة من أجل وضع استراتيجيات فعالة لاستئصال الفقر، والتوسع في شراكاته مع الشركاء الحكوميين وغير الحكوميين، من شأنه أن يشجع بكل تأكيد البلدان المانحة على زيادة مساهماتها المالية للمشروعات والأنشطة التي يشرف عليها الصندوق. ولقد نهضت أنشطة الصندوق دون شك بإصلاحات زراعية جذرية في غالبية البلدان النامية. ومع هذا، فإن الفقر وانعدام الأمن الغذائي مازالا في حالة انتشار وتصاحبهما عدة عوامل أخرى مثل الكوارث الطبيعية، وعدم الاستقرار السياسي، والمجاعات، والجفاف والحروب.

147 – ولقد أعيقت قدرات لبنان على البناء وعلى الإنتاج جراء مشكلات مماثلة من الحروب والمنازعات، مما منع بلوغها الأمن الغذائي المستدام والاستخدام المتوازن للموارد الطبيعية. وفي جنوب لبنان، على سبيل المثال، فإن الاحتلال الإسرائيلي الحالي والهجمات الإسرائيلية عليه، قد ثبطت من عزيمة المزارعين على زراعة أراضيهم، وبدلا من ذلك، فقد دفعتهم إلى الهجرة والبحث عن حياة أفضل وأكثر أمنا. وعلى أية حال، فإن الأرض الزراعية لم تعد مستغلة بالكامل نظرا لوجود الألغام. ورغم هذا، فإن السياسة الزراعية للبنان تهدف، ومن بين عدة أمور أخرى، إلى تنمية الموارد الحيوانية والنباتية، وتعزيز البحوث الزراعية والتصنيع، وحماية التنوع البيولوجي، وتحسين استخدام الأرض، والمياه والمبيدات، وتطوير قدرات النساء الريفيات وتشجيع التعاونيات الريفية. وبفضل مساعدة الصندوق، فقد تم بنجاح تنفيذ عدد من مشروعات التنمية الرامية إلى توفير الأمن الغذائي المستدام، والأمل معقود على أن يتسع الدعم المقدم من الصندوق لكي يشمل جميع أنحاء البلاد، بدءا بالمناطق التي تحررت من الاحتلال الإسرائيلي، وبما يشمل المساعدة التقنية للمشروعات التي ستمكن القاطنين في الريف من البقاء في أراضيهم وتحسين مستويات انتاجهم. ويتطلع لبنان كذلك إلى تنفيذ سريع لبرنامج التمويل الريفي التعاوني نظرا لصلته الوثيقة بموضوع الدورة الحالية وكاستمرار للجهود الرامية إلى تحقيق التنمية المتوازنة في لبنان ككل.

148 - **سري لانكا**، أعربت عن امتنانها للمساعدة المقدمة من الصندوق لبرامج التنمية الريفية في البلاد على مدى سنوات. واعترافا منها بالطابع التعاوني للالتزامات الموضوعة، فان حكومة سري لانكا قد ساهمت بطريقة موقوتة في التجديد الخامس للموارد. وأن المجلس يجتمع في وقت تواجه فيه الدعائم الأساسية الاقتصادية للعالم النامي والمتقدم تحديات كثيرة. وقد سجلت سري لانكا، مع عدد من البلدان الآسيوية الأخرى، معدل نمو سلبي لعام 2001. فجميع البلدان تواجه تحديات العولمة وهي تحتاج الآن أن تكون أكثر تنافسية. ومازالت الزراعة تمثل العمود الفقري لاقتصاد سري لانكا، وأن الحكومة ستشرع في نهج جديد حيال التنمية الريفية والحد من الفقر، مع تشديد أكبر على تمكين المزارعين وتحسين معيشتهم. وقالت إن الهدف من مشروع استراتيجية الحد من الفقر الجديدة، والتي ستضمن التنسيق الأفضل بين الحكومة وجهود الجهات المانحة، هو خلق الفرص أمام النمو لصالح الفقراء، وتمكين المجتمعات الريفية والضعيفة، والاستثمار في البنى الأساسية الاجتماعية، وضمان الإصلاحات في مجال الإدارة الجيدة لصالح الفقراء. وستظل الزراعة تشكل الأساس لاحياء وتنشيط التنمية الريفية. وتتخذ الإجراءات لتعزيز التنمية في مجال الدواجن والألبان؛ وفي عدة برامج سارية، بما في ذلك التدابير لمكافحة الأمراض وتحسين التغذية وتطوير المراعي، فإنه يجري إعادة توجيهها نحو فقراء المزارعين.

149 - ومن أجل التغلب على المشكلات التي تعوق التنافسية، زود المزارعون بأنواع جديدة من المحاصيل ذات الغلات العالية وبذور من نوعية جيدة، ويجري إدخال ممارسات إدارية محسنة تقوم على أساس استخدام الموارد الطبيعية. وتركزت جهود البحوث والتنمية على عدة محاصيل محددة، وعلى البرامج المعززة ذات القيمة الإضافية لما بعد الحصاد، وعلى تقليل تكاليف الإنتاج. وتلتمس مساعدة الصندوق لتأمين الحصول على تكنولوجيات الإنتاج الجديدة، وخفض خسائر ما بعد الحصاد إلى أدنى حد، وزيادة القيمة المضافة، وتحسين النوعية وضمان التسويق الأفضل.

150 - والحكومة ملتزمة باستحداث بيئة موجهة نحو السوق للتسعير والحوافز في القطاع الزراعي، استنادا إلى ضمان الدخول المعقولة للمزارعين من بين عدة أمور أخرى. وتتطلع سري لانكا إلى العمل بصورة وثيقة مع الصندوق لتحسين نوعية الحياة لمجتمع مزارعيها وتوفير بيئة اجتماعية واقتصادية أفضل.

151 - **السودان**، وبعد أن شددت على أن الزراعة مازالت القطاع الرئيسي في الاقتصاديات النامية، قالت إن التدهور البيئي والاستخدام غير الرشيد للموارد قد أديا إلى انعدام الأمن الغذائي. ولا يغيب عن البال أن النداءات المطالبة بالإصلاحات الاقتصادية والتكيف الهيكلي والتداعيات المحلية للعولمة الاقتصادية والتجارية، تتطلب تضامنا أكبر بين الفقراء والبلدان المانحة بوصفه الرائد الحيوي للتغير الاقتصادي والاجتماعي. والمثل الممتاز على هذا التضامن كان إلغاء الديون بموجب مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

152 - وقد سارت التطورات السياسية الأخيرة التي عززت الاستقرار والسلام في السودان، جنبا إلى جنب مع برنامج ناجح للإصلاح الاقتصادي الذي دعم النمو الاقتصادي، وقلل من التضخم، وثبت سعر صرف العملات. ففي 2001، تم إدخال برنامج دعم زراعي للطوارئ يركز على التنمية الريفية واستئصال الفقر، رهنا بالانتهاء من استراتيجية الحد من الفقر. والصندوق يستحق الثناء على جهوده المبذولة لتعزيز المنظمات العاملة لصالح صغار المنتجين والمزارعين، وصيادي الأسماك، ولتشديده على الشراكة في مجالات التصميم والتمويل والتنفيذ والمراقبة والتقييم. والسودان على استعداد للقيام بدورها في وضع الخيارات الاستراتيجية للتنمية الزراعية وتخفيف وطأة الفقر.

153 – وتتفق السودان مع نهج الصندوق حيال الشراكة بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات المالية. وهي قد منحت أولوية قصوى للإبقاء على علاقتها مع الصندوق وتعزيزها. وستبذل قصارى جهدها لمواصلة الأنشطة التي تم الاضطلاع بها كجزء من المشروعات التي استكملت الآن، والتي تعتبر من أكثر المشروعات التي نفذت بنجاح تام على المستويين الإقليمي والدولي.

154 – **موريشيوس**، أعربت عن امتنانها للصندوق لدعمه المتواصل منذ 1983. ويستأثر القطاع الزراعي بنسبة 7% من الناتج المحلي الإجمالي ويوفر العمالة لنسبة 16% من السكان. وقد التزمت حكومة موريشيوس بقوة بالتخفيف من وطأة الفقر وبهدف ألفية التنمية الرامي إلى تقليل الفقر المدقع إلى النصف بحلول 2015. وقد أجرت دراسة شاملة للفقر، وأنشأت صندوقا لأموال الأمانة لإعادة تأهيل المجموعات الضعيفة، وقامت بدراسة بشأن الجوانب الاجتماعية لفيروس الإيدز/مرض الإيدز. وقد استخدمت نتائج تلك الدراسات لصياغة خطة عمل من أجل التصدي للأسباب الجذرية للفقر، والاستبعاد الاجتماعي، والحرمان الاقتصادي.

155 – وقالت إن الحاجة ماسة إلى زيادة المساعدة للبلدان المحتاجة، لاسيما في القطاع الزراعي. وقد عجل الانخفاض الذي يؤسف له في اتجاه المساعدة الإنمائية الرسمية نحو الزراعة، بالتعليق على أن الصندوق وسائر وكالات الأمم المتحدة الأخرى وكذلك البلدان المانحة، يتعين عليهم إعادة التفكير في استراتيجية مساعدتها فيما يتعلق بالقطاع الزراعي. وينبغي أن تمتد المساعدة كيما تشمل المعركة ضد فيروس الإيدز/مرض الإيدز. ولقد أصبح الأمن الغذائي أشد صعوبة أمام البلدان النامية لكي تحققه حيث أن عملية تحرير التجارة قد اكتسبت الزخم. وينبغي اعتماد نهج أكثر مرونة وواقعية لمعالجة قضايا الغذاء والأمن الغذائي، مع مراعاة أهداف سياسات كل بلد، وظروف إنتاجه وإمكاناته، كما يقتضي ذلك ميزانه التاريخي والثقافي. وتتطلع موريشيوس إلى إنشاء آلية تمويلية بمقتضى اتفاقية مراكش لأقل البلدان نموا والبلدان النامية المستوردة للأغذية، وتقترح إنشاء احتياطي دولي للأغذية بواسطة البلدان المانحة، تستطيع بلدان العجز الغذائي السحب منه في أوقات الأزمات.

156 – وينبغي التصدي لكل التهديدات والتحديات التي تواجه القطاع الزراعي وذلك باعتماد تكنولوجيات مبتكرة، مثل البيوتكنولوجيا، ولكنها باهظة التكاليف كما أن الدراية المطلوبة لا توجد في البلدان النامية. ومن الضروري للبلدان المتقدمة والمنظمات العاملة في مجال تقديم المساعدة للتنمية الزراعية أن تشجع نقل الدراية والتكنولوجيا، وأن تساند ماليا المبادرات في هذا الاتجاه. وبغية بلوغ موريشيوس لهدفها الرامي إلى تطوير قطاع زراعي حديث، فإنها تحتاج إلى مزيد من الدعم من الصندوق.

157 – **جمهورية كوريا**، قالت إنه رغم الجهود المبذولة لاستئصال الجوع، فإن 800 مليون شخص في العالم ما زالوا يعانون من سوء التغذية، ومازالت التنمية الزراعية والريفية راكدة. ومن بين الأسباب العديدة للفقر، هناك الانخفاض في الاستثمارات المحلية والأجنبية في ميدان الزراعة، والتدهور في الموارد الزراعية مثل الأراضي والمياه. وأن الحاجة تدعو إلى المزيد من التدابير الأساسية والجهود فورا إذا ما أريد لعدد من يعيشون في فقر مدقع أن يقل إلى النصف بحلول 2015.

158 – وأضافت أن هناك حاجة إلى تحليل وتصنيف الأوضاع الحالية للجوع والفقر، واتباع نهج متنوعة وفعالة بناء على ذلك. وينبغي إيلاء الأولوية للبرامج التي تعمل على تعظيم التعاون بين الجهات المانحة، ومنظمي البرامج،

والمستفيدين. وينبغي المشاركة في استحداث المشروعات التي تتسم بتوفير التكلفة لتحسين الأمن الغذائي، وأن تنفذ على نطاق أوسع عن طريق إنشاء نظام تعاوني على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية. ومثل هذا النظام سيسهم ليس فحسب في المزيد من التنمية الريفية الفعالة، بل وأيضا في زيادة المشاركة الطوعية وتبادل المعلومات ابتداء من المرحلة التحضيرية وحتى المرحلة النهائية لبرامج دعم التنمية. ولا بد من تسجيل الأمثلة الناجحة للتنمية الزراعية والريفية للاستفادة من الدروس القيمة التي قدمتها. وينبغي أن يظهر كل بلد رغبته القوية وبواعثه على استئصال الجوع والفقر على المستويين المجتمعي والوطني. وجمهورية كوريا، كبلد قد تغلب على الجوع والفقر في فترة قصيرة نسبيا، ستواصل المشاركة بطريقة فعالة ونشطة في الجهود الدولية للتنمية الريفية على أساس تجربتها ودرايتها.

159 – **إندونيسيا**، قالت إن دور الصندوق قد أضحى أكثر أهمية الآن لأنه يساعد في الترويج للحملة العالمية وتنفيذها، وهي الحملة التي بدأتها قمة الألفية من أجل استئصال الجوع والفقر. وأن التأثير الاجتماعي للأزمة الاقتصادية الشديدة التي اجتاحت إندونيسيا منذ 1997، كان موجعا، غير أن إحدى التداعيات الكبرى كانت تآكل ميزانية الحكومة. فقد خفضت النفقات الاجتماعية، وحتى اليوم، وبسبب عبء الديون الثقيل، ظلت هناك بضعة موارد للمساعدة في تمويل برامج التنمية والحد من الفقر. وتحتاج إندونيسيا وعلى وجه السرعة إلى دعم المجتمع الدولي من أجل برامج التخفيف من وطأة الفقر، ونقل التكنولوجيا، وفتح الأسواق أمام المنتجات والصادرات، والتمويل الصغير، وتطوير البنى الأساسية وإعادة تأهيل الصناعة الحرجية. وثمة مشروع من المشروعات الأربعة للصندوق في إندونيسيا، وهو مشروع توليد الدخل الريفي لصالح المزارعين الحديين والمراعي الملكية – المرحلة الثالثة، يعمل بنجاح في التخفيف من وطأة الفقر في المناطق الريفية وذلك بالتركيز على تنمية قطاع الأعمال الزراعية. وعقب الأزمة الاقتصادية، حولت الحكومة تركيز برامجها الإنمائية إلى البرامج التي يديرها القطاع الخاص. وأن التشجيع الجديد للصندوق على المزيد من مشروعات التنمية المجتمعية المستدامة، قد انعكس على مشروع أخير ممول من الصندوق يقوم على أساس شراكة مبتكرة بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية.

160 – ولقد احترمت إندونيسيا التزاماتها حيال الصندوق بتأدية الدفعة الأولى وقدرها 3.5 مليون دولار أمريكي. ويحتاج الصندوق إلى التوصل إلى توافق في الآراء بشأن التجديد السادس لموارده في أسرع وقت ممكن خلال 2002 لأن أي نقص في التمويل المناسب سيؤثر على قدرة الصندوق في الاضطلاع بولايته بصورة مرضية. وينبغي استكشاف الشراكات والتعاون مع مؤسسات ثنائية ومتعددة الأطراف ومع جهات مانحة أخرى، ومتابعة ذلك. ولقد عملت إندونيسيا مع البنك الدولي في عدد من جهود التنمية بشأن برامج استئصال الفقر، وأنه لمن المشجع ملاحظة أن البنك الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة والصندوق كلها ملتزمة بدعم التنمية الزراعية، وخاصة التنمية الريفية وتخفيف وطأة الفقر في البلدان النامية.

161 – **كندا**، وهي تتحدث كذلك نيابة عن أستراليا ونيوزيلندا، سلطت الضوء على إنجازات الصندوق على مدى السنة الماضية، والتي شملت انتخاب رئيس جديد، وتعزيز الشراكات فيما بين دوله الأعضاء وإصدار تقرير الفقر الريفي 2001. ومازال أمامه عدد من التحديات. وبما أن المناقشات قد بدأت بشأن التجديد السادس للموارد، ينبغي الاهتمام بتنفيذ الأولويات الواردة في التجديد الخامس لموارد الصندوق: خطة العمل (2000–2002)، خاصة فيما يتعلق بزيادة فعالية عملياته وبناء المزيد من الشراكات الاستراتيجية مع الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف. ومن شأن التقدم

المحـــرز في تحقيق هذه الأولويات أن يعزز الصندوق وأن يدمجه بصورة أفضل ضمن النظام المتعدد الأطراف، وأن يحســـن تنسيقه ونفوذه مع الجهات المانحة الثنائية، وأن يرفع من ملامح صورته. ويجب على الصندوق، وفي بيئة من الطلـــبات المتنافســـة علـــى تمويل التنمية، أن يعزز قدرته على التقدير والإبلاغ عن النتائج وأن يظهر أن الموارد قد وضـــعت للاســـتخدام الجيد. وفي حين أنها ترحب بالتقييم والمستقبل المقترح للصندوق، فإن هذا لا يمنع من أن هناك حاجـــة إلـــى قدرة قوية على الإبلاغ القائم على النتائج داخل المنظمة. وأن الصندوق يحتاج كذلك إلى العمل أكثر من ناحـــية الـــترويج للابـــتكارات والعمل مع جهات مانحة أخرى في هذا المجال، وبالبناء على الروابط القائمة. وأنه لمن دواعي السرور ملاحظة أن الصندوق أصبح الآن الراعي المشترك للجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية، مما ســـيعزز دوره كمؤسسة للمعرفة. هذا وأن الملامح الدولية لصورة الصندوق ليست بالمرتفعة بما فيه الكفاية. ولا بد من اســـتغلال كـــل فرصة لزيادة الوعي بولايته، وأساليبه وإنجازاته لأن هذا سيرفع من ملامح القضايا المتعلقة بالزراعة والفقر الريفي والتي لم تحصل، وكما لوحظ عن حق، على الاهتمام الذي تستحقه.

162 – وخلال قمة الثمانية الكبار في كندا في يونيو/حزيران 2002، اعتزم رئيس وزراء كندا القيام بدور رائد في بناء الدعـــم للشـــراكة الجديدة لتنمية أفريقيا، وهي خطة مثيرة للإعجاب طرحها الزعماء الأفارقة. فالملكية الأفريقية تعتبر حاســـمة لإنجـــاز أهداف ألفية التنمية وانتشال القارة من براثن الفقر. ومن شأن الزراعة أن تلعب دورا هاما في تعزيز التنمـــية والتخفـــيف المستدام لوطأة الفقر في أفريقيا، كما أن تمكين المرأة يعتبر أمرا حيويا في هذا الصدد. ومع ذلك، فالصـــندوق ينبغـــي ألا يهمل المناطق النامية الأخرى في العالم ولا بد له من مواصلة جهوده في أمريكا اللاتينية وآسيا والمحيط الهادي.

163 – كمـــا أن القيود والتشوهات الحالية في الأسواق العالمية الزراعية من شأنها أن تحد من تأثير الزراعة القطرية النامية والمعززة. ومن ثم فإن كندا وأستراليا ونيوزيلندا ترحب بالالتزام الذي تم في الدوحة بتوجيه المفاوضات القادمة لمـــنظمة الـــتجارة العالمية نحو تحسين الوصول إلى الأسواق، والحد من إعانات دعم الصادرات الزراعية وإلغائها في نهايـــة المطاف، والحد كذلك من الدعم المحلي الذي يشوه التجارة. وأخيرا، فإنها ستواصل تقديم الدعم الكامل للصندوق والعمل مع جميع الدول الأعضاء للمعاونة على جعل الصندوق منظمة أكثر كفاءة وفعالية.

164 – **جمهوريـــة كوريـــا الديمقراطـــية الشعبية**، أثنت على الصندوق لنجاحه في مساعدة البلدان النامية والمساهمة بنشـــاط في التنمية الريفية وتخفيف وطأة الفقر في دوله الأعضاء. ولقد تعززت فعاليته بتركيزه على القطاعات والأقاليم ذات الأولويـــة، وبفضل المزيد من الإدارة الكفوءة والشراكات مع منظمات دولية أخرى. وقالت إن التعاون بينها وبين الصندوق يتواصل منذ بداية مشروع الأمن الغذائي في الأراضي المرتفعة في عام 2001، ومع مشروع تربية دودة القز ومشـــروع إنعـــاش المحاصـــيل والـــثروة الحيوانية التي أصبحت الآن في المرحلة النهائية من التنفيذ. وأن الدعم من الصـــندوق هو أمر يشجع الناس في معركتهم للتغلب على الآثار اللاحقة على الكوارث الطبيعية المتتالية وزيادة انتاجهم الزراعي.

165 – وتحـــت قيادة الجنرال كيم يونغ ايل، فقد بذلت الحكومة ما يكفي من الجهود لزيادة الاستثمارات الحكومية في الـــزراعة وزيـــادة الإنـــتاج، مما نجم عنه عدة انتصارات هامة في القطاع. ولقد برهن التقدم المحرز في تعزيز قاعدة الإنتاج الزراعي، والاستخدام المحسن للأرض، وطرح مشروعات القنوات المائية الرئيسية، على جدوى وصلاحية هذه السياســـة. والـــتقدم المحـــرز حـــتى الآن يعتبر انعكاسا واضحا لروح الوحدة بين قائد البلاد وشعبه والدعم المقدم من

المـنظمات الدولـية. ولقد ساندت جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية برنامج عمل والميزانية الادارية الصندوق لعام 2002، وهـو الـذي يتمشـى مـع أهداف الصندوق ومتطلبات دوله الأعضاء. واعترافا من حكومة بلاده بأهمية دعم الصندوق عن طريق المساهمات في موارده، فإنها قد تعهدت بالفعل بدعم التجديد الخامس لموارد الصندوق، وستواصل التعاون مع الصندوق بصورة نشطة.

166 - **المملكـة العربـية السـعودية**، قالت إنه في ضوء التغييرات العالمية الأخيرة، ولاسيما تلك التي تمس النمو الاقتصـادي فـي البلدان النامية، ينبغي للصندوق أن يلعب دورا فعالا في مساعدة هذه البلدان على تحقيق معدلات نمو زراعي مرتفعة والاكتفاء الذاتي وتصدير فائضها من المنتجات. ومنذ أوائل الستينات، اعتمدت المملكة العربية السعودية تدابـير تهدف إلى حماية بيئتها ومواردها الطبيعية، المتجددة وغير المتجددة على السواء، لغاية تلبية الاحتياجات الحالية دون المسـاس بحـق الأجيال القادمة في هذه الموارد. وتمشيا مع هذا النهج، فقد هدفت سياساتها الزراعية إلى تحقيق التنمـية المسـتدامة والأمـن الغذائي عن طريق التخطيط السليم واستخدام التكنولوجيا الحديثة. ونتيجة لذلك، فهي الآن مكتفية ذاتيا في معظم السلع الغذائية مثل الحبوب والمنتجات الحيوانية، والفواكه والخضروات. ولقد سلط التركيز كذلك علـى تـنويع المحاصيل، ولاسيما تلك التي لا تحتاج إلى كميات ضخمة من المياه. وبناء على ذلك، فقد ازداد الإنتاج الزراعي وارتفع الدخل كما أن القطاع قد وفر ما مجموعه 000 388 فرصة عمل.

167 - والمملكـة العربـية السـعودية، وإدراكا منها لأهمية الجهود المشتركة لتعزيز السلام والاستقرار الدوليين، قد سـاندت البلدان النامية والمنظمات الإنمائية الدولية بما يزيد على 75 مليار دولار أمريكي فيما بين سنة 1973 و2000، وهو رقم يمثل ما يزيد على 4% من متوسط ناتجها المحلي الإجمالي السنوي. وقد كانت كذلك من أكبر المساهمين في الصـندوق مـنذ تأسيسـه في 1977؛ ومع التجديد الخامس للموارد، تكون قد ساهمت بما يزيد على 370 مليون دولار أمريكي وهي تواصل دعم الصندوق على أساس مواردها الاقتصادية المتاحة. وفضلا عن ذلك، فقد ألغت ديون قدرها 6 ملـيارات دولار أمريكي لصالح 11 بلدا ناميا، وتشارك في أنشطة مثل مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وبما مجموعه 94 مليون وحدة حقوق سحب خاصة.

168 - وختاما، فإن المملكة العربية السعودية تثني على الجهود المبذولة لخفض الميزانية الإدارية للصندوق وترحب بأن المستويات السابقة قد تم الحفاظ عليها بنجاح في الميزانية وفي برنامج العمل لعام 2002. وسيسعدها أن تشارك في دورة المشاورات بشأن التجديد السادس لموارد الصندوق وأن تساهم في هذا التجديد على أساس ظروفها الاقتصادية.

169 - **الغـابون**، قالـت إن الناتج المحلي الإجمالي لها قد قيم بطريقة مغالى فيها لأنها قد أخذت في الحسبان النتائج الماليـة لشركات النفط والذي ساهم فقط بجزء بسيط من عائداتها في ثروة البلاد. والواقع أنه كانت هناك فجوة واسعة بيـن الناتج المحلي الإجمالي والمستوى الفعلي للمعيشة للسكان. وأن الحكومة تبذل أقصى جهد للحد من الفقر الريفي، وطـرح برنامج عريض للتنمية ولبناء الطرق والمدارس والمستوصفات، وإنشاء مضخات المياه للقرى، وتوفير الأدوية وغـيرها من المعدات، وكذلك العاملين المدربين. ومعظم ميزانية وزارة الزراعة مكرسة للتنمية، أما التصنيع فقد ترك للمبادرات الخاصة. وقد أنشأت الحكومة لجنة مشتركة بين الوزارات للنظر في مشكلات الحد من الفقر. ومازال التمويل الحكومـي للقطـاع الريفي يحتاج إلى أن تكمله المساعدة المقدمة من الجهات المانحة الخارجية. ونظرا لأن الغابون لا ترغب في إضافة أي ديون خارجية أخرى، فإنها تطلب أي تمويل خارجي يتفاوض بشأنه على أسس تيسيرية مرضية، وفي هذا الصدد تأمل في الحصول على المساعدة من الصندوق.

170 – واعتبرت الغابون أنه من الممكن إنجاز هدف تقليل الفقر العالمي إلى النصف بحلول 2015، ولكن هذا سيتطلب الالتزام والإرادة لتخصيص الموارد اللازمة. وقد لاحظت بارتياح أن المؤسسات الإنمائية الدولية قد جعلت الآن الحملة ضد الفقر بمثابة هدفها الرئيسي، ولكنها تأسف للهبوط الحاد في حصة المساعدة الإنمائية الرسمية في الزراعة والتنمية الريفية. وتشاطر الغابون فلسفة الصندوق وهي أن ما ينقص الفقراء هي الفرص، وليس القدرة أو المهارة. فإعانات الدعم والتحويلات ليست بالدواء العام، بل يجب مساعدة فقراء الريف وصغار المزارعون والفلاحين المعدمين والنساء الريفيات حتى يتسنى لهم الحصول على سبل زيادة إنتاجهم وتحسين أحوالهم. وصغار المزارعون يحتاجون إلى المساعدة التقنية والحصول على الائتمان، وكذلك نظم الادخار والعلاقات المستديمة مع المؤسسات المجدية. ولا يجب بعد الآن أن ينصب التركيز ببساطة على التمويل الصغير. وينبغي بذل الجهود لإنشاء نظم مالية ريفية طويلة المدى تكون في متناول الفقراء والتي تستطيع أن تتعامل مع طائفة من المؤسسات بدءا بمجموعات الادخار الصغيرة ومؤسسات التمويل الصغير وانتهاء بالمصارف التجارية. ولقد حان الوقت للاعتراف بضرورة التحرك من نظام يشارك فيه الفقراء ضمن البرامج الإنمائية الرسمية، إلى نظام تساند فيه الحكومات والجهات المانحة الخارجية المبادرات الإنمائية لفقراء الريف أنفسهم. والصندوق يركز بصورة صحيحة الآن على تمكين الفقراء.

171 – ويجب إعطاء الفقراء الأدوات التي تمكنهم من التغلب على الفقر، والفرص ليكونوا طرفا في صنع القرارات والحصول على الموارد الإنتاجية. فالفقر ليس بالمأساة الشخصية فحسب، بل هو أيضا مأساة للمجتمعات لأنه يعني ضياع اقتصادي واجتماعي وثقافي كبير. وهو أيضا يتسبب في المنازعات وانعدام الأمن. فإذا ما أعطي الفقراء الوسائل اللازمة، فإنهم قادرون على انتشال أنفسهم من براثن الفقر. ولذلك فإنه من اللازم تمكينهم من القيام بذلك.

172 – **زامبيا**، أثنت على النهج التشاركي للصندوق في مشروعاته للتخفيف من وطأة الفقر. وهو وطوال السنوات الست الماضية، كان يساند برنامج البلاد للاستثمار في القطاع الزراعي، وبالتركيز على تحسين الأمن الغذائي وتعزيز تقديم الخدمات لصالح الأسر الفقيرة قليلة الموارد، وكذلك تحسين وصولها إلى الأسواق. ونتيجة لذلك، تحسن الأمن الغذائي للأسر الضعيفة، وساهم ذلك وبقدر كبير في الحد من الفقر. وتعاني زامبيا من معدل حدوث مرتفع للفقر، أي نسبة 73%، مع ارتفاع هذا الرقم إلى 83% في المناطق الريفية.

173 – ولقد تأهلت زامبيا لمبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وهي تشعر بالامتنان لقرار الصندوق بالمشاركة فيها. وقد مول الصندوق كذلك عددا من مشروعات التنمية الزراعية في زامبيا، كما أن البرامج الممولة من الصندوق أفرزت تأثيرات رئيسية إيجابية، ولاسيما زيادة إنتاج أصحاب الحيازات الصغيرة وتوليد الدخل. وقد أحرز أيضا تقدم ملحوظ في تطوير مهارات الإدارة الجيدة على مستوى الأقسام والمجتمعات المحلية. وقد أتيحت المياه الريفية، وبذور المحاصيل، والتخزين المنخفض التكلفة والاستجابة الأفضل للطوارئ، وذلك بسبب توافر أموال التنمية المجتمعية.

174 – وتساند زامبيا تنفيذ الصندوق لمبادرة نشر التمايز بين الجنسين في صميم التنمية الزراعية، ولكنها لاحظت أنه مازال هناك قدر كبيرمن الأمور التي ينبغي عملها فيما يتعلق بتوعية المجتمعات المحلية ومنفذي البرامج بشأن دور التمايز بين الجنسين.

175 – **السلفادور**، قالت إنه نتيجة لإعصار ميتش في 1998، والنينيو والهزات الأرضية الأخيرة، فقد ازداد الفقر الريفي في البلاد بنسبة تتراوح بين 10 و15%، مضاعفا بذلك الهبوط البطيء في الفقر الريفي بالمقارنة مع الفقر

الحضـــري فـــي العقود الماضية. ولهذا السبب وضعت الحكومة سياسة عامة لمكافحة الاستبعاد والفقر. وهدفت خطط الحكومة والمجتمع المدني المقابلة إلى النهوض بالتنمية الوطنية التي تضم جميع شرائح السكان التي استبعدت من اتخاذ القـــرارات ومـــن فوائـــد التنمية. ومن بين الأولويات كان هناك النهوض بالأنشطة المولدة للعمالة وزيادة دخل الأسر الريفـــية. وفـــي هذا السياق، فإن التمويل الخارجي للتنمية يعتبر ذا أهمية قصوى في دعم الجهود التي تبذلها الحكومة والمجتمعات المحلية نفسها.

176 – وتمويل الصندوق يتمشى تماما مع أهداف الحكومة في مكافحة الفقر، وقد أفرز نتائج جيدة وتمخض عن فوائد لـــنحو 62 000 أســـرة تعـــيش في مناطق الفقر الشديد والتهميش. وقد أظهرت الدروس المستفادة من المشروعات التي نفـــذت، أن زيـــادة ملحوظة في الدخل يمكن تحقيقه فقط عندما يبدأ المزارعون في إدخال المحاصيل الجديدة والمربحة، وإذا مـــا اقترنـــت بالاســـتخدام الكفـــؤ لخدمـــات الإرشاد الزراعي، والوصول إلى الأسواق ووجود منظمات لصغار المزارعيـــن. هـــذا وأن الحصول على التكنولوجيا، والمهارات الإدارية، والتسهيلات المالية المرنة والفعالة واستحداث منظمات للمنتجين والمشروعات الصغيرة، كلها عوامل مهمة. وثمة درس عام هو أن تصميم المشروعات يحتاج إلى أن يكـــون مـــرنا وقابلا للتكيف مع الظروف المتغيرة. وبغية تحسين فعالية السياسات فإن الآليات والأدوات ينبغي تحديدها للـــنهوض بتحديـــث الإنتاج. وقد قررت الحكومة كذلك توفير الدعم بإعادة بناء البنى الأساسية التي تضررت من جراء الكوارث الطبيعية الأخيرة. وهي تأمل أن تساهم عملية الصندوق الجديدة في البلاد من أجل الإعمار الريفي والتحديث، وبالتشديد على توليد الدخل، في زيادة الإنتاجية والتنمية لسكان السلفادور الريفيين.

177 – **رفعت الجلسة الساعة 18.55.**

(iii) المحضر الموجز للجلسة الثالثة من الدورة
الخامسة والعشرين المنعقدة في الساعة 11.00 صباح يوم
الأربعاء 20 فبراير/شباط 2002

رئيس المجلس: جانس هوتاغالونغ (إندونيسيا)

	الفقرات
البيانات العامة (البند 5 من جدول الأعمال) (تابع)	196-179
- النرويج (نيابة عن البلدان الاسكندنافية)	181-179
- غواتيمالا	183-182
- النمسا	186-184
- سورية	188-187
- بنغلاديش	191-189
- الجزائر	193-192
- إيطاليا	196-194
التقرير المرحلي عن برنامج تطوير أسلوب العمل (البند 11 من جدول الأعمال)	203-197
عضوية المجلس التنفيذي (البند 12 من جدول الأعمال)	206-204
البيانات العامة (البند 5 من جدول الأعمال) (تابع)	223-207
- الهند	209-207
- بوروندي	211-210
- تايلاند	213-212
- الولايات المتحدة	216-214
- فرنسا	220-217
- البرتغال	223-221

178 – **افتتحت الجلسة في الساعة 11.20.**

البيانات العامة (البند 5 من جدول الأعمال) (تابع)

179 – **النرويج**، تحدثت نيابة عن البلدان الاسكندنافية ورحبت بالصيغة الجديدة لمداولات مجلس المحافظين معتبرة أن موضوع الدورة شديد الصلة بالمؤتمر الدولي القادم لتمويل التنمية وبالأهداف الإنمائية للألفية. وقال المندوب إن الاطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2002–2006 يوضح دور الصندوق في بلوغ هذه الأهداف. فاستئصال الفقر أصبح من أولى أولويات برامج العمل القطرية والدولية وبوسع الصندوق أن يصبح أداة أساسية في تجديد التركيز على سكان المناطق الريفية وعلى العلاقات غير المتكافئة بين الجنسين. فمسألة المساواة بين الجنسين لم تعد مجرد قضية أخلاقية بل قضية تتصل بالنمو الاقتصادي وبالحقوق خاصة. فحق المرأة في امتلاك الأرض ووراثتها أمر أساسي للزراعة. وأضاف أن تطبيق سياسات الصندوق الرامية إلى المساواة بين الجنسين ليس مرضياً بسبب غياب نظم الرصد والحوافز. وعلى الصندوق، فضلاً عن ذلك، أن يولي اهتماماً أشد للمساواة بين الجنسين في صفوف موظفيه. وقال إن عزم رئيس الصندوق على تعيين امرأة في منصب مساعد الرئيس الشاغر أمر مشجع إلا أنه من الضروري أن يشغل مزيد من النساء مناصب رئيسية ضمن المنظمة. وطلب المندوب أن تقدم إدارة الصندوق تقريراً عن التقدم المحرز في هذا البند إلى المجلس التنفيذي.

180 – وقال إن من أهم نتائج مفاوضات التجديد الخامس لموارد الصندوق خطة العمل (2000–2002) تركيزها على ضرورة النهوض بتقدير التأثير وبناء الشراكات. ومع التقدم نحو التجديد السادس فإنه من الأهمية بمكان أن تكون المنظمة في وضع يتيح لها تقدير أنشطتها ومنجزاتها. فالتعاون من أجل التنمية شهد تغيراً كبيراً في السنوات الأخيرة والكل أصبح يعمل من أجل هدف واحد هو استئصال الفقر. وقد برزت مفاهيم جديدة للتعاون والشراكات بين البلدان النامية والجهات المانحة وحصل تحول في المقاربة من المشاريع إلى البرامج. وعلى الصندوق، بما يتمتع به من بنية تنظيمية خاصة، أن يعمل من اجل النهوض بالتعاون على الصعيد الميداني كي يحافظ على كفاءته وأهميته في عملية التنمية.

181 – وقال إن البلدان الاسكندنافية تؤيد مبادرة الرئيس لعقد مشاورات بشأن التجديد السادس لموارد الصندوق. وتعتبر البلدان الاسكندنافية التي تعهدت بتقديم 16.3 في المائة من أموال التجديد الخامس من أهم مانحي الصندوق. ومع ذلك فإنها ترى أنه ينبغي إيلاء اهتمام أشد لمسألة تقاسم الأعباء بما يضمن للصندوق مستوى مستدام وكاف من التمويل.

182 – **غواتيمالا**، قالت إن بمقدور الصندوق أن يكون في وضع يسمح له بتحقيق كل أهدافه إن هو خصص 100% من موارده لقروض التنمية الريفية، مع الإقرار بأن هذا غير ممكن دائماً. صحيح أن أموال المشروع لا تستخدم كلها في نفس الوقت مما يترك ضمن المنظمة أموالاً غير منتجة – أي أموالاً لا تستخدم حصراً لأغراض التنمية الريفية – وهو ما يبرر سياسة الاستثمار. وينبغي أن لا يغرب عن الذهن مع ذلك أن الاستثمار ما هو إلا وسيلة لغاية وليس مبرر وجود الصندوق. وكلما تمسكت قيادة الصندوق بأهدافه الرئيسية كان ذلك خيراً لها ورئيس الصندوق يستحق الثناء على موقفه الحازم من هذه المسألة. وينبغي لتحقيق أقصى درجة من الكفاءة الاستفادة من كل المصادر الممكنة لتمويل التنمية الريفية. وأضافت أن هذه كانت رسالة رئيس نيجيريا عندما دعا إلى إنشاء تحالف مالي لمكافحة الفقر بعد دعوات مماثلة

كـــان أطلقهـــا نائب رئيس غواتيمالا والرئيس الألماني ووزير الزراعة الإيطالي. ويتعين على الصندوق اليوم أن يقوم بدور قيادي في حشد الموارد من أجل مكافحة الجوع والفقر. والتحالف ضد الإرهاب لا يكفي وحده في عالم اليوم بل لا بـــد من تحالف ضد الجوع والفقر. ودون موارد كافية لن تقوم للسلم والعدالة قائمة ولن نشهد نهاية الجوع والفقر وعلى الجميع دون استثناء أن يعملوا لخلق البيئة التي تجعل ذلك ممكناً.

183 - ورحبـــت غواتـــيمالا بتعيين السيد أنويزي من نيجيريا نائباً لرئيس الصندوق، والسيد روي من الهند مساعداً للرئـــيس، دائرة السياسات الاقتصادية واستراتيجية الموارد، وعبرت عن مساندتها لتوصية بلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي بتعيين مواطن من الإقليم في منصب رفيع في المنظمة.

184 - **النمسا**، قالت إنه لا يمكن الحد من التوترات وحالات اليأس التي قد تتحول إلى اضطرابات وصراعات. وقالت النمسا إنه ما لم تخفف وطأة الفقر وتوزع الثروات على نحو أكثر عدالة فإنه سيتعذر الحد من التوتر واليأس اللذين، إن تـــركا، تحولا إلى عوامل اضطراب وصراع وأنشطة إرهابية. وبوسع الصندوق أن يسهم مساهمة كبيرة في تحقيق هذا الهـــدف مـــن خـــلال بلورة المعارف التي اكتسبها في مجال التخفيف من وطأة الفقر الريفي عبر السنين وتقاسمها مع الأطـــراف الآخرين. ومقاربة الصندوق القاعدية ذاتها مثال جيد على الخبرة التي اكتسبها الصندوق من خلال مراعاته لاحتياجات المستفيدين من المساعدات وإشراكهم في عملية وضع المشاريع والبرامج.

185 - وأشـــادت النمسا باستعداد الصندوق للمساهمة في مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، إلا أنه ينبغي أن لا تتم المشـــاركة على حساب القدرة الإقراضية للصندوق. والنمسا تساند نية الصندوق في التوصل إلى اتفاق مع البنك الدولي تتـــيح للصـــندوق وصولاً متكافئاً إلى موارد حساب أمانة مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون إذا تعذر تغطية التكاليف الـــناجمة عن إعفاء الديون من موارد الصندوق الذاتية دون تعريض قدرته الإقراضية للخطر. وضمن إطار اتفاق من هـــذا القبـــيل، لن تعترض النمسا على استخدام جزء من مساهمتها غير المشروطة في التمويل الرئيسي لمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون على أساس تناسبي وكذلك من مساهمات المانحين الآخرين في هذا التمويل.

186 - ويحـــتاج الصـــندوق إلى موارد جديدة كيما يحافظ على مستوى إقراض سنوي معقول. وكانت النمسا وجهات مانحـــة أخرى عديدة قد شددت في مفاوضات التجديد الخامس لموارد الصندوق على ضرورة قيام الصندوق باستمرار بتطوير ميزته النسبية في مجال تخفيف وطأة الفقر الريفي وإثبات هذه الميزة من خلال نتائج مقنعة. وستثار هذه المسألة مرة أخرى في المفاوضات القادمة. وفي هذا السياق، يمكن اللجوء إلى دراسة خارجية إيجابية لكفاءة مشاريع الصندوق لتستخدم حجة لإقناع المانحين. أما فيما يخص برنامج العمل لعام 2002 فإن النمسا تعتبر أن مبلغ 450 مليون دولار مبلغ مناســـب وضروري وتنتظر من الصندوق أن يراعي، عند توزيع موارده ، أداء المقترضين وبيئة السياسات في البلدان المقترضة وما إذا كانت تعكس، في جملة أمور أخرى، مبادئ حسن الإدارة. وفيما يخص ميزانية عام 2002 فإن النمسا تشيد بالجهود المتواصلة التي يبذلها الصندوق من أجل احتواء المصروفات الإدارية ضمن حدود معدلات التضخم.

187 - **الجمهوريـــة العربية السورية**، قالت إن مشاريع التنمية الزراعية التي ينفذها الصندوق في كثير من الدول قد أصبحت مثالاً يحتذي به للتعاون الناجح، وعامل استقرار اقتصادي واجتماعي في المناطق المستهدفة. ولقد أولت حكومة الجمهوريـــة العربية السورية القطاع الزراعي الأولوية ضمن برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث شملت بشكل خـــاص التنمية المتكاملة للريف السوري وتطوير مناطق الفقر وإشراك جميع الطاقات البشرية في عملية التنمية وإدماج

المـــرأة فـــي التنمية الريفية. وحقق التعاون بين سوريا والصندوق تنفيذ العديد من المشاريع التي حولت الأراضي التي يعاني سكانها من ضعف مواردها الاقتصادية والطبيعية إلى أراضٍ منتجة يستطيع سكانها تأمين مصادر للعيش الكريم، بـــل أصـــبحت هذه الأراضي مصادر لزيادة الإنتاج الزراعي وأضحت هذه المشاريع مبعث اعتزاز وتقدير للصندوق والمؤسسات الدولية الأخرى التي ساهمت في تمويل هذه المشاريع.

188 – وبالرغم من هذه النجاحات التي تحققت فما زال أمام القطاع الزراعي في سوريا الكثير لإنجازه من أجل زيادة الإنتاج وتحسينه وخفض تكاليف الإنتاج وتحسين أداء التسويق ورفع كاهل الفقر والجوع عن المزارعين الفقراء. وعليه فـــإن الجمهورية العربية السورية تعمل بكل تصميم على جبهتي التنمية الشاملة وتحرير الأراضي المحتلة في الجولان وعودة الحقوق المغتصبة ضمن إطار الشرعية الدولية والسلام العادل والشامل. والجمهورية العربية السورية تنظر بكل تقديـــر إلـــى التعاون المستمر والبناء مع الصندوق وتتطلع إلى تعميق هذا التعاون. وتتوجه بالشكر إلى كافة مؤسسات التمويل والمنظمات الإقليمية والدولية التي تتعاون مع سوريا والدول النامية في تحقيق التقدم الزراعي المنشود.

189 – **بـــنغلاديش**، قالت إن الصندوق هو المنظمة الإنمائية الدولية الوحيدة التي اعتبرت الحد من الفقر أحد أهدافها الرئيســـية منذ إنشائها. ويتطلب استئصال الفقر مقارعته على الجبهات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. فالإنجازات التي حققت بفعل سياسات مكافحة الفقر التقليدية لم تنتشر بالقدر الكافي بينما تزايدت الفجوة في الدخل والقوة بين البلدان وضـــمنها. ومـــا زالت البلدان الفقيرة في انتظار المنافع الموعودة من العولمة والتحرير. وفي هذا السياق تعتبر مقاربة الصندوق في مجال الحد من الفقر مناسبة بتوجيهها الجهود نحو تمكين الفقراء من التغلب على الفقر.

190 – ولا بـــد من تزويد الفقراء بإمكانات الوصول إلى الموارد المادية والاجتماعية والمالية وإلى سوق فاعل وفعال ومؤسســـات قويـــة وهـــو مـــا يتطلـــب تغيير هيكل السلطة الاقتصادية والسياسية في المجتمع المعني. فالتنمية الريفية بالمشاركة كما تمارس حالياً من خلال المؤسسات القائمة ليست كافية. وينبغي أن يتمتع الفقراء بقدرة التأثير على بيئتهم وعلـــى القضـــايا التـــي تمس حياتهم. ويمكن لمؤسسات المجتمع المدني أن تقوم بدور هام في هذا المجال إلا أنه ليس بوســـعها أن تكون بديلاً للالتزام السياسي المتين من جانب الدول بتحقيق تغييرات هيكلية أساسية في علاقات القوة بين المجموعـــات الفقيرة والغنية في المجتمع. وعلى الصندوق، صاحب الخبرة الغنية في مجال العمل مع منظمات المجتمع المدنـــي وبـــناء المؤسسات من أجل الفقراء، أن يعزز دوره في مجال المناصرة على الصعيدين الوطني والدولي وأن يعتبرها إحدى أولوياته في الحوار بشأن السياسات مع البلدان المستفيدة.

191 – ويعتـــبر الأمـــن الغذائي أمراً بالغ الأهمية لبنغلاديش وهو البلد الذي يعاني من نقص مزمن في الأغذية ليس لـــدوره في الحد من الفقر فحسب بل لأهميته في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي أيضاً. وقد حقق البلد قدراً من الاكتفاء الذاتي في إنتاج الحبوب في السنوات الأخيرة من خلال ارتفاع الغلة بشكل رئيسي، إلا أن التحدي الذي يواجهه اليوم هو ضمان توفير فرص الوصول واستدامة الإنتاج والنمو. فالسياسات الزراعية الوطنية كانت تهدف إلى استمرار الاكتفاء الذاتي من الحبوب وإلى تنويع المحاصيل على حد سواء، وهو ما يتطلب الاستثمار من مجالي البحوث الزراعية والإرشـــاد الزراعي مما يتطلب موارد لا تتوافر لبنغلاديش وبلاد كثيرة غيرها. لذا فإن بنغلاديش تحث الصندوق على الاضـــطلاع بـــدور قوي في المناصرة من أجل حشد الدعم الدولي لصالح البحوث الزراعية. ولاحظت بنغلاديش بقلق تـــراجع مســـاعدات الصـــندوق لبنغلاديش في السنوات الأخيرة. فتوسيع الإطار الزمني لتنفيذ المشاريع بموجب الآلية الإقراضية المرنة ينبغي أن تترافق مع زيادة في الأموال. وينبغي للصندوق وغيره من الجهات المانحة أن توفر مساندة

مالـــية وتقنـــية من اجل تعزيز مهارات التنفيذ لدى الحكومة على الصعيدين المركزي والمحلي ولدى منظمات المجتمع المدنـــي والمـــنظمات التـــي تعمـــل من اجل الفقراء. وسيوفر المؤتمر الدولي لتمويل التنمية والتجديد السادس لموارد الصـــندوق فرصاً إضافية للمجتمع الدولي ليبرهن عن إرادته السياسية القوية والحقيقية لمكافحة الفقر بوصفه مسؤولية جماعية.

192 - **الجزائر**، رحبت بالموضوع المختار للدورة الحالية خاصة في ضوء تراجع المساعدات الإنمائية الرسمية ودعم القطاعيـــن العـــام والخاص للتنمية الريفية. ومن المبادرات الأخرى التي أتت في الوقت المناسب في هذا الصدد إطلاق الشـــراكة الجديدة من للتنمية الإفريقية والتحضير لعقد المؤتمر الدولي لتمويل التنمية. وينبغي للصندوق بما يتمتع به من مـــيزة نسبية في مكافحة الفقر الريفي أن يقوم بدور أكبر في حشد الموارد ونقلها كما ينبغي له أن يضطلع بدور المحفز من خلال إقامة شراكات استراتيجية مع مختلف الأطراف لتمويل برامج التنمية الزراعية والريفية وتنفيذها.

193 - وكانـــت الجزائـــر قـــبل نحـــو سنتين قد أطلقت خطة وطنية متوسطة الأجل للتنمية الزراعية كان من سماتها الابتكارية إنشاء آلية تمويل تعطي الأفضلية للعمال الزراعيين على مالكي الأراضي وتجمع بين آليات التسليف الزراعي التضـــامني والدعـــم الحكومـــي وتشجيع تنفيذ برامج لتنمية المزارع وتحديثها. وأنشأت الجزائر مؤخراً صندوقاً وطنياً لمكافحـــة التصحر وواصلت دعم الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وكررت الجزائر دعمها لتقوية دور الصندوق في مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

194 - **إيطاليا**، أكدت على مساندتها الكاملة والمستمرة للصندوق الذي يستطيع، رغم موارده المحدودة، أن يقوم بدور بالغ الأهمية في حشد الموارد المطلوبة من أجل تحقيق هدف خفض عدد الفقراء إلى النصف بحلول عام 2015. ويؤمل أن يتمكن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية من عكس تيار التراجع في المساعدات من اجل التنمية الزراعية. وقال المندوب إن إيطاليا إذ تستعرض صورة الاقتصاد الكلي ترى أنه ينبغي لأي جولة جديدة من المفاوضات بشأن التجارة في إطار مـــنظمة التجارة العالمية أن تولي اهتماماً خاصاً للمشكلات المتصلة بوصول منتجات البلدان الفقيرة إلى الأسواق. وقد أثبت العقد المنصرم أن الاضطراب المالي الذي انتشر بسرعة من بلد إلى آخر قضى على كل احتمالات تعزيز إمكانات حصـــول البلدان الفقيرة على التسهيلات الائتمانية وزيادة الاستثمارات المباشرة فيها. ولا بد للصندوق، في هذا السياق، مـــن الاضطلاع بدور حاسم في مكافحة الفقر وتشجيع النمو المتكافئ والمستدام ومن تعزيز دوره التحفيزي في توجيه الموارد الدولية إلى تلك المناطق التي يمكن لهذه الموارد أن تؤثر تأثيراً كبيراً على التنمية فيها.

195 - ومن الأهمية بمكان دراسة مصادر تمويل الصندوق. فنتائج التجديد الخامس للموارد لا يمكن اعتبارها مرضية بالنسبة لبرامج الصندوق وأهدافه العامة الطموحة المتمثلة في الحد من الجوع والفقر في العالم. ونظراً لتقلبات الأسواق المالـــية فإنـــه يتعيـــن على الصندوق أن يتلقى استثمارات رسمية أكبر كيما لا يضطر هو إلى إعادة النظر في برامجه الإقراضـــية. فالوضع المالي السليم شرط مسبق لازم لتحقيق ونطاق صلاحيات الصندوق. وقد أحاطت إيطاليا علماً مع الارتـــياح بـــبدء التجديد السادس للموارد وهي، بوصفها أحد المساهمين الرئيسيين، تدعو إلى تحقيق توازن أفضل بين مســـاهمات القوائم المختلفة للدول الأعضاء. وتتفهم إيطاليا وجهة نظر البلدان التي طلبت ربط المفاوضات بشأن تجديد الموارد بتقدير نتائج المشاريع وفي ضوء استراتيجيات البلدان المستفيدة من مكافحة الفقر، وترى أن من شأن تخصيص الموارد استناداً إلى الأداء أن يوفر الحوافز الضرورية من أجل الاضطلاع بالإصلاحات والحد من الفقر.

196 – وأضاف المندوب أن إيطاليا، بوصفها أحد كبار المساهمين في حساب أمانة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، تعتقد أن للصندوق، شأنه شأن المؤسسات الدولية الأخرى، الحق في الوصول إلى موارد حساب الأمانة هذا الذي يديره البنك الدولي. وكانت إيطاليا قد أكدت للصندوق تعهدها بتقديم مساهمة إضافية قدرها 3.72 مليون يورو. وترى حكومة إيطاليا، ختاماً، أن التوصل إلى اتفاق جوهري سريع بشأن التجديد السادس للموارد سيكون بمثابة رسالة هامة إلى المجتمع الدولي وكذلك إلى أفقر السكان الريفيين في العالم.

التقرير المرحلي عن برنامج تطوير أسلوب العمل (البند 11 من جدول الأعمال) (GC 25/L.7)

197 – **السيد ويستلي** (نائب رئيس الصندوق)، قال إنه سبق إطلاق الأنشطة الخمسة في مجالات الإدارة المالية، وإدارة الموارد البشرية، ونظم معلومات الإدارة، والخدمات الإدارية، وإدارة المعارف التي أقرت كجزء من المرحلة الأولى من تنفيذ برنامج تطوير أسلوب العمل إجراء عملية تقدير لمدى الاستعداد للتغيير وذلك في يوليو/تموز 2001 للتعرف على معوقات التغيير المحتملة ووضع استراتيجية لإدارة التغيير لمرحلة التنفيذ. وخلص الاستعراض إلى أن الموظفين كانوا على استعداد للمشاركة في عملية التغيير شريطة أن تتمتع العملية بالمصداقية وأن تساندها الإدارة العليا وأن تخصص لها الموارد الكافية. وخلص الاستعراض أيضاً إلى ضرورة تقديم مزيد من التوضيح فيما يتعلق بعناصر برنامج تطوير أسلوب العمل التي تركز على التحديث بغية تحقيق كفاءة أكبر، والعناصر التي تركز على تحقيق الفعالية بغية زيادة أثر برامج الصندوق.

198 – وقال إن اسم "برنامج تطوير أسلوب العمل" عدل ليصبح "برنامج التغيير الاستراتيجي" للتشديد على ارتباطه بالإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2002–2006. وشدد تحليل أجري في أكتوبر/تشرين الأول 2001 للأنشطة الخمسة الموافق عليها على الحاجة إلى تعزيز قدرات الإدارة والتخطيط وتحديث الشؤون المالية والموارد البشرية والخدمات الإدارية عبر الاستثمار في نظم المعلومات المحسنة الموافق عليها. وعلى هذا الأساس، وضعت خطة العمل والميزانية الإدارية لعام 2002 وأقرتها الإدارة العليا للصندوق.

199 – وكان تنفيذ خطة العمل قد بدأ بعروض وزيارات قامت بها الشركات الثلاث التي أدرجت في القائمة المختصرة للشركاء التنفيذيين المحتملين الذين ستقيم عروضهم من قبل فريق داخلي بهدف اتخاذ قرار نهائي بشأن منح العقد بنهاية مارس/آذار 2002. وسيلي ذلك تنفيذ مشروعات التحديث المقرر أن يبدأ في منتصف أبريل 2002 والذي يهدف إلى تبسيط عملية إدارة ورصد الميزانية وتعزيز كفاءتها وإلى ضمان فعالية الإجراءات المتصلة بالموارد المالية والبشرية والمعاملات الإدارية وتيسير الحصول على المعلومات لغرضي الإبلاغ والتحليل.

200 – وخلال النصف الأول من عام 2002 ستعطى أولوية عالية أيضاً لبناء قدرات الصندوق في مجالي التخطيط والإدارة. وسيتم خلال الأسابيع القادمة تحديد عملية سنوية جديدة للتخطيط الاستراتيجي والميزانية لمساندة عملية وضع برنامج العمل والميزانية الإدارية لعام 2003 وما بعده. وسييسر برنامج التغيير الاستراتيجي خلال عام 2002، فضلاً عن ذلك، ربط أولويات الإطار الاستراتيجي بالعمل الذي اضطلع به في مرحلة إعداد برنامج تطوير أسلوب العمل في مجالات التأثير وإنشاء الشراكات وتطوير المنتجات الجديدة. وسيعرض برنامج التغيير الاستراتيجي على المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول 2002 الاستثمارات المطلوبة مع اقتراحات من أجل تعزيز دور الصندوق التحفيزي وتقوية تأثيره الميداني ليستعرضها ويقرها.

201 - بلغت قيمة الإنفاق من ميزانية مرحلة التصميم بتاريخ 2001/12/31، كما يفيد التقرير (GC 25/L.7)، 1.0 مليون دولار أمريكي من أصل الحد الأقصى المعتمد وقدره 1.3 مليون دولار أمريكي. وتم إنفاق 000 570 دولار أمريكي من أصل مبلغ 15.5 مليون دولار أمريكي المعتمد لتنفيذ المرحلة الأولى. وأخيرا، فإن من شأن تشديد التركيز على التحديث والربط بأولويات الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2002-2006 أن يتيح بلوغ النتائج المرجوة فضلاً عن زيادة تأثير برامج الصندوق.

202 - **الرئيس**، قال إنه يفترض أن المجلس يرغب في الإحاطة بالتقرير الوارد في الوثيقة GC 25/L.7 مع المعلومات الإضافية التي قدمها نائب رئيس الصندوق.

203 - **وقد تقرر ذلك.**

عضوية المجلس التنفيذي (البند 12 من جدول الأعمال) (GC 25/L.8)

204 - **الرئيس**، قال في تقديمه للوثيقة GC 25/L.8، إنه عملاً بالقرار الذي اتخذ في الدورة الثالثة والعشرين فإن المجلس مدعو للموافقة على الاتفاقات التي توصلت إليها الدول الأعضاء في القائمة الفرعية جيم 2 أثناء انتخابات المجلس التنفيذي بشأن تبادل المقاعد في المجلس وبالتحديد، أن تحل رومانيا محل بنغلاديش كعضو مناوب للهند للفترة المتبقية من مدة العضوية. وبالتالي، ورهناً بموافقة مجلس المحافظين، فإن القائمة الفرعية جيم 2 ستمثل في المجلس التنفيذي عام 2002 على الوجه التالي:

	عضو	**عضو مناوب**
القائمة الفرعية جيم 2	الصين	باكستان
	الهند	رومانيا

205 - وإذ لم يعترض أحد على ذلك، أعلن الرئيس انتخاب العضو المناوب لمنصبه في المجلس التنفيذي.

206 - **واعتمدت الانتخابات.**

البيانات العامة (البند 5 من جدول الأعمال) (تابع)

207 - **الهند**، أثنت على الصندوق لإبقائه ميزانية الإدارة على مستوى النمو الصفري الذي يعتبر بالغ الأهمية لفعالية التكاليف. وتؤيد الهند ضرورة تعزيز عمليات التقييم والتقييم وترحب بعقد لقاءات تفاعلية ومناقشات موائد مستديرة. وقالت الهند إن عملية تطوير أسلوب العمل توفر، في ضوء المؤتمر الدولي القادم لتمويل التنمية، فرصة للحوار من أجل التوصل إلى توافق في الرأي على تعاون اقتصادي دولي مستنير وعلى الخطوات المطلوبة لتحقيق هدف التنمية المتكافئة للجميع في سياق التراجع المستمر للمساعدات الإنمائية الرسمية. لهذا فإن التحدي القادم يتمثل في توليد المبلغ السنوي المقدر بنحو 50 مليار دولار أمريكي المطلوب لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام 2015.

208 - وتشارك الهند الصندوق رأيه في ضرورة التركيز على الاستثمار في الزراعة وعلى تشكيل رؤوس الأموال في الزراعة وهي، لهذه الغاية، تركز على تحسين سبل وصول المزارعين الهنود إلى الأسواق وعلى الاضطلاع بأشغال

إنتاجـــية ومواصلتها في مجالات الحراجة والري والصرف. والتعليم، للبنات على وجه الخصوص، عنصر أساسي في استراتيجية الحد من الفقر شأنه شأن تمكين النساء وملكية الناس للبرامج والتخطيط بالمشاركة. وفي الهند، التي انخفض فـــيها انتشار الفقر بين الذين يعيشون دون خط الفقر بنسبة النصف خلال السنوات الخمس والعشرين الماضية، انعكس الالـــتزام بـــبلوغ الوتيرة المنشودة في الحد من الفقر في الجيل الثاني من الإصلاحات وفي زيادة مخصصات الميزانية المعمـــول بها حالياً. وكانت الهند قد اعتمدت سياسة ترمي إلى جعل الفقراء الريفيين شركاء متساوين في المساهمة في الـــنمو وفـــي الانتفاع منه وهي بالتالي تقدر الجهود التي يبذلها الصندوق من أجل تطوير نهج دولية وتشغيلية لمساندة البلدان النامية على المدى الطويل.

209 – وفـــي ضـــوء قاعدة الموارد المحدودة للصندوق فإن الجهود التي تبذل من أجل جمع مزيد من الأموال لدعم الـــتدخلات التـــي يقودهـــا الصـــندوق هي جهود محمودة في سياق هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد السادس لموارد الصـــندوق. وعلـــى الرغم من أن دور المساعدات الإنمائية الرسمية في التنمية هو دور تحفيزي فحسب، تقع مسؤوليته على الدول المختلفة في نهاية المطاف، فإنه مع ذلك ذو أهمية حاسمة في ضمان محافظة الشراكات البازغة الجديدة مع القطاع الخاص وغيره من الأطراف على الحياد الأساسي الذي تتسم به مساعدات الصندوق، استناداً إلى الأولويات التي يحددها البلد المستفيد. وتستند الهند في تنفيذ البرامج إلى مبدأين أساسيين هما تمكين المجتمعات المحلية والدور المركزي للـــناس في التنمية. ووجه انتباه الصندوق إلى الآليات الدستورية الهندية التي تسمح بنقل السلطات إلى مؤسسات الحكم الذاتي المحلية التي تشكل عناصر أساسية في المبادرات التي تقودها الشعب من أجل استئصال الفقر.

210 – **بوروندي**، قالت إن الزراعة هي عماد الاقتصاد الوطني إذ تمثل 50% من الناتج المحلي الإجمالي و80% من دخل الصادرات وتوفر العمل لـــ90% من السكان العاملين. وقد عانى القطاع الزراعي في السنوات الأخيرة من القيود الهيكلية ومن الأزمة السياسية الاجتماعية التي دامت ثماني سنوات والتي أدت، في جملة أمور أخرى، إلى نزوح السكان وتدمـــير وسائل إنتاجهم. وتقوم حكومة بوروندي، في هذا السياق، بتنفيذ استراتيجيات ترمي إلى تكثيف إنتاج محاصيل الكفـــاف وإنـــتاج محاصـــيل تصدير تقليدية وغير تقليدية واستيراد محاصيل بديلة وتدعمها بدارات تسويقية وبالبحوث والتســـهيلات الائتمانـــية للمشاريع الصغيرة وأساليب التجهيز المحسنة. وقد خصص مليونا دولار أمريكي، أو 18 في المائـــة مـــن الميزانـــية الوطنية، لقطاع الزراعة الذي يتلقى أيضاً مساعدات ثنائية ومتعددة الأطراف. وبفضل الطقس المواتي وتحسن الوضع الأمني طرأت زيادة تقدر بنحو 100 في المائة على إنتاج المحاصيل الغذائية مقارنة مع كميات ما قبل عام 1993 وإن كان تراجع أسعار البن عالمياً وبطء وتيرة التعاون الدولي أخرا إعادة انطلاق اقتصاد بوروندي. ومع ذلك فإن الأمن الغذائي لبوروندي يبقى غير مضمون بسبب عودة اللاجئين بأعداد ضخمة وإعادة توطين النازحين ضمن البلد وتفاقم انتشار سوء التغذية.

211 – ولا يمكن الحد من الفقر وتحقيق الأمن الغذائي وزيادة الإنتاج دون السلم والأمن. وقد تم الآن، في إطار تنفيذ اتفـــاق أروشـــا للسلم والمصالحة في بوروندي، تشكيل حكومة انتقالية والشروع في مباحثات جارية حالياً للتوصل إلى وقـــف لإطـــلاق الـــنار. ولا بـــد لـــبوروندي في مرحلة ما بعد الحرب الحالية من العمل مع شركائها من اجل وضع اســـتراتيجيات لمكافحة الفقر وإعادة إطلاق الاقتصاد. وشكرت بوروندي الصندوق والشركاء الآخرين على مساعداتهم القـــيمة التي قدمت في مرحلة عصيبة من تاريخ البلاد وناشدت المجتمع الدولي والشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف أن يبذلوا قصارى جهدهم لضمان تقديم كل المساعدات التي التزم بها في مؤتمري باريس وجنيف.

212 – **تـــايلاند،** أثنت على رئيس الصندوق لمبادرته الهادفة إلى جعل دورة المجلس تفاعلية ومنتجة، ومن السياسات الجديدة التي تقوم الحكومة التايلندية بتنفيذها بنجاح كجزء من جهودها لمحاربة الفقر "مشروع إعادة هيكلة ديون صغار المزارعيـــن" الـــذي يقضـــي بتجميد ديون صغار المزارعين لمدة ثلاث سنوات وبرنامج لإعادة التأهيل المهني وخطة للادخـــار ترمـــي إلـــى تعزيز القاعدة المالية للمزارعين ومساعدتهم على تحقيق الاعتماد على الذات. ومن المبادرات الأخـــرى "صـــندوق المليـــون للقـــرى" وهو بمثابة مرفق تسليف متجدد وصل حتى اليوم إلى 90 في المائة من القرى المســـتهدفة وهـــو يهـــدف إلى تعزيز الاكتفاء الذاتي على صعيد المجتمعات المحلية وإلى تقوية قدرة الناس على تلبية احتـــياجاتهم المعيشـــية. وتشـــمل خطـــة التنمية الاقتصادية والاجتماعية التاسعة لحكومة تايلند (2002–2006) الهدفين الأساسيين: الإنعاش المستدام وتخفيف وطأة الفقر.

213 – ومـــن دواعي سرور تايلاند أن ترى من خلال التقرير المرحلي عن التجديد الخامس لموارد الصندوق: خطة العمل (2000–2002) أن أكثر من 70% من قروض الصندوق تقدم بشروط تيسيرية للغاية. إلا أنه يوصى، نظراً للأزمة الاقتصادية التي ما زالت تؤثر على عدد من البلدان، بتخفيض الفائدة على القروض العادية، إلى 75%، مثلاً، من المعدل التأشيري في السنة لمدة ما. وختاماً، فإن حكومة تايلاند، برهاناً منها على التزامها بعمل الصندوق، ساهمت في التجديد الخامس لموارد الصندوق.

214 – **الولايـــات المـــتحدة الأمريكـــية،** قالت إن دعمها القوي للصندوق منذ سنوات عديدة إنما يعكس إيمانها بالدور المركزي للتنمية الزراعية في تخفيف وطأة الفقر الريفي وبضرورة الاستثمار في قطاع الزراعة لوضع الأسس اللازمة للـــنمو المســـتدام. وقـــد أثبتت التجربة أن دفع وتيرة التصنيع عن طريق الاستثمار في مشاريع تصنيعية غير تنافسية وكبـــيرة، ليس هو بالطريق الصحيح للتقدم وأن السبيل إلى تحسين حياة الفقراء في المناطق الريفية يمر، بدلاً من ذلك، عبر الاضطلاع بمشاريع حسنة التصميم تعزز إنتاجية المزارع وتخلق، في الوقت نفسه، بيئة تشجع على تنويع الدخول علـــى نطاق واسع في القطاع الخاص. ويبقى التحدي هائلاً يتمثل بذاك الالتزام بخفض الفقر بمعدل النصف بحلول عام 2015 وهـــو ما يتطلب اهتماماً مستداماً وجهوداً منظمة ومنسقة من جانب الحكومات المستفيدة والمانحة على حد سواء. والصـــندوق يتمـــتع بوضع فريد بين المؤسسات الدولية يتيح له القيام بدور هام في هذه الجهود. وقد التزمت الولايات المتحدة بتعزيز مصارف التنمية المتعددة الأطراف بتشديد التركيز على أهمية التحسينات الفعلية في الحياة اليومية لأفقر الفقراء وفي مستويات معيشتهم من خلال حشد الموارد من أجل الأنشطة المعززة للإنتاج التي تولد النمو المستدام. ولا بد لعنصر قياس التأثير من أن يدرج كجزء أساسي في المشاريع في المرحلة الأولية ليساعد المؤسسات على تتبع التقدم ووضـــع أفضـــل الممارســـات وتصويب الاتجاهات حسب الاقتضاء وعنده. ومن شأن المؤسسات حيث ثبتت فعاليتها والنتائج حين نقاس على مرأى من الملأ أن تبث الثقة في نفوس المانحين.

215 – وكانـــت الإصـــلاحات التـــي شـــرع بها مع التجديد الخامس لموارد الصندوق نقطة انطلاق جيدة؛ فقد عزز الصـــندوق تعاونـــه مع المؤسسات الدولية الأخرى، والتزم بوضع وثائق استراتيجيات قطرية تقدم إلى المجلس التنفيذي لاستعراضـــها استعراضاً كاملاً، وحسن آليات تقييم المشاريع وتقدير التأثير. ووفر التجديد السادس فرصة لإلقاء نظرة نحو المستقبل مع البناء على إنجازات الماضي. ويبدو الوقت مناسباً للإقرار بأن القوائم ألف وباء وجيم إجراء عفا عليه الزمن وهو يفرق بين الدول أكثر مما يوحد بينها. ومن شأن العمل معاً كمجموعة واحدة خلال اجتماعات تجديد الموارد أن يؤســـس لغـــد أمتن. ومن الواضح أن كل البلدان لديها نفس الرغبة في تعزيز المؤسسات وتحقيق نتائج أفضل. فقد

سارت المفاوضات على ما يرام في محادثات تجديد موارد مرفق البيئة العالمي التي لا يميز فيها بين المانحين ولم يبرز نمـــط مطرد من الخلاف في مفاوضات تجديد موارد الرابطة الدولية للتنمية بشأن القضايا التي تفرق عادة بين المانحين والمقترضـــين أو حتى الأقاليم. وتأمل الولايات المتحدة بأن يعقد حوار بناء بشأن هذه المسألة بهدف التوصل إلى نظام للتشاور والتفاوض أكثر انفتاحاً وتفاعلاً.

216 – وقال المندوب إن الولايات المتحدة ستشدد خلال مناقشات التجديد السادس لموارد على أهمية التركيز المستمر والمستدام على تقدير تأثير مشاريع الصندوق على زيادة الإنتاج والحد من الفقر الريفي على نحو مستدام؛ وعلى تعزيز قـــدرة الصـــندوق علـــى تقيـــيم سياسات التمكين وبيئة المؤسسات لدى البلدان المقترضة للتأكد من أن الموارد يجري تخصيصـــها بأقصـــى درجة من الفعالية؛ وعلى تعزيز فعالية المؤسسات من خلال تركيز الإدارة المستمر على الكفاءة التشـــغيلية والتخطـــيط الاستراتيجي والسلامة المالية؛ والنهوض بالدور التحفيزي للصندوق إلى أقصى مدى ممكن من خلال ابتكار مقاربات جديدة والترويج لها ليحاكيها ويستقي بها شركاء التنمية الآخرون ويتسلحون بها.

217 – **فرنسا**، قالت إنه في أعقاب أحداث 2001/9/11 وفي ضوء المؤتمرات الدولية القادمة وتحديات العولمة ينبغي إعـــادة التفكير بدور وموارد الأدوات متعددة الأطراف المعنية بتمويل التنمية الزراعية في سياق عالمي. وأهم سؤالين فيما يخص الصندوق هما المسؤولية الجماعية عن الأمن الغذائي وموقع الصندوق ضمن أسرة الممولين الدولية وموارده للتصـــدي للـــتحديات. وهـــناك ثلاث نقاط جديرة بالاهتمام في خضم المخاوف بأن لا تتحقق الأهداف التي اتفق عليها المجتمع الدولي لمكافحة الجوع في العالم.

218 – أولـــى هـــذه النقاط هي استمرار الجوع نتيجة لاستمرار التباين بين الشمال والجنوب، وهو ما يثير عدداً من التساؤلات: كيف يمكن معالجة مشاكل الزراعة في الجنوب على نحو مستدام، والضغط الواقع على موارد البيئة والمياه، والشعور بأن العولمة قد أهملت الجنوب وتركته جانباً؛ وكيف يمكن للصندوق أن يشارك في عملية إعادة التفكير العامة وأن يتوصـــل إلـــى حلول ملموسة بالاتفاق مع الدول الأعضاء؛ وكيف تنوي دول الشمال ممارسة التضامن الدولي في الوقت الذي تسعى فيه إلى النمو العالمي؛ وكيف للبلدان النامية أن تفيد من الموارد المناسبة لتضمن أمن سكانها الغذائي. وثاني هذه النقاط هي أن على المجتمع الدولي أن يضمن، لا سيما في مفاوضات التجارة القادمة، أن إلغاء الحواجز في وجـــه الـــتجارة يـــؤدي فعلاً إلى زيادة النمو في البلدان النامية. والمعونة الغذائية غالباً ما تكون مرتبطة بفوائض إنتاج الـــبلدان الغنـــية وتتم على حساب التنمية الزراعية للبلدان الفقيرة. وتأمل فرنسا أن يتمكن الجنوب على نحو مطرد من إطعـــام الجـــنوب وأن تفـــتح أسواق الشمال أكثر أمام منتجات البلدان الفقيرة. وإذا كانت المفاوضات متعددة الأطراف ضرورية فإنها ليست سوى جزءاً من الحل. وبعض المبادرات الأوروبية الهامة كانت خطوة في الاتجاه السليم. وهناك، ثالـــثاً، المسؤولية الجماعية التي ينبغي أن تضمن أن الأمن الغذائي للجنوب لا يتعارض مع الأمن الغذائي للشمال. ففي الشـــمال يشـــترط المستهلكون معايير صحية وبيئية معينة والقدرة على التقيد بها هي التي تحدد إمكانات الوصول إلى السوق. وهي الوسيلة الوحيدة التي يمكن بواسطتها ضمان تحقيق الحكم السليم في مجال الأمن الغذائي.

219 – ومن دواعي سرور فرنسا أن عملية التجديد الخامس لموارد الصندوق. قد استكملت وأن معظم الالتزامات قد تـــم الوفاء بها. ومع ذلك فإن مصلحة الصندوق المشتركة تقضي بعدم الإقدام على مجازفات غير مدروسة سعياً وراء استدرار عوائد أعلى من الاستثمارات. وفرنسا تعيد التأكيد على مخالفتها لسياسة الاستثمار التي اتبعت حتى وقت قريب والتـــي ســـيكون لهـــا نتائج طويلة المدى على الوضع المالي للصندوق. ومن المنتظر تقديم اقتراحات للإصلاح خلال

الأشـــهر القادمة لا سيما وأن الصندوق يقف في منعطف: ففيما يخص تنفيذ مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، قـــرر الصـــندوق أن يتحرك بسرعة أكبر من المنظمات الدولية الأخرى على الرغم من أن خسائر الصندوق في سوق الأســـهم الماليـــة قد تحول دون الوفاء بالمهل الموضوعة. وهناك بعض الحلول ولكنها حلول صعبة والاحتمالات غير أكيدة. وقد تجاوب بعض الدول الأعضاء مع الدعوة إلى مساهمات مباشرة إضافية، وهو أمر جيد بالنسبة للصندوق. وقد يرغـــب الصـــندوق أيضاً في إتاحة وصول "متكافئ" إلى حساب الأمانة الذي رصده البنك الدولي لمبادرة ديون البلدان الفقـــيرة المثقلة بالديون ولكن هذا سيعني أن مؤسسات أخرى ستحصل على أقل. هل هذا حل "متكافئ"؟ وفرنسا تفضل مزيداً من الشفافية للمؤسسات المالية الدولية وهي تقر بأن بعض الجهود قد بذلت في هذا الاتجاه ولكن الحاجة ما زالت قائمـــة لمـــزيد مـــن الخطوات. وينبغي توظيف العاملين على أساس معيار الجودة وليس على أساس التوزيع الجغرافي فحسب وأن تعكس التقنيات الإدارة السليمة للموظفين وميزانية تعبر بلا لبس عن استراتيجية المؤسسة ومواردها المالية.

220 – وقد حان الوقت مع التجديد السادس لموارد الصندوق لوقفة للنظر إلى ما يجري في سبيل تلبية احتياجات أشد الـــبلدان فقـــراً لا ســـيما فـــي أفريقـــيا. وفرنسا تعتبر أن الاستعراض الخارجي ضروري قبل أن يدخل الصندوق في مفاوضات. وينبغي، فضلاً عن ذلك، ونظراً لندرة الموارد، أن تكون المساعدات أكثر فعالية والإدارة أشد حذراً. فموارد الصـــندوق لا تؤهله لأن يكون أكثر من لاعب هامشي إن هو بقي منعزلاً. وعلى سائر المنظمات أن تعمل معاً بتنسيق أشد كيما تضمن تعزيز التساوق بين أهدافها وبرامجها.

221 – **الـــبرتغال**، قالت إنه من الضروري إعادة التفكير في الاستراتيجيات وإدخال تعديلات من أجل تحسين الفعالية فـــي مكافحة أوجه الظلم التي لا يمكن السماح بها ومنها مؤشرات التنمية البشرية غير المقبولة التي ما زالت قائمة في المناطق الريفية من أفريقيا وأعداد البشر الذين ما زالوا يعيشون في حالة الفقر المدقع وبخاصة في المناطق الريفية. وقد أصـــبح مـــن الضروري اليوم أكثر من أي وقت مضى، في ضوء الأهداف الإنمائية للألفية خفض الفقر بنسبة النصف بحلـــول عام 2015، وفي أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر/أيلول والأزمة الأخيرة في الأرجنتين، تعزيز الالتزام بمكافحـــة الفقر والجوع. وللصندوق دور أساسي في إقامة شراكات جديدة لهذه الغاية. ويتجلى التزام البرتغال بمشاركته فـــي المـــبادرات الدولـــية وفي المنظمات الثنائية والمتعددة الأطراف. وفيما يخص البلدان والأقاليم الأقل نمواً والناطقة بالبرتغالـــية فإن البرتغال تتبع سياسة تعاون صممت إلى حد كبير من أجل تحفيز النمو والحد من الفقر وتشجيع الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية.

222 – والـــبرتغال مصـــممة علـــى تعزيز تعاونها مع الصندوق وعلى المشاركة مشاركة نشطة في التجديد السادس لمـــوارد الصندوق كيما تسهم على نحو كامل في برامج ومشاريع استئصال الفقر على أمل التوصل إلى نتائج ملموسة ضمن فترة مقبولة من الزمن. وحساب الأمانة الذي جرى التفاوض من أجله مؤخراً من أجل توفير موارد مالية إضافية لضـــمان التعاون في تنفيذ المشاريع ذات المصلحة المتبادلة أصبح الآن فاعلاً مما يبرر الاستبشار بنجاحه ويقترن هذا بالإنفاذ المتوقع للشروط المطلوبة لتعزيز العلاقات المؤسسية والتعاون النشط على أساس التفاهم المشترك. وقد شاركت البرتغال، مع الصندوق، في البعثة الاستكشافية الأولى إلى غينيا – بيساو بهدف تعزيز العلاقات بين المؤسسات ووضع الخطـــوط العريضة لاستراتيجية تعاون أكثر فعالية. وأعادت البرتغال التأكيد على الحاجة إلى بذل جهود منسقة لمساندة إعادة بناء تيمور لوروساي في عملية الاستقلال التي ستجري عام 2002.

223 – ومـــن أولى تحديات عملية العولمة الجارية ضمان التوزيع العادل للدخل والحد بدرجة كبيرة من الجوع والفقر والاســـتبعاد الاجتماعـــي فـــي مختلف أرجاء العالم لا سيما في أفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى. ومن الضروري خلق الظـــروف المناســـبة لكـــل المجـــتمعات كيما تتمكن من أخذ نصيبها من منافع العولمة وضمان قيام عملية تنمية عادلة ومتداعمة. وللتعاون من أجل التنمية على أساس شراكات عريضة ومسؤولة دور كبير في التوصل إلى النتائج الملموسة وتحقـــيق الاســـتخدام الأمثل للموارد. ولهذا، ومن هذا المنطلق، يصبح من المحتم تشجيع تعميق المعارف وتبادلها بين مخـــتلف منظمات التعاون والمنظمات الوطنية الإنمائية من أجل تعزيز التفاعل مع الصندوق والنهوض بفعالية البرامج الموضوعة لمكافحة الفقر الريفي.

224 – **رفعت الجلسة في الساعة 13.10.**

(iv) المحضر الموجز للجلسة الرابعة من الدورة
الخامسة والعشرين المنعقدة في الساعة 15.00 مساء يوم
الأربعاء 20 فبراير/شباط 2002

رئيسا المجلس: روي فاتوراكيس (سوازيلاند)
السيد جانس هوتاغالونغ (إندونيسيا)

	الفقرات
عرض فيلم عنوانه *رسائل من شالاتانغو*	226 – 232
البيانات العامة (البند 5 من جدول الأعمال) (تابع)	233 - 237
– مدغشقر	233 - 234
– نيبال	235
– جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	236 - 237
تقرير مرحلي عن الائتلاف الشعبي لاستئصال الجوع والفقر (البند 13 من جدول الأعمال)	238 - 243
تقرير مرحلي عن الآليـــة العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (البند 14 من جدول الأعمال)	244 - 248
مسائل أخرى (البند 15 من جدول الأعمال)	250 - 252
الموافقة على نشر الوثائق	
موجز اجتماعات المائدة المستديرة في السنة التي عقدت بالتزامن مع الدورة الخامسة والعشرين لمجلس المحافظين بشأن مشروع استراتيجيات الصندوق الإقليمية	253 - 264
البيانات العامة (البند 5 من جدول الأعمال) (تابع)	265 - 275
– تونس	265 - 267
– زيمبابوى	268 - 270
– السنغال	271 - 273
– منظمة العمل الدولية	274 - 275
موجز مناقشة فريق الخبراء في الدورة الخامسة والعشرين لمجلس المحافظين لموضوع "تمويل التنمية – البعد الريفي"	276
اختتام الدورة	277 - 278

225 - **أعلن السيد فاتوراكيس (سوازيلاند) عقد الجلسة في الساعة 20 15.**

عرض فيلم عنوانه *رسائل من شالاتتانغو*

226 - **الرئـــيس،** قـــال إن الجلسات المسائية ستبدأ بعرض فيلم "رسالة من شالاتتننغو، سيقدمه معالي سلفادور أروتيا لوسيل وزير الزراعة والإنتاج الحيواني في السلفادور.

227 - ***عرض فيلم رسائل من شالاتتانغو.***

228 - **الســـيد أروتـــيا لوسيل** (السلفادور)، قال إن الفيلم يعرض التجربة المستفادة من مشروع الإعمار والتنمية في الأراضي التي مزقتها الحروب في مقاطعة شالاتتانغو، وهي من المناطق التي تأثرت أشد التأثير من النزاع الذي نشب في الثمانينات والذي الحق أضرارا جسيمة بصغار المزارعين وأفقدهم أراضيهم ومحاصيلهم وحيواناتهم.

229 - بـــدأ في عام 1994 تنفيذ مشروع "بروشالات" الذي أعتمد في عام 1992 بعد عودة السلام إلى البلاد وكان هذا المشـــروع هـــو الوحيد الذي موله الصندوق حتى تاريخه خلال الفترة الانتقالية بين الحرب والسلم، ولم يكن المشروع مشـــروعا عاديـــا للتنمـــية الريفية وتخفيف وطأة الفقر بسبب الصعوبات التي كان يتعين التغلب عليها في البداية، ولكن حكومـــة بـــلاده تعاونت مع الصندوق بنجاح في تحديد الاستراتيجيات وأنشطة التنفيذ والاستفادة من التجربة القائمة في المـــيدان، بجانب شيء آخر شديد الأهمية وهو إشراك السكان المحليين في هذه الأنشطة. وكانت الدروس المستفادة من المشـــروع هي أنه يمكن للمزارعين أن يحققوا مكاسب أكبر باستخدام أصناف المحاصيل عالية الغلة، وأنه ينبغي دعم هذه الأنشطة بالخدمات الزراعية وتشكيل مجموعات المزارعين من أصحاب المشروعات الفردية الصغيرة، مع مراعاة عوامـــل مهمة أخرى لتحقيق النجاح، وهي زيادة الإنتاجية وتطوير الأنشطة المحدودة المدرة للدخل من أجل المعدمين. وتم إنشاء هيكل تنظيمي مناسب وتحقيق أهداف التوعية البيئية وإنتاج الأخشاب. وكان أعظم الإنجازات هو تغيير موقف المســـتفيدين، فقد أصبحوا الآن عوامل للنهوض الاجتماعي الاقتصادي بأحوالهم، ومكنهم الاعتداد بالنفس من إتباع نهج عملـــي لحل مشكلاتهم. وتبين من تجربة المشروع مدى أهمية زيادة مشاركة الحكومات والخبراء الوطنيين في تصميم المشروعات وتعديلها عند الضرورة بحيث تراعي كل المراعاة احتياجات المجتمعات المحلية وتطلعاتها وواقعها اليومي.

230 - واختـــتم كلمته معربا باسم رئيس السلفادور عن شكره للصندوق على جميع ما قدمه من عون لبلاده، لا سيما بعد زلزال عام 2001.

231 - **كولومبـــيا،** أعلن مندوب كولومبيا أن زيارة منطقة المشروع في شالاتتننغو بعد مضي عشر سنوات من عودة السلام إلى السلفادور كانت تجربة مؤثرة جدا، إذ أنها أظهرت كيف أصبحت أحلام من عاشوا في بلدان مزقتها الحروب حقيقة واقعة. وفوق كل شيء آخر كان التأثير القابل للقياس لمشروع مثل مشروع شالاتتننغو هو ما حققه من نتائج من حيـــث اســـتعادت الديمقراطـــية. وإصـــلاح النسيج الاجتماعي وتنفيذ العمليات القائمة على المشاركة. وباختصار كان للمشـــروع آثـــار سياســـية ضـــخمة. وأعـــرب عن موافقة كولومبيا على أنه ينبغي للمشروعات إن تشارك الحكومات والمجتمعات المحلية وأصحاب الشأن الآخرين مشاركة كاملة فيها. وأضاف قائلا أن الصندوق أسهم في تحقيق ذلك وأنه

ينبغـــي للمنظمات الدولية الأخرى أن تحذو حذو الصندوق في عملها. وقال إن أمام المجتمع الدولي مسؤولية كبرى عن تقديم المساعدة لتحقيق التنمية التي تفضي إلى الحرية والسلام وإتاحة الفرص للجميع على قدم المساواة.

232 - **هايتـــي**، أعلـــن مندوب هايتي أن الفيلم أثبت مدى التزام المنظمة بمساعدة الفقراء ومدى أهمية ما يحققه من نـــتائج، وقـــال إنه تم الإعراب أثناء الدورة عن بعض القلق بشأن ضعف التزام المنظمات الدولية تجاه أمريكا اللاتينية والكاريبـــي، ولكن كان من رأيه أن الصندوق قدم مساعدة قيمة إلى العديد من بلدان الإقليم بما في ذلك بلاده. وقال إن الفضل يرجع إلى حكومة السلفادور لما تحقق من نتائج ملموسة في شالاتتننغو والى الصندوق في العمل المرموق الذي يؤديه في هايتي، التي تعاني من الفقر الريفي الخطير، وفي غيرها من البلدان.

البيانات العامة (البند 5 من جدول الأعمال) (تابع)

233 - **مدغشـــقر**، قال مندوب مدغشقر أن المبادرة بوضع موضوع "تمويل التنمية – البعد الريفي" في جدول أعمال المجلس استجاب لتطلعات الدول الأعضاء وسيمكن الصندوق من الإسهام بشكل كبير في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية. وفيما يتعلق ببرنامج العمل والميزانية والإدارية للصندوق لعام 2002 (GC 25/L.5)، لاحظت مدغشقر بارتياح الزيادة الطفيفة في الميزانية مقارنة بعام 2001، وشجع الصندوق على الاستمرار في تعديل عملياته الاستراتيجية للفترة 2002 – 2006. وقـــال إن التدابـــير الجديـــدة لضمان تحقيق عائد سنوي مستقر للاستثمارات كان أمرا مطمئنا وساعد على خلق ظـــروف مواتية للتجديد السادس لموارد الصندوق. وقال إنه ينتظر باهتمام نتائج المشاورات الخاصة بالتجديد السادس للموارد. وأعرب عن تأييد بلاده لاعتماد مشروع القرار الخاص بإنشاء هيئة المشاورات الخاصة بتجديد الموارد.

234 - وكـــرر الإعراب عن تأييد بلاده للصندوق الذي حظيت تدخلاته بالتأييد من جانب سكان الريف في بلاده، جاء مـــتفقا كل الاتفاق مع أولويات حكومته. وقال إنه بعد نجاح أحد المشروعات الجارية بدأ تنفيذ مرحلة ثانية. واستضافت مدغشـــقر حلقة عمل إقليمية عن تنفيذ المشروعات التي يمولها لصندوق. وقال إن مشروعات الصندوق التي استجابت لاحتـــياجات المستهدفين كما يرونها بأنفسهم، ساعدت على تحسين معدل النمو في البلاد. وأعرب عن اغتباط مدغشقر بـــأن تكـــون مـــن بين البلدان المؤهلة للمساعدة في إطار مبادرة تخفيف عبء الديون الواقع على البلدان الفقيرة المثقلة بـــالديون. وقال إن استراتيجية الصندوق للحد من الفقر الريفي في شرق وجنوبي أفريقيا تستحق أن تكون مرجعا لجميع برامج التنمية الريفية في الإقليم. وأعرب عن الأمل في أن يشترك الصندوق بنشاط في البرامج التي تدعم مبادرات مثل الشـــراكة الجديـــدة للتنمـــية في أفريقيا التي اعتمدها مجلس رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية الذي يولى اهتماما كبيرا للأمن الغذائي والتنمية الريفية.

235 - **نيـــبال**، قال مندوب نيبال إن أهم التحديات الماثلة اليوم هو تحسين الأحوال المعيشية لأشد الناس حرمانا وفقرا فـــي عـــام ينقسم إلى طرفين متناقضين، أحدهما يتمتع بإمكانات وإنجازات ضخمة والثاني يكافح من أجل مجرد البقاء. وفـــيما يتعلق بنيبال التي ينتمي شعبها إلى أشد شعوب العالم فقرا، فإن هذا التحدي يصل إلى مداه. غير أن الجهود التي تـــبذل لتوفير حياة كريمة للأغلبية في نيبال تعرقلت بعوامل مثل ضعف البنية الأساسية وصعوبة التضاريس فضلا عن أنشطة الماويين الإرهابيين في الآونة الأخيرة. وبالنظر إلى الصعوبات التي تواجهها البلدان فرادى في محاولة حل مثل هذه المشكلات وحدها فإن الدعم الذي تقدمه منظمات مثل الصندوق إلى الفقراء لتكتسب قيمة عظيمة، خاصة بالنظر إلى الحاجـــة المـــتزايدة حاليا لتوسيع نطاق التعاون. وأعرب عن امتنان نيبال للدعم الذي تعهد به الشركاء الإنمائيون لتنفيذ

جـــدول أعمالها فيما يتعلق بتخفيف وطأة الفقر الذي من المتوقع أن تتحسن استراتيجية ومجالات تركيزه في إطار خطة التنمـــية القائمـــة التي اعتمدت على الرؤية التي توصل إليها محفل التنمية في نيبال بشأن التنمية وتخفيف وطأة الفقر. وأعـــرب عـــن التزام نيبال الكامل بالتعاون مع الصندوق ومصادقتها على برنامج العمل والميزانية الإدارية المقترحين للصندوق لعام 2002.

236 - **جمهوريـــة مقدونيا اليوغوسلافية السابقة**، أعرب مندوب جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة عن اغتباطه مـــن أن إستراتيجية الصندوق للحد من الفقر الريفي في وسط وشرق أوربا والدول المستقلة حديثا لا تزال تعطي أولوية عالية لتطوير الخدمات المالية الريفية كشرط جوهري للنمو الاقتصادي المستدام. وقال إن مساندة الصندوق لجهود بلاده فـــي تنفيذ برامج إقراضية مستدامة في المناطق الريفية بغرض الحد من الفقر الريفي كانت محل لتقدير كبير. وقال إن استمرار العمليات الممولة من الصندوق كان عونا كبيرا للبلاد في عام 2001 عندما تعرضت المناطق الزراعية الرئيسية لتأثير العمليات العسكرية وتأثير الجفاف والصقيع المبكر، كل ذلك في وقت واحد. وقد أصبح برنامج الإقراض متنوعا بشكل متزايد ومركزا على تحسين الدخل الزراعي في المناطق ذات الأحوال الاقتصادية والاجتماعية السيئة وذلك بتنفيذ مشـــروع أولـــى وضع أساس هيكل الائتمان التجاري الذي استهدف تعزيز الإنتاج الزراعي والحيواني للقطاع الريفي الخـــاص من أصحاب الحيازات الصغيرة. وتأسيسا على الخبرة المكتسبة من هذا المشروع والبرامج الأخرى، وبالنظر إلـــى القصور الكبير في تلبية الطلب على الائتمانات الزراعية استجاب الصندوق بفاعلية لطلب الحكومة تنفيذ مشروع ثـــان يهـــدف إلى رفع المستوى المعيشي للسكان المستهدفين بزيادة النشاط الاقتصادي وإقامة صلات طويلة الأجل مع القطاع المالي الرسمي.

237 - ومضـــى قائلا، إن جهود تخفيف وطأة الفقر ستستمر بإعطاء الأولوية للتعليم وتدريب مدراء المشروعات من خـــلال جملـــة أمور، منها تطوير مراكز البحوث في المناطق الريفية، وتوفير التكنولوجيا المحسنة وتنمية المشروعات الريفـــية الصـــغيرة وتوفـــير محاضـــن الدواجن. ويمكن أيضا زيادة إنتاج الأغذية باتخاذ تدابير مثل تنظيم مجموعات المزارعيـــن الخاصـــة وتحويل التعاونيات والشركات الحكومية السابقة وتطوير الأسواق للمنتجين. وأعرب عن رغبة الحكومة في مواصلة التعاون مع الصندوق في عدة مجالات مثل التدريب المهني للمزارعين الأفراد وصياغة السياسات والتســـهيلات الائتمانية، والدعم المؤسسي، ونساء الريف، وخصخصة المشروعات الريفية، وإدارة الحسابات باستخدام الكمبيوتر، والرقابة على جودة المنتجات الزراعية الأولية.

تقريـــر مرحـــلـــي عـــن الائـــتلاف الشـــعبي لاستئصـــال الجوع والفقر (البند 13 من جدول الأعمال) (GC25/L.9)

238 - **الســـيد مـــور**، (منسق الائتلاف الشعبي لاستئصال الجوع والفقر) قال إن القيمة المضافة التي حققها الائتلاف الشـــعبي لشركائه ومؤيديه تكمن في قدرته على الجمع بين الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمجتمع المدني في تحالفـــات عملية تنفيذية تساعد على تيسير حصول فقراء الريف على الأرض والموارد الإنتاجية الأخرى. وأسفر تنفيذ 44 بـــرنامجا في 27 بلدا والعدد والمتنامي من المبادرات الدولية عن زيادة المشاركة وعدد الشركاء الجدد مثل مصرف التنمية للبلدان الأمريكية الذي انضم للائتلاف مؤخرا.

239 – دخـل اعتماد تعزيز القدرات المجتمعية في الائتلاف الشعبي مجال العمليات، مستعينا بالموارد التي أسهم بها الصـندوق والبـنك الدولـي، في إطار 13 مشروعا على نطاق العالم. وشملت شبكة المعرفة بشأن الإصلاح الزراعي (ARent) 8 أنشـطة إقليمية و23 نشاطا قطريا نفذت بمساعدة من حكومة إيطاليا. وسوف تكتسب شبكة ARent في 2002 تركيزا أشد دقة مع برنامج المعرفة الخاصة بالائتلاف الشعبي وبرنامج الشبكة الذي سيشكل أساس وثائق المعرفة الخاصة بالائتلاف وتشاطر المبادرات وكذلك أساس جهوده الرامية إلى خلق ودعم وتعزيز شبكات المجتمع المدني على المستويات المحلية والقطرية والدولية.وتحققت هذه التغييرات نتيجة للتقدير التفصيلي للأنشطة السابقة والتشاور المستمر مع شركاء البرنامج.

240 – يهـدف برنامج تعزيز فرص النساء للحصول على الموارد، الذي بدأ تنفيذه في 2001، إلى زيادة فهم ومساندة قضـية حصـول النساء على الموارد بالاعتماد مباشرة على وجهات نظر نساء الريف الفقيرات. وكان هذا البرنامج قد وضـع ونفـذ بمساهمة قدمتها اليابان إلى أموال أمانة دور المرأة في التنمية الذي ينفذ في إطار الصندوق. وتم في عام 2001 تنظـيم تسـع حلقـات عمل مجتمعية وستعقد حلقة أخرى في مارس/آذار 2002. ويجري توزيع أول تقرير عن بـرنامج تعزيز فرص النساء للحصول على الموارد في الدورة الحالية. كذلك طالب مصرف التنمية الآسيوي في عام 2001، بعد أن أبدى اهتمامه بالانضمام إلى الائتلاف الشعبي، عرض وثيقتين على المحفل الأول لآسيا والمحيط الهادي المعني بالفقر من أجل إلقاء الضوء على أهمية الحصول على الأصول وكذلك إبراز الدروس المستفادة من بناء الائتلاف الشعبي.

241 – في عام 2000، تم أثناء الأسبوع الريفي الذي نظمه البنك الدولي، إنشاء فريق استشاري متعدد الجهات المانحة للمجـتمع المدني، وقام الائتلاف الشعبي بتنسيق الجهود لتوفير برنامج عمل مشترك يهدف إلى زيادة التماسك القطري لحمايـة حقـوق فقـراء الريف في الحصول على الموارد. ومن المقرر تنظيم محفل مشترك عن مسألة الحصول على الأراضـي فـي إطار مؤتمر القمة العالمي القادم عن التنمية المستدامة. ويعمل الائتلاف الشعبي بشكل وثيق مع لجنة التنمـية المسـتدامة فـي هـذا الصدد. ومنذ بداية الإعداد لمؤتمر القمة استخدام الائتلاف الشعبي كآلية عالمية لإقامة التحالفات بشأن قضايا الأرض متجاوز الخطوط التي سبق أن فصلت بين أصحاب الشأن. وأتاحت المبادرة فرصة مثيرة جدا لإقامة ائتلاف عالمي حقيقي يوجه نظر المجتمع الدولي إلى أهمية قضايا الأراضي ويحصل على مساندته لتنفيذها. واستنبط الائتلاف الشعبي أيضا عددا من الدروس المستفادة من زملائه في إعداد تقرير الصندوق عن الفقر الريفي لعام 2001.

242 – واسـتطرد قـائلا، إن الائتلاف الشعبي أيد المبادرات الحكومية، وتعاون مع الوكالة الكندية للتنمية الدولية في وضع تقرير بشأن الحصول على الأصول اللازمة لمساعدة الوكالة في جهودها الرامية إلى تعزيز فعالية المعونات التي تقدمهـا، كما اشترك في مشروع الصندوق الخاص بالتكنولوجيا وإعادة التوطين المجتمعي في زيمبابوي من أجل دعم عملـيات إعـادة التوطين. وسوف يستهل مشروعات جديدة في أفريقيا خلال عام 2002 بعد أن أصبح الائتلاف الشعبي شريكا في برنامج الصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة، كما يسعى الائتلاف الشعبي إلى التعاون مع الاتحاد الدولي للمسـاحين والأنشـطة الجديدة للاتحاد الأوربي والجهود الموسعة لبرنامج الأغذية العالمي من أجل تأمين حيازة الأسر الضعيفة للأصول الإنتاجية.

243 – **أحاط مجلس المحافظين بالتقرير المرحلي للائتلاف الشعبي لاستئصال الجوع الفقر.**

تقرير مرحلي عن الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفقر (البند 14 من جدول الأعمال) (GC 25/L.10)

244 - **السيد ريدن** (مدير الآلية العالمية) قال إن المناقشات التي جرت بشأن الآلية العالمية في المؤتمر الخامس لأطراف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر المعقودة في أكتوبر/تشرين الأول 2001، خلصت إلى أنها برزت كآلية واعدة لترشيد تخصيص الموارد بأسلوب يتسم بفعالية التكاليف وتعبئة موارد إضافية لتنفيذ الاتفاقية. وقد وافق المؤتمر على زيادة ميزانية الآلية العالمية بنسبة 33% عن فترة السنتين 2002 – 2003 التي ألقت عليها مسؤولية أكبر لكي تثبت أن الموارد المالية القائمة استخدمت بكفاءة وفعالية وأنه تمت تعبئة موارد إضافية لتنفيذ برامج العمل على جميع المستويات.

245 - وأضاف قائلا إن الآلية العالمية حققت تقدما كبيرا في عدد من البلدان، كما اشتركت بشكل وثيق في الشراكة الجديدة للتنمية في أفريقيا واستجابت لطلب المقدم إليها بالمبادرة بتعبئة الموارد من أجل تنفيذ هذه الشراكة نظرا لصلتها باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وقال إن الآلية العالمية وضعت نماذج ابتكارية للتعاون، أحدها مع الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وتتولى الآلية العالمية نقل الدعم التقني والمالي من خلال مجموعة متعددة الجهات المانحة من أجل دمج الاتفاقية في عمل الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والجهات المانحة معا. وأبرمت الآلية مؤخرا اتفاقية شراكة استراتيجية مع مصرف التنمية الآسيوي والوكالة الألمانية للتعاون التقني والوكالة الكندية للتنمية الدولية من أجل تنسيق الدعم المقدم لآسيا الوسطى.

246 - ومضى قائلا، إن مجلس المرفق العالمي للبيئة قرر اعتبار تدهور الأرض مجالا محوريا متوقعا واختيار الصندوق كوكالة تنفيذية له، مما يدفع إلى تحديد ملامح العلاقة المقبلة بين المرفق العالمي للبيئة والصندوق والآلية العالمية التي رحبت بالتطور الجديد وأعربت عن عزمها العمل بشكل وثيق معهما بشأن التخصيص العام للموارد من أجل التنمية المستدامة في الأراضي الجافة. وبالنظر إلى توجهات التنمية البشرية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر فقد اتضح أن دور الآلية العالمية سيكون دورا محوريا إذ ستستمر هناك حاجة إلى تعبئة الموارد بما يتجاوز قدرة المرفق العالمي للبيئة على التمويل المتعلقة بالتكاليف الإضافية. وعلى العكس من ذلك ستعمل الآلية العالمية على ضمان دمج الجوانب الايكولوجية للأراضي القاحلة وشبه القاحلة والأراضي البعلية شبه الرطبة في مشروعات التنمية. وفي ضوء ذلك شرعت الآلية العالمية في عملية نموذجية مع الصندوق لوضع عنصر للإدارة المتكاملة للنظم الإيكولوجية في مبادرات الصندوق الجارية في شمال شرق البرازيل؛ ويجري النظر في تنفيذ عناصر مماثلة في المشروعات التي يدعمها الصندوق في أفريقيا وآسيا.

247 - تضمن العديد من القضايا والمبادرات التي أبرزها مدير الآلية بين عمل الآلية العالمية وعمل الصندوق ومن ثم التأكيد على تكثيف التعاون مع دائرة إدارة البرنامج في الصندوق. وأخيرا، أعرب عن شكره للوكالات الشريكة الثنائية والمتعددة الأطراف والصندوق على مساندتهم المستمرة للآلية العالمية وناشد شركائة الإنمائيين والبلدان الأطراف المتأثرة دمج الاتفاقية في إطاراتهم الإنمائية.

248 - **أحاط مجلس المحافظين بالتقرير المرحلي عن الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.**

249 - **السيد هوتاغالونغ (إندونيسيا) ترأس الجلسة.**

مسائل أخرى (البند 15 من جدول الأعمال)

إقرار نشر الوثائق

250 - **الرئـــيس،** أعـــاد إلى الأذهان أن سياسة الصندوق بشأن نشر الوثائق تنص على أن القرار النهائي بشأن نشر وثـــائق أي دورة بعيـــنها هي من اختصاص الهيئة الرئاسية المعنية وحدها. وطلب من المجلس أن يوافق على نشر كل الوثـــائق التي اعتمدت أثناء الدورة الحالية. وقال إن الموافقة على ذلك تعني وضع وثائق المجلس على موقع الصندوق في شبكة الإنترنت ومن ثم تصبح متاحة للجمهور.

251 - رأى أن المجلس وافق على نشر جميع الوثائق المعتمدة في الدورة الراهنة.

252 - **وقد تقرر ذلك.**

موجز اجتماعات المائدة المستديرة في السنة التي عقدت بالتزامن مع الدورة الخامسة والعشرين لمجلس المحافظين بشأن مشروع استراتيجيات الصندوق الإقليمية

253 - **السيد فان دى ساند** - (مساعد رئيس الصندوق لدائرة إدارة البرنامج) قدم موجزا للمناقشات التي دارت أثناء اجتماعات المائدة المستديرة الستة التي عقدت بشأن مشروع إستراتيجيات الصندوق الإقليمية في 20 فبراير/شباط 2001 بالتزامـــن مع الدورة الخامسة والعشرين لمجلس المحافظين. ويتضمن الفصل 3 باء من تقرير مجلس المحافظين النص الكامل للمحضر الموجز.

254 - ومضى قائلا إن النقاط العديدة المختلفة التي أثيرت أثناء اجتماعات المائدة المستديرة الستة إنما هي دليل على قـــيمة الصـــندوق وقوته كمنظمة قادرة على الاستجابة للاحتياجات المحددة لمختلف البلدان والأقاليم وعلى نفس المنوال تبيـــن وجـــود "وحدة في التنوع" في العديد من وجهات النظر المطروحة. ففي مناطق عديدة، لا سيما في آسيا وأمريكا اللاتينـــية، كانـــت أنشـــطة الصندوق في المناطق الحدية مع المجموعات المهمشة أمرا مطلوبا بشكل خاص من جانب أصـــحاب الشـــأن. وفي أماكن أخرى تركز الطلب على المناطق المأهولة بأشد الفئات فقرا، بما في ذلك المناطق ذات الإمكانـــات العالـــية بيـــنما يتعرض العديد من السكان إلى الصدمات الخارجية بسبب هشاشة الأوضاع المحلية. وكان وصـــول الـــناتج الزراعي وغير الزراعي إلى الأسواق، وإنتاجية قاعدة موارد الفقراء، والتمويل الريفي ثلاثة من أهم القطاعـــات التـــي تـــم بحثها. وفيما يتعلق بأنشطة الصندوق التي يحبذها الشركاء تم التشديد على الترويج للعدالة بين الجنســـين مـــن خلال بناء قدرات النساء كعاملات من عوامل التغيير باتباع إجراءات حساسة للتمايز بين الجنسين في مجـــال التخطـــيط والمراقـــبة، يـــرافقها تحســـين السياسات والإطار القانوني بشأن مسائل مثل حقوق النساء في ملكية الأراضي.

255 - وأضـــاف قائلا إنه تمت الموافقة على النهج التقليدي للصندوق وتركيزه على تعزيز المجتمع المحلي ، بما في ذلـــك بـــناء قدرات منظمات المجتمع المدني، وكذلك على دوره الحفاز في تيسير العلاقات الحقيقية بين أصحاب الشأن

علـــى المســـتويات المحلـــية والوطنية والدولية. وفيما يتعلق بالسياق الأخير تم التأكيد بوضوح على الخطوط التوجيهية الرئيســـية التـــي قدمها الإطار الاستراتيجي. وقال إن لدى الصندوق جداول أعمال مؤسسية بالإضافة إلى مشروعاته. وعلـــى هـــذا الأســـاس وبـــناء على برامجه القطرية فإن الصندوق يسعى إلى تمكين الفقراء ومنظماتهم من التأثير في السياسات والمنظمات لصالحهم، كما يهدف إلى تيسير هذه العملية بعيدة المدى.

256 – واســـتطرد قـــائلا، إن اجتماعات المائدة المستدير في توصلت إلى توافق في الآراء بأن الأهداف المحددة لعام 2015 هي أهداف يمكن بلوغها، فهناك بلدان عديدة والعالم تمتلك إمكانات ضخمة للنمو القائم على التنمية الريفية كما أن مؤسســـاتها وسياساتها المواتية لتخفيف وطأة الفقر الريفي أصبحت ملائمة بشكل مطرد. أما على الصعيد العالمي فهناك اتجـــاه ملحوظ للتحول إلى مجتمعات مفتوحة متجهة نحو الديمقراطية. وهو ما يمثل تحديا تطرحة الرئاسة الجديدة على المجلـــس. وأضاف قائلا إن جميع البلدان تحتاج، مع ذلك، إلى الموارد لدعم النمو الاقتصادي والتطوير المؤسسي الذي يمكن للصندوق أن يقدم المساعدة له.

257 – **فينـــيزويلا**، قـــال مـــندوب فينيزويلا إن الدورة الخامسة والعشرين كانت إيجابية وديناميكية وسباقة وساعدت الحاضـــرين علـــى المشـــاركة بصـــورة أكثر مباشرة في التفاعل مع قضايا ذات أهمية كبرى للصندوق. لذلك ينبغي الاســـتمرار فـــي هذا الشكل الجديد من اجتماعات المائدة المستديرة، ولكن عملا على إجراء مناقشات أكثر اكتمالا مما حـــدث في الدورة الحالية ينبغي النظر في تحديد فترات الدورات المقبلة إلى يومين ونصف أو ثلاثة مع تخصيص يوم بأكملـــه لاجـــتماعات المـــائدة المســـتديرة التـــي كانت بحق شيئا مبتكرا وملهما أفاد كلا من موظفي الصندوق والدول الأعضاء.

258 – **إندونيســـيا**، أيـــد مـــندوب إندونيسيا تعليقات مندوب فنزويلا ولا سيما الاقتراح الخاص بالسماح بوقت أطول لـــدورات المجلـــس. وقال أيضا إنه من المفيد أن تحصل الدول الأعضاء مقدما على نسخ من جداول أعمال اجتماعات المائدة المستديرة مع الوثائق ذات الصلة.

259 – **زيمـــبابوي**، وافق مندوب زيمبابوي على التعليقين السابقين وأعرب عن امتنانه لإتاحة الفرصة له لكي يشترك في المناقشات الفعالة حول الاستراتيجيات الإقليمية.

260 – **إريـــتريا**، أعـــرب مـــندو إريتريا عن تأييده للاقتراح المقدم من فينزويلا وقال إن مناقشات المائدة المستديرة والقضـــايا المواضـــيعية كانـــت مثـــيرة جدا للاهتمام، وأعرب عن تقديره إذا أتيح في المستقبل وقت أطول لمثل هذه المناقشـــات. ونظرا لضيق الوقت ينبغي أن ينخفض عدد البيانات العامة إلى خمسة بيانات عن كل إقليم وأن تتقرر هذه البيانات مقدما بواسطة المجموعة الإقليمية ذاتها.

261 – **فرنســـا**، قـــال مندوب فرنسا إن جميع اجتماعات المائدة المستديرة كانت مهمة رغم قصر مدتها، وأعرب عن أسفه لعدم قدرته على حضورها جميعا باستثناء اجتماع واحد. وفيما يتعلق بموجز مناقشات اجتماعات المائدة المستديرة وموضوع مراقبة المشروعات ينبغي الاهتمام بالاستعانة بالموظفين السابقين ذوى الخبرة في القطاعات المعنية.

262 – **شـــيلي**، قـــال مـــندوب شيلي إن الاقتراحات والتوصيات والأفكار التي ظهرت في مختلف اجتماعات المائدة المستديرة ينبغي دمجها في استراتيجية الصندوق الإنمائية حسب جدول زمني محدد حتى يمكن تطويرها وبإعادة النظر فيها وتعديلها عند الضرورة.

263 – **الســـيد برين**، (سكرتير الصندوق) قال إنه ستجرى مشاورات متفاعلة سيسعى الصندوق خلالها إلى الحصول على المعلومات الارتجاعية والإرشادات من الدول الأعضاء حتى يمكن للدورة السادسة والعشرين لمجلس المحافظين أن تستفيد من دروس الدورة الحالية.

264 – **الســـيد فـــان دى صـــاند** (مساعد رئيس الصندوق، دائرة ادارة البرنامج) أحاط مندوب شيلي بأن اقتراحه هو بـــالفعل مـــا يعتزم الصندوق أن يفعله. وقال إنه يجرى تعديل الأسس الاستراتيجية المطروحة في الإطار الاستراتيجي للفـــترة 2002 – 2006 إلـــى جانب الاستراتيجيات الإقليمية وترجمتها إلى خطط عمل لعام 2002 مع إرفاقها بنتائج قابلة للقـــياس وخطـــط زمنية. وقال إنه سيتم عرض تقرير مرحلي في هذا الشأن على مجلس المحافظين في دورته السادسة والعشرين.

البيانات العامة (البند 5 من جدول الأعمال) (تابع)

265 – **تونـــس**، أعلـــن مـــندوب تونس أن تدهور معدلات النمو وعدم كفاية الموارد هما من أسباب الفقر. وقال إن الاستثمار في مكافحة الفقر لم يكن كافيا وإن جهود المجتمع الدولي فشلت في بلوغ أهداف التخفيف من وطأة الفقر. ولا يمكن ضمان السلام والأمن في عالم متحرر من الإرهاب إلا ببلوغ هذه الأهداف. وقال إن المطلوب هو إنشاء صندوق للتضامن العالمي وفقا لما دعى إليه مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية في عام 2000.

266 – وأضاف قائلا، إن تعزيز أوضاع النساء عامل رئيسي في التغلب على الفقر الريفي وإن تونس تعمل لبلوغ هذه الغايـــة. أمـــا العوامـــل الأخـــرى فهي الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية وإقامة شبكات زراعية، وتوفير مياه الشرب والكهرباء، وزيادة الدعم المقدم لصغار المزارعين. وقد أدى تنفيذ هذه السياسات إلى تحقيق خفض كبير في معدل الفقر في تونس حيث مول الصندوق مشروعات ساهمت كثيرا في تحسين الأحوال المعيشية في جميع المناطق المستهدفة وفي التنمية الشاملة في تونس. وقد أثبتت فائدة الخبرة المكتسبة من هذه المشروعات في تنفيذ مشروعات الصندوق في بلدان أخرى حيث تسود ظروف مماثلة. وقال إن هذه المشاركة وتبادل الخبرة يستحقان التشجيع.

267 – وأضـــاف قائلا، إن الصندوق يستحق الثناء على اتباعه سياسة استثمارية أكثر حكمة لضمان استقرار موارده، وهـــي نقطة مهمة يجب ألا تغيب عن الأذهان خاصة وأن الصندوق سيشرع في عملية أخرى لتجديد الموارد. وأعرب عـــن ترحيـــب تونس بإنشاء هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد السادس لموارد الصندوق وعن تأييدها للمبادرة المعززة لتخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وأعرب عن أمله في استمرار التعاون مع الصندوق.

268 – **زيمبابوي**، رحب مندوب زيمبابوي بالتفاعل الذي شهدته مناقشات الخبراء واجتماعات المائدة المستديرة، وقال إن بـــيان الرئـــيس أوبـــزانجو كانت ملهمة لأعمال الدورة، وقال إن زيمبابوي لا تزال على ثقتها بأن الاتجاه الإقليمي الجاري استكشافه في الإطار الاستراتيجي للفترة 2002 – 2006 سيقطع شوطا طويلا نحو حل مشكلات إقليمية محددة. وقال إن الصندوق هو من أهم شركاء أفريقيا المستثمرين في المناطق الريفية. وقد استفادت زيمبابوي منذ عام 1980 من

المشـــروعات التي اشترك الصندوق في تمويلها لزيادة وصول المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة إلى الموارد الإنتاجـــية وتحســـين الإمكانـــات الزراعية وتعزيز الأمن الغذائي ورفع المستوى المعيشي للمجتمعات الريفية. وأصبح أصحاب الحيازات الصغيرة الآن ينتجون ما يربو على 80% من القطن في زيمبابوي. وقال إن المشروعات الجارية في المـــناطق الجافـــة مـــن أجـــل أصـــحاب الحيازات الصغيرة وفي الأراضي الجنوبية الشرقية الجافة تركز على تنظيم المجـــتمعات الريفـــية مـــن أجـــل تنفيذ مشروعات مدرة للدخل، والترويج للبحوث والإرشاد الموجهة لتلبية احتياجات المســـتهدفين، وتنمـــية الإنتاج الحيواني، واستخدام تقنيات إنتاج المحاصيل المناسبة للمناطق ذات معدل هطول الأمطار المنخفض. والمنتجات البرية وإنتاج محاصيل الأراضي البعلية. غير أن النتائج الإيجابية التي حققتها المشروعات حتى الآن ســـوف تتباطأ على الأرجح، بسبب الاتجاه الحالي للهبوط الاقتصادي في زيمبابوي التي من المرجح أن تقدم طلبا إلـــى الصندوق بإعادة هيكلة سداد ديونه تجنبا لتوقف الأنشطة. أعرب عن أمل زيمبابوي في تطبيق مبدأ آلية الإقراض المرنة.

269 – ومضى قائلا، إن المرحلة الثانية من برنامج الإصلاح الزراعي وإعادة التوطين في زيمبابوي، التي بدأت في عام 1999، تعتبر فرصة أمام الصندوق للقيام بدور في مساعدة الحكومة على تحويل القطاع الزراعي القائم على السكان الأصليين إلى قطاع تجاري حيوي، وهو ما يتطلب تغيير النظم والمؤسسات الزراعية القائمة وحفز الصناعات الزراعية وتوفـــير بنية أساسية مساندة. وتوجد، فوق كل شيء، حاجة إلى زيادة جهود البحوث والتنمية للمساعدة في حماية بعض المحاصيل الموسمية التي تزرع بكميات وفيرة ولكن تصاب بالعطب ومن ثم تعرض المجتمعات المحلية لنقص الأغذية.

270 – وأعـــرب عـــن امتنان زيمبابوي للمساعدة المقدمة من الصندوق من أجل إجراء تشخيص لاعتبارات الجنسين وإعـــداد دراسة تقييمية عن المشروعات الممولة من الصندوق في القطر وأعرب عن أمله في أن يؤدى ذلك إلى تقدير مدى ودرجة استجابة المشروعات للاهتمامات والاحتياجات المحددة للفئات النسائية المختلفة. وقال إن الحكومة ستقترح إجـــراءات اســـتراتيجية للتصدي لأي جوانب ضعف جارية أو محتملة، كما تسلم زيمبابوي بجهود الصندوق والشركاء المتعاونيـــن معه في تمويل أنشطة تهدف إلى توسيع نطاق موضوع تعزيز المعرفة على مستوى المجتمع المحلي بحيث تشمل موضوع نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وقال إن بلاده تعتمد على استمرار مساعدات الصندوق.

271 – **الســـنغال**، قال مندوب السنغال إن الصندوق مول عشرة مشروعات في بلاده، منها خمسة مشروعات لا تزال جاريـــة، كما يجرى تقدير مشروع سادس لتنفيذ مرحلة ثانية منه. وكل هذه المشروعات تتعلق بالتنمية الريفية المتكاملة وتضـــمنت مجـــالا جديـــدا هو تنمية المشروعات الريفية القروية الصغيرة لزيادة دخل فقراء الريف. وأعرب عن تأييد الســـنغال للـــنهج مـــتعدد الأبعـــاد للصندوق كوسيلة لضمان التنمية المستدامة رغم ما يستغرقه ذلك من وقت. وقال إن الصـــندوق فهم أن مشكلة الفقر الريفي لا يمكن حلها فعلا بالاستعانة بالموارد الوطنية وحدها، ولا يمكن حل المشكلات التي تعم القارة حلا مستداما إلا إذا توافرت رؤية صادقة للقارة وتضامن دولي حقيقي لهذا الغرض. وأعرب عن امتنانه إذ يلاحـــظ أن الاستراتيجية الإقليمية للصندوق التي اعتمدتها حلقة العمل الإقليمية التي استضافتها السنغال، تتفق ورؤية الشراكة الجديدة للتنمية في أفريقيا.

272 – وأضـــاف قـــائلا، إن نهج الصندوق يشكل استراتيجية ممتازة للتنمية ولكن حتى يصبح هذا النهج أكثر إتساقا ويحقـــق قـــدرا أكبر من التناغم ومن ثم الفعالية سيكون من المفيد إدماج المشروعات في إطار برنامج عام للتدخل في بلـــدان الإقلـــيم. فالســـنغال، مـــثلا، تضع برنامجا لمساندة صغار المنتجين الريفيين سيشمل مشروعات الذخيرة الحالية

والمقبلة التي سنقررها الحكومة بالاشتراك مع الصندوق. ومن شأن هذا النهج أن يعزز التفاعل بين المشروعات المقدمة من نفس الجهة المانحة أو من جهات مانحة مختلفة لتحقيق نفس الأهداف.

273 – واستطرد قائلا، إنه ينبغي إعادة النظر في مفهوم الفقر في ضوء تزايد ضعف سكان الريف سبب النزاعات والأوبئة الكبرى، بل والنزوح من الريف أيضا. وهذه المجموعات المعرضة تزداد عددا، لذلك يجب استهدافها وأخذها في الاعتبار. وقال إن السنغال تأمل في أن يؤدي المؤتمر الدولي القادم لتمويل التنمية إلى ظهور إرادة سياسية قوية لتحقيق هدف خفض الفقر في العالم إلى النصف بحلول عام 2015. ويعتمد نجاح مؤتمر قمة الأغذية العالمي بعد مضي خمس سنوات المقرر عقده في روما في يونيو/حزيران 2002 على نجاح مؤتمر مونتيري، وقال إن السنغال تشجع المنظمات العاملة في روما على القيام بدور نشط في هذه الاجتماعات وتناشد بقوة المؤسسات المالية الدولية والجهات المانحة والحكومات المستفيدة ضمان تخصيص موارد مالية كافية للقطاع الزراعي. واختتم بيانه فأعرب عن ترحيب بلاده بتعيين السيد انويز نائبا لرئيس الصندوق.

274 – **المراقب الممثل لمنظمة العمل الدولية**، قال إن توفير فرص العمل يشكل إسهاما مهما في خفض الفقر وتحقيق النمو المواتي للفقراء، وإن كان هذا لا يكفي في حد ذاته. ولذلك دعت منظمة العمل الدولية لمفهوم "العمل الكريم"، أي الأعمال الإنتاجية المجزية التي توفر للعاملين الحماية والكرامة وتسمح لهم بالحوار وتحافظ على حقوقهم. وقال إن منظمة العمل الدولية تتابع تنفيذ جداول أعمال العمالة العالمية لعام 2001 يفرض بلوغ الهدف الإنمائي العالمي بخفض الفقر إلى النصف في بحلول عام 2015 من خلال تحليل فرص العمل ومتغيرات سوق العمل التي تسهم في خفض الفقر وإعداد وثائق استراتيجية عن بلدان مختارة بالتعاون مع البنك الدولي. وقال إن المنظمة تمارس عملها في أفريقيا في إطار برنامج خلق فرص العمل في أفريقيا للتأثير على الاستثمارات لتحقيق النمو المواتي للفقراء من خلال خلق فرص العمل التي تقلل من الفقر.

275 – واستطرد قائلا، إن لمنظمة العمل الدولية تعمل من خلال برامجها من أجل الترويج للنهج القائمة على توفير فرص العمل في مجال تطوير البنية الأساسية والتنمية التعاونية، وتمويل القروض والمشروعات الريفية الصغيرة، وتنمية مهارات الفقراء. وتشترك المنظمة كذلك في وضع برامج للإنشاء والتعمير بهدف استعادة السبل المعيشية وفرص العمل في أوقات الأزمات وما بعدها. وقال إن إدماج اعتبارات الجنسين كان موضوعا شاملا في جميع هذه المجالات فضلا عن البرامج الخاصة التي تركز على اعتبارات الجنسين. واختتم كلمته قائلا إن لمنظمة العمل الدولية ملتزمة بتحقيق هدف خفض الفقر إلي النصف بحلول عام 2015 والعمل مع الصندوق والوكالات الدولية الأخرى لهذا الغرض.

موجز مناقشة فريق الخبراء في الدورة الخامسة والعشرين لمجلس المحافظين لموضوع "تمويل التنمية، البعد الريفي"

276 – **الرئيس**، قدم موجزا لمناقشات فريق الخبراء التي عقدت في اليوم السابق بشأن موضع الدورة الخامسة والعشرين لمجلس المحافظين "تمويل التنمية – البعد الريفي". ويرد النص الكامل للموجز في الفصل الرابع من تقرير مجلس المحافظين.

اختتام أعمال الدورة

277 – **الرئيس**، ألقى البيان الختامي الذي يرد نصه الكامل في الفصل الرابع من تقرير مجلس المحافظين.

278 – وأعلن اختتام أعمال الدورة الخامسة والعشرين لمجلس المحافظين.

279 – **رفعت الجلسة في الساعة 18.10 .**

(v) بيانات عامة لشبكة الإنترنت

	الفقرات
أنغولا	282-280
إكوادور	285-283
غينيا	287-286
أسبانيا	291-288
جمهورية تنزانيا المتحدة	294-292

280 – **أنغولا**، قالت إن أكثر من 75% من سكانها يعيشون في المناطق الريفية، حيث ينذر الفقر وآثار الحرب بالخطر الشديد. ولقد تصدر تعزيز الإنتاج، مع منح الأولوية للزراعة ومصايد الأسماك، سياسات الحكومة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ولعدة سنوات قادمة. وقد انطوت استراتيجية الحكومة على تعبئة جميع الجهات الفاعلة، بما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص، وذلك في مسعى منها للحد من الفقر، وهو الأمر الذي حصل بالفعل على مساعدة مرحب بها من آحاد البلدان والمؤسسات. وتعتمد أنغولا على استمرار مثل هذه المساهمات.

281 – وترحب أنغولا بدخول التجديد الخامس للموارد حيز النفاذ وبداية المفاوضات بشأن التجديد السادس للموارد، والتي تأمل أن تنتهي سريعا لتزويد الصندوق بالموارد اللازمة لرفع مستويات الإقراض. وهي تقدر كذلك مشاركة الصندوق في مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، والإجراء المتخذ لتحديد موارد أخرى للتمويل. وإذ تعبر أنغولا عن موافقتها على برنامج عمل الصندوق والميزانية الإدارية له، تعرب عن تقديرها وارتياحها للجهود المبذولة والتقدم المحرز في التجديد الخامس لموارد الصندوق: خطة العمل (2000–2002)، وتأمل في أن تبقي أمانة الصندوق الدول الأعضاء على علم بالتطورات. وبالمثل، فإنها تشجع المكلفين بالآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر برفع تقارير منتظمة عن أنشطتها.

282 – وأن الوثيقة المواضيعية بشأن "تمويل التنمية – البعد الريفي" قد وفرت نظرة عامة واضحة على الأوضاع المقلقة لبلدان النامية ككل وخطوطا توجيهية لتعويض التأخير في تنفيذ قرارات مؤتمر قمة الأغذية العالمي وقمة الألفية، لاسيما هدف انقاص الفقر إلى النصف بحلول 2015. وتعتبر تعبئة الموارد على المستوى الدولي، وتخفيض التعريفات، وإلغاء إعانات الدعم، وتخفيف الديون الخارجية، كلها قضايا هامة تستحق الاهتمام. وتشعر أنغولا بالامتنان حيال الصندوق لمساعداته المالية من أجل تنفيذ المشروعات لدعم فقراء الريف في مجال الزراعة ومصايد الأسماك، وتعرب عن اهتمامها بإنشاء برنامج أوسع للمعونة المالية مع الصندوق في تلك المجالات.

283 – **إكوادور**، قالت إن عالم اليوم أصبح صحراء شاسعة وبمصدر واحد للمياه العذبة والتي تشرب منها القلة استنادا إلى قاعدة القوة الاقتصادية، وأن تطلعات جميع البشر الراغبين في انتزاع الغذاء منها، قد تلاقت عند هذا المصدر. ومن ثم فإنه من مسؤولية زعماء العالم، وهم أصحاب هذا المصدر، أن يقوموا ببناء قنوات تمكن المياه من التدفق في المناطق الصحراوية لتصبح مرة أخرى خصبة ومنتجة. ومن تجاوزتهم التدفقات، أي "الإنصاف"، لا بد من معاملتهم من الآن فصاعدا كشركاء استراتيجيين. وأن الترابط المتبادل بين شعوب العالم وبلدانه قد أصبح أكثر وضوحا منذ أحداث 11 سبتمبر/أيلول 2001.

284 – ورغم الصعوبات التي تواجهها الإكوادور، فإن اقتصادها قد ارتفع بنسبة 6% تقريبا، وذلك بفضل الاستثمار الأجنبي في البلاد، وإعادة تنظيم الإطار المؤسسي وتقليص حجم خسائر قطاع الإنتاج. وتستطيع البلاد أن تعتمد على الإرادة السياسية للحكومة، والبناء على الموارد البشرية والطبيعية للإكوادور، من أجل بذل كل جهد ممكن لاستئصال الجوع والفقر، بما في ذلك الاستثمارات في التنمية الريفية وخاصة في الزراعة. ومع قولي هذا، فإن القليل هو الذي سيتحقق إذا ما استمر تطبيق المعايير المزدوجة في التجارة العالمية، مع اجراءات حمائية وإعانات دعم تعمل ضد تحرر التجارة.

285 – وفي أعقاب الخسائر في استثماراته، كان على الصندوق مراجعة سياساته الاستثمارية والحد من تكاليفه التشغيلية. وفي زمن انخفضت فيه أسعار الفائدة في البلدان المتقدمة، ينبغي على الصندوق أن يبحث عن مصادر جديدة لتمويل مشروعات التنمية الزراعية. وفي الوقت ذاته، وفي سياق الانكماش العالمي، فإن المطلوب وكمصلحة متبادلة هو "صفقة جديدة" لتطوير اقتصاد أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي. وسداد الديون، وهو ما قد يصل إلى مشروع رئيسي لإلغائها، وبالنسبة للبلدان النامية في الإقليم، يجب أن توضع هذه المدفوعات في صندوق يديره الصندوق لإعادة استثمارها في البلدان النامية. وربما كانت هذه هي القرارات التي قد تتخذ في الدورة الحالية من أجل تجديد موارد المياه التي يشرب منها الجميع.

286 – **غينيا**، قالت إن موضوع "تمويل التنمية – البعد الريفي" يستجيب لاهتمامات الحكومة الغينية، التي أولت الأولوية لتمويل التنمية الريفية بغية زيادة استئصال الفقر الذي تعاني منه المجموعات السكانية الريفية في غينيا، والتي تستأثر بنسبة 80% من السكان. وقد ساندت الجهات المانحة كما ساند التعاون الدولي جهود غينيا في هذا المجال بشكل كبير، وفي هذا الصدد يستحق الصندوق الثناء على عمله يدا بيد مع الحكومة الغينية لضمان التنمية المتسقة والمستدامة للمجتمعات الريفية. وقد استفادت أربع مناطق طبيعية في غينيا من البرامج والمشروعات الممولة من الصندوق والتي كانت ساعدت بحق على تحسين الظروف المعيشية في تلك المناطق عن طريق أنشطة مثل إنشاء البنى الأساسية الريفية الاجتماعية – الاقتصادية، وتوفير إمكانات الحصول على الخدمات المالية الريفية، وبناء القدرات المؤسسية عن طريق التدريب، وتعزيز مشاركة المزارعين بغية استدامة الإنجازات التي تحققت.

287 – ولقد لعبت النساء الغينيات دورا هاما في الزراعة. ومن ثم فإن منظور التمايز بين الجنسين قد شدد عليه في صياغة جميع المشروعات والبرامج الإنمائية الجديدة، هو سياسة تتمشى تماما مع نهج الصندوق حيال مكافحة الفقر الريفي. ومع ذلك فما زالت حياة سكان غينيا الريفيين تتأثر عكسيا بالاعتداءات المسلحة التي وقعت في أواخر 2000 على طول حدودها الجنوبية والجنوبية الغربية. وبناء على ذلك، فإن حكومة غينيا ناشدت المجتمع الدولي لدعمها في استعادة السلام والهدوء للبلاد، وناشدت الصندوق لمساندتها في تمويل المشروعات والبرامج المستقبلة لمساعدة تلك المجتمعات الريفية المنكوبة. ومن جهتها، فهي لن تألو جهدا في المساهمة في التجديد السادس لموارد الصندوق، وهي بالتالي تشجع جميع الدول الأعضاء والجهات المانحة على ضمان تزويد الصندوق بالوسائل التي تمكنه من مواصلة معركته ضد الفقر الريفي.

288 – **أسبانيا**، أعربت عن أملها في أن يصبح التركيز على موضوع محدد، وفريق خبراء للمناقشة والموائد المستديرة الإقليمية، سمة معتادة لدورات مجلس المحافظين، وأن توفر الدورة الحالية المدخلات للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية. ويمكن تحقيق تأثير أكبر لتمويل التنمية الريفية عن طريق التنسيق المحسن بين المنظمات التي مقرها روما، مع الاستفادة الكاملة بعمليات التآزر والتجارب المتراكمة. ولقد استلزم بلوغ هدف ألفية التنمية الرامي إلى تقليل الفقر العالمي إلى النصف بحلول 2015، التعاون مع الهيئات الإنمائية الدولية الأخرى، وضرورة رسوخ خطط الدول الأعضاء نفسها. وأنه من المهم كذلك لقيادة الصندوق، أن تكون ممثلة بصورة عادلة لمختلف الأقاليم، وتشعر اسبانيا بالقلق خاصة بالنسبة لانعدام التميل الايبيري–الأمريكي في السنوات الأخيرة.

289 – ولقد زادت أسبانيا قليلا من مساهمتها في التجديد الخامس وهي تتطلع إلى دخوله حيز النفاذ؛ وبما أن المفاوضات بشأن التجديد السادس للموارد قد بدأت، فإنه من الأهمية بمكان أن تحترم التعهدات المستحقة للتجديد

الخـــامس للمـــوارد مع الوفاء بها. وتعتزم أسبانيا زيادة مساهمتها في الصندوق وتأمل في أنه عند الوصول إلى التجديد الســـادس للمـــوارد، أن تشـــمر جمـــيع الدول الأعضاء، ولاسيما تلك المدرجة في الفئة باء، عن ساعدها وأن تتحمل مســـؤولياتها وتساهم بصورة أكثر سخاء. وتنظر أسبانيا في نهج جديدة حيال التعاون مع الصندوق، مثل المشاركة في تمويـــل مشـــروعات التنمية الزراعية والريفية عن طريق برنامج الائتمان الصغير للوكالة الأسبانية للتعاون الدولي في مـــناطق مثل شمال أفريقيا، وأفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى، والشرق الأوسط، وآسيا وأمريكا اللاتينية حيث يستطيع الصندوق تقديم المساعدة التقنية وتستطيع أسبانيا بالمثل تقديم خبرتها في مكافحة التصحر وانجراف التربة؛ وهي تدرس كذلك إمكانية تحويل جزء من ديون بعض أفقر البلدان إلى مشروعات التنمية الريفية.

290 – واســـتعدادا للمؤتمـــر الدولي لتمويل التنمية، فإن أسبانيا تهتم خاصة بضمان ألا يتجاهل تمويل التنمية الجيوب المهمـــة للفقر الريفي التي يتم إخفاؤها في المؤشرات الاقتصادية الكلية للبلدان النامية ذات الدخل المنخفض وحتى ذات الدخـــل المتوسط. وأن المعركة ضد الفقر، والموارد لهذا الغرض، لا يجب أن تركز بصورة حصرية على أقل البلدان نمـــوا، ولكـــن ينبغي أيضا توجيهها إلى البلدان التي ليست أفقر بالضرورة ولكنها تضم نسبة كبيرة من الفقراء. وتعتقد اســـبانيا أن الصـــندوق ينبغي له أن يحصل بصورة عادلة على موارد أموال أمانة مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التابعة للبنك الدولي، وأن يواصل المشاركة في تخفيف عبء الديون من على كاهل أفقر البلدان المدينة بشكل كبير دون تعريض برنامجه للقروض والمنح للخطر. وينبغي أن يتحرك الصندوق بصورة عاجلة لتحديد استراتيجيته في المشاركة في المبادرة وأن يحدد سقفا أقصى لإتاحة التمويل من موارده الداخلية دون الإضرار ببرنامج قروضه.

291 – وأخـــيرا، تـــريد أســـبانيا أن تـــرى تغـــيرات بعيدة المدى لتحسين رؤية الصندوق، والتطبيق امبكر والممكن للاســـتراتيجية الجديدة لإدارة حافظة استثماراته، مع تفادي الخسائر الضخمة في المستقبل وضمان ألا تعمل المساهمات فـــي التجديدات المقبلة للموارد على إعطاء إدارة الصندوق شيكا على بياض. وينبغي أن يواصل الصندوق تركيزه على التنمية الزراعية والريفية حيث يتمتع فيها بمزايا نسبية واضحة، والتركيز على تدريب الموظفين والعمل الميداني وكذلك على التحالفات الاستراتيجية مع الجهات المانحة الرئيسية متعددة الأطراف ومشاركة السكان المحليين في صياغة برامج الصندوق ومشروعاته، مع تقييم صارم ومتواصل لتنفيذ البرامج وتأثيرها.

292 – **جمهوريـــة تنزانـــيا المتحدة**، قالت إن الصندوق هو الشريك المؤتمن للتنمية بالنسبة لبلاده التي استفادت من عشـــرة مشروعات لصندوق منذ 1977. والأمل معقود أن تكون الدورة الحالية لمجلس المحافظين نقطة انطلاق لعصر جديـــد تعمل فيه جميع الدول الأعضاء في الصندوق معا لاستئصال جائحة الجوع والفقر. وأن المجلس ينعقد في وقت صـــعب للغايـــة بالنســـبة للبلدان النامية، التي وصلت أسعار مبادرات محاصيلها إلى أقل سعر لها منذ عدة عقود، وهو وضع تفاقم أكثر من جراء عبء الديون.

293 – وفي جمهورية تنزانيا المتحدة، حيث يعيش نحو 50% من السكان في فقر مدقع رغم الموارد الطبيعية الوفيرة للبلاد، انخفضت مخصصات الموارد الوطنية والدولية للزراعة والتنمية الريفية إلى نسبة 25% عن المستويات السابقة. هذا وأن الفقر يصل إلى أشده لدى نسبة 70% من السكان الذين يعيشون في المناطق الريفية وينتجون 90% من الأغذية التـــي تســـتهلكها الـــبلاد. وفي عام 2002، وإدراكا من الحكومة لضرورة الحاجة إلى شيء يشبه الثورة في الزراعة، صـــاغت اســـتراتيجية تنمـــية القطاع الزراعي واستراتيجية التنمية الريفية كيما تنفذا عن طريق برنامج لتنمية القطاع الزراعي، يتصدى للقيود الرئيسية أمام القطاع الزراعي، أي الإنتاج المنخفض ومستويات الإنتاجية المنخفضة؛ وخدمات

البحوث والإرشاد غير الملائمة؛ والري غير الكافي، والاستخدام السيء للتكنولوجيات المحسنة؛ والبنى الأساسية الضعيفة؛ ولاسيما الطرق، وهياكل السوق غير المناسبة. وقد صاحب تلك المشكلات، الإمكانات المحدودة للحصول على الخدمات المالية في المناطق الريفية، والأسعار المتدهورة لصادرات السلع؛ والاتجاهات الحمائية في البلدان المتقدمة؛ والقدرات المحدودة على التجهيز والتكنولوجيا؛ وانتشار مرض الإيدز/فيروس الإيدز. وتعهدات الحكومة بخلق بيئة تؤدي إلى النمو الزراعي للقطاع الخاص، بما في ذلك نظام لتسهيل الضرائب ونظام تشاركي، وتعبئة الموارد المطلوبة لتنفيذ البرامج التي أعدت بموجب الاستراتيجيات وإنشاء الإطار المؤسسي اللازم. ومع هذا، فإنها قد استمرت تعتمد على الدعم المقدم من شركائها في التنمية، بما في ذلك الصندوق، والذي ساعد نهجهم الإنمائي المستدام المجتمعات الريفية على إدارة قواعد مواردها، ورفع دخولها وتحسين مركز تأمن الغذائي، والحصول على الخدمات الأساسية.

294 – وتشعر جمهورية تنزانيا المتحدة بالرضا لاختيارها مكانا لانعقاد حلقة عمل الصندوق الإقليمية القادمة، وتناشد المجتمع الدولي العمل مع البلدان النامية صوب تحقيق هدف قمة الألفية لتقليل الفقر إلى النصف بحلول 2015.

الفصل الثالث

باء – مناقشات الموائد المستديرة بشأن الاستراتيجيات الإقليمية للصندوق

مقدمة

295 – في صباح اليوم الموافق 20 فبراير/ شباط 2002 عقد مجلس المحافظين ستة اجتماعات موائد مستديرة في وقت واحد بشأن مشروع الاستراتيجيات الإقليمية للصندوق. وكان قد اقترح عقد هذه المناقشات بغرض الحصول على التعليقات والمداخلات بشأن الاستراتيجيات المقدمة. وبالنظر الى أن هذه الاستراتيجيات تمثل المعلومات الأساسية فقد حصل المندوبون أيضا على الإطار الإستراتيجي للصندوق للفترة 2002–2006، *تقرير الفقر الريفي لعام 2001* الصادر عن الصندوق، والتقديرات الإقليمية الفردية.

296 – رأس كل اجتماع من اجتماعات الموائد المستديرة أحد الوزراء أو كبار المسؤولين من الإقليم المعنى بمشاركة مدراء شعب الصندوق وكبار الاقتصاديين الذين قدموا المساعدة للمجموعات وعرض الاستراتيجيات الإقليمية ذات الصلة. وكانت رئاسة اجتماعات الموائد المستديرة على النحو التالي:

آسيا والمحيط الهادي	السيدة تيريسيتا كوينتون– ديليس، المنسق الرئيسي للجنة الوطنية لمكافحة الفقر، مكتب رئيس جمهورية الفيليبين
أوروبا الوسطى والشرقية والدول المستقلة حديثا	صاحب السعادة الدكتور ايفان أنغلوف، سفير جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة لدى منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في روما
أفريقيا الشرقية والجنوبية	صاحب المعالي ويلبرفورس كيسامبا موغيروا، وزير الزراعة والإنتاج الحيواني ومصايد الأسماك في جمهورية أوغندا.
أمريكا اللاتينية والكاريبى	صاحب المعالي سالفادور أوروتيا لوشيل، وزير الزراعة والثروة الحيوانية في جمهورية السلفادور.
الشرق الأدنى وشمال أفريقيا	صاحب المعالي نور الدين منى، وزير الزراعة والإصلاح الزراعي في الجمهورية العربية السورية.
أفريقيا الغربية والوسطى	الرئيس المشارك، صاحب المعالي ثيوفيل ناتا وزير التنمية الريفية في جمهورية بنين.
أفريقيا الغربية والوسطى	الرئيس المشارك، صاحب السعادة سيكو عمر تال،رئيس الجمعية الدائمة للغرف الزراعية في جمهورية مالي

297 – في نهاية الدورة قدم السيد كليمنز فان دي صاند مساعد رئيس الصندوق لدائرة إدارة البرنامج الموجز التالي للمجلس بشأن مناقشات الموائد المستديرة.

آسيا والمحيط الهادي

298 – تؤكد استراتيجية الصندوق في آسيا والمحيط الهادي على أن من المتعذر الحد من الفقر، بل وكذلك إرساء السلام، والاستقرار، والنمو الاقتصادي المستدام، إلا بتمكين المجموعات السكانية المستبعدة تاريخيا من تحقيق إمكانياتها. وبمقدور الصندوق أن يضطلع بدور حفزي بالتركيز على المرتفعات والجبال النائية، والمناطق الساحلية الحدية، والأراضي الجافة ذات الإمدادات المائية المتقلبة. وتتألف الاستراتيجية من أربعة عناصر هي:

- تغيير علاقات الجنسين بحيث تتوسع ملكية النساء للأصول وسيطرتهن عليها ومشاركتهن في الإدارة المجتمعية؛
- زيادة إنتاج المحاصيل الغذائية الأساسية في المناطق الأقل حظا عبر التقنيات الزراعية المستدامة؛
- إصلاح نظم حقوق الملكية والحيازة للأقليات والمجموعات السكانية الأصلية المهمشة؛
- توسيع قدرات الفقراء عبر تيسير الوصول إلى العون الذاتي، والتراكم المحلي، والمهارات والتقنيات الجديدة.

299 – وجرى التأكيد على النقاط التالية:

- دور الدولة في تسليم الخدمات وترويج النمو المناصر للفقراء؛
- أهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب والحاجة إلى التعلم من البلدان المتقدمة والأقاليم الأخرى؛
- التركيز على القضايا التشغيلية مثل التبسيط، واستحداث المؤشرات للرصد، وبناء القدرات الحكومية لتقييم التقدم.

300 – وكان هناك اقتراح بأن يركز الصندوق على مجالات صغيرة، وأن يطيل أمد أنشطته، وأن يستخدم خبرته للاضطلاع بدور حفزي في توسيع نطاق المشروعات.

أوروبا الوسطى والشرقية والدول المستقلة حديثا

301 – تتمثل نقطة انطلاق استراتيجية الصندوق في أوروبا الوسطى والشرقية والدول المستقلة حديثا للاتحاد السوفييتي السابق في الحالة الانتقالية للزراعة في الإقليم. فقد أوقفت الخدمات الحكومية وخدمات التخطيط المركزي بصورة مفاجئة، وخفض الإنفاق الحكومي، وانهارت قنوات الإنتاج، والتسويق، والتوزيع. ويحتاج القطاع بصورة ملحة إلى الإصلاح المؤسسي لتشجيع الاستثمار وتيسير وصول صغار المزارعين إلى الأسواق، وإمدادات المدخلات والتمويل، والمساعدة التقنية. ويتسم الفقر الريفي بالحدة وسعة الانتشار في صفوف المزارعين في المناطق المرتفعة والجبلية، وكاسبي الأجور الريفيين، ونساء الريف، والعجائز، والأقليات الإثنية. وتضم الاستراتيجية المقترحة للصندوق للحد من الفقر الريفي ستة موضوعات هي:

- تعزيز القدرة المؤسسية؛
- إنشاء أسواق للزراعة؛

- النهوض بالقدرة الإنتاجية الزراعية؛
- الاستثمار في الاقتصاد الريفي غير الزراعي؛
- تحسين إدارة الموارد الطبيعية؛
- تطوير الخدمات المالية الريفية.

302 - وأعـرب المشاركون عن تقديرهم لإتاحة الفرصة لمناقشة الاستراتيجية الإقليمية مع موظفي الصندوق. وكان هناك تأييد قوي للاستراتيجية المقترحة للصندوق، ولاسيما التركيز على المناطق الجبلية، وتجميع الأراضي، والخدمات المالية الريفية، والوصول إلى الأسواق، والروابط مع القطاع الخاص.

303 - وجـرى التأكيد على أن، على الصندوق وغيره من الجهات المانحة الثنائية ومتعددة الأطراف التعاون بصورة وثـيقة فـي ميدان حوار السياسات. وحث الاجتماع الصندوق على استطلاع الفرص للتعاون مع المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير والبنك الدولي لاستحداث شركات تسويق صغيرة ومتوسطة وروابط مع القطاع الخاص.

أفريقيا الشرقية والجنوبية

304 - يتطلـب تحدي الحد من الفقر في أفريقيا الشرقية والجنوبية اهتماما عاجلا على وجه الخصوص، فهي الإقليم الأكـثر حاجة إلى الجهود والأشد معاناة من بطء التقدم. وتعتبر القضايا الريفية والزراعية عناصر مركزية في مشكلة الفقر. وهناك أربعة اتجاهات لاستراتيجية الصندوق في الإقليم وهي:

- تعزيز قدرة المزارعين الفقراء على الوصول إلى الأسواق وتعزيز العلاقات مع القطاع الخاص؛
- تعزيز قدرة المزارعين على الوصول إلى موارد الأراضي والمياه والتحكم فيها؛
- تنظيم الخدمات المالية للادخار، والاستثمار والتصدي للأزمات؛
- تطوير التكنولوجيا والمعلومات لتمكين الفقراء من زراعة المحاصيل وتسويق منتجاتهم.

305 - جرى تسليط الضوء على القضايا التالية:

- أهمية نظم حيازة الأراضي التي تكفل الأمن، وتشتمل على الإرث، وتتيح استخدام الأراضي كضمان؛
- القدرات الكامنة الهائلة لزيادة الإنتاج عن طريق توسيع الرقعة المروية؛
- الـدور الحاسـم الـذي يضطلع به التمويل الريفي في الاستثمار الزراعي، وقد تم التأكيد على قيمة دعم الصندوق لتولي المؤسسات غير المالية مهمة تسليم الخدمات المالية؛
- أهمـية ضـمان قدرة المنتجين على الوصول إلى الأسواق المحلية والدولية عبر النهوض بالنقل الريفي، وتوفير معلومات سوقية أفضل، وترويج التجهيز المحلي.

306 - وطرحـت بعـض الـنقاط المهمة التي لقيت الإهمال حتى الآن بشأن النطاق الهائل لمشكلة مرض الإيدز في أفريقيا الشرقية والجنوبية.

- لـيس الإيدز بالمشكلة الصحية فحسب، ومن ثم فإن تصدي القطاع الصحي وحده للجائحة سيكون ذا أثر محدود.
- يعجل الفقر بوتيرة تفشي مرض الإيدز.
- يمكن معالجة أمر الجائحة على الوجه الأمثل عبر جهود التنمية الريفية التي تشتمل على الحد من الفوارق بين الجنسين، والتعليم، والتمكين المجتمعي، وزيادة الدخول.
- وطرح اقتراح بأن ينظر الصندوق في أمر إعداد مشروعات تتمحور حول مرض الإيدز، وإعادة صياغة برنامجه القائم للتركيز على هذه المسألة، واعتماد الحد من معدلات الإصابة بالإيدز كمقياس للنجاح.

307 - وفيما يتصل بالسياسات والمؤسسات، كان هناك توافق على الأهمية الأساسية للإحساس بالملكية والالتزام على المستوى المحلي كشرط مسبق لتحقيق النمو الاقتصادي المستند إلى الزراعة. وتتبدى الإدارة والقيادة السياسية الضرورية أكثر فأكثر، ومن الواجب أن تترافق بخطوات لتعزيز قدرة المجتمعات المحلية الريفية والنساء كعوامل للتغيير، وكذلك لإضفاء اللامركزية على المؤسسات الحكومية ومؤسسات الخدمات. وكانت هناك دعوات قوية لإرساء علاقات شراكة مع الجهات المانحة تتجاوز نطاق تمويل التنمية، ولإدراك أن الحاجة تدعو إلى مثل هذه العلاقات ضمن أطر السياسات الحكومية.

أمريكا اللاتينية والكاريبي

308 - ساند المشاركون الاستراتيجية الإقليمية، مع الإدلاء بالملاحظات التالية:

- يشكل الفقر الريفي أحد التحديات الرئيسية في الإقليم، غير أنه غالبا ما يلقى الإهمال لأن السياسات تمنح الأولوية عادة للقطاعات الأخرى من الاقتصاد. وللصندوق دور هام في تغيير هذا الموقف.
- تخلف العولمة في الغالب أثرا سلبيا على فقراء الريف؛ ولا تتم الاستفادة على النحو الأكمل من الفرص المتأتية منها. وعلى الصندوق أن يكيف استراتيجيته لمواجهة هذه التحديات بالشراكة مع المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وبرنامج الأغذية العالمي.
- على الصندوق أن يستحدث أدوات جديدة للحد من الفقر. ولقي الطابع الابتكاري للعديد من المشروعات تأييدا قويا، غير أن من الواجب تنفيذ الابتكارات عبر نهج جديدة مثل تقديم القروض مباشرة إلى طائفة من المؤسسات عوضا عن تقديم القروض للحكومات المركزية فحسب.
- شرعت العديد من حكومات الإقليم في تطبيق اللامركزية؛ وعلى الصندوق أن يتعاون قدر المستطاع مع المؤسسات المحلية والإقليمية الجديدة.
- على الخدمات الموفرة عبر المشروعات أن تراعي تنوع سكان الريف وأن تستجيب لاحتياجاتهم وطلباتهم. وكان هناك تأييد لجهود الصندوق الرائدة في ميدان تعميم الاهتمام بقضايا التمايز بين الجنسين.
- توفر الاستراتيجية دليل مفيد لعمل الصندوق في الإقليم، غير أنها ما تزال بحاجة إلى تحويلها إلى خطة عمل ذات أهداف للسنوات اللاحقة. ومن الواجب تقييم تنفيذ هذه الخطة دوريا.
- طرحت دعوات إلى إجراء المزيد من التحليل للحواجز التجارية، ولاسيما الإعانات الزراعية في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وأثر الأزمة المالية على فقراء الريف.

الشرق الأدنى وشمال أفريقيا

309 - شـــهدت المـــائدة المستديرة بشأن الشرق الأدنى وشمال أفريقيا تقديرا إجماعيا للاستراتيجية المقترحة وموافقة على أهدافها ونهجها. وجرى التأكيد على أن التحدي الحقيقي يكمن في التنفيذ.

310 - وتعالج الاستراتيجية الإقليمية نوعين من العوائق:

- عوائق الموارد الطبيعية: هشاشة قاعدة الأراضي؛ وتدهور خصوبة التربة، وقلة الموارد المائية، وتكرر موجات الجفاف والفيضانات؛
- العوائـــق المؤسســـية: الـــتوزيع غير المتكافئ للأراضي، وعدم ضمان حيازة الأراضي، والإدارة غير المستدامة للموارد المشتركة، وضعف الاستثمارات الحالية في المرافق الأساسية المادية والاجتماعية في المناطق الريفية، والافتقار إلى المنظمات القاعدية والمدنية.

311 - وتركز الاستراتيجية المقترحة للحد من الفقر الريفي في الإقليم على أربعة موضوعات:

- تمكين فقراء الريف؛
- تنويع الدخل؛
- الوصول المتكافئ إلى الموارد للرجال والنساء؛
- إدارة الموارد الطبيعية.

312 - وجرى التأكيد على الأولويات التالية:

- بناء علاقات الشراكة بين بلدان الإقليم لقيادة عملية التنسيق؛
- استخدام النهج التشاركية؛
- منح الأولوية لدور المرأة الريفية على مختلف الأصعدة؛
- الإقرار بأهمية الوصول إلى الأسواق الإقليمية والدولية كعامل من عوامل الحد من الفقر؛
- الإقرار بأهمية التقانة الزراعية، والإرشاد، والتعليم في صفوف سكان الريف، ولاسيما النساء؛
- النهوض بإدارة الموارد الطبيعية لضمان استدامة التنمية؛
- زيادة نصيب الإقليم من قروض الصندوق ومنحه؛
- إدراك أن الأثـــر الســـلبي للإعانـــات الزراعية في البلدان الصناعية يشكل عائقا هاما في وجه الأنشطة المستدامة اقتصاديا للإنتاج والتسويق الزراعيين في قطاع صغار المزارعين.

أفريقيا الغربية والوسطى

313 - يتســـم الفقـــر فـــي أفريقـــيا الغربية والوسطى بطابع ريفي كاسح؛ إذ يعيش نسبة 75% تقريبا من الفقراء في المـــناطق الريفية. وتدعو الحاجة إلى النظر إلى الفقر في سياق التحولات السريعة في الإقليم التي شهدها العقد الماضي ســـواء أكانـــت سياســـية، أو اجتماعـــية، أو اقتصـــادية، أو ديموغرافية، أو بيئية. واستنادا إلى الدروس المستفادة فإن لاســـتراتيجية الصـــندوق للحـــد من الفقر الريفي في الإقليم أربعة أهداف تتصل بالرصيد البشري والتنظيم الاجتماعي،

والقدرة الإنتاجية للموارد الطبيعية، وتوليد الدخل، وهشاشة الأوضاع، إلى جانب ثلاثة موضوعات عامة تتعلق بالمساواة بين الجنسين، وتوسيع المشاركة، والاستفادة من المعارف المحلية.

314 - وتنفيذا لمهمة الصندوق في تمكين الفقراء من التغلب على الفقر، فإن الشعبة تزمع تعزيز الأثر الحفزي لبرامجها، وتوسيع دوره في حوار السياسات، والنهوض بتقاسم المعلومات.

315 - وقد أيد المشاركون الاستراتيجية ورحبوا بالتركيز على ما يلي:

- تطوير القدرات المحلية عبر مساندة المبادرات اللامركزية وتعزيز منظمات المزارعين؛
- السعي لإرساء التكامل مع المبادرات الإقليمية مثل مبادرة الشراكة الجديدة للتنمية الأفريقية؛
- التضافر بين الأهداف، ولاسيما الصلات بين الاستثمار في ميادين الصحة والتعليم، وبين الزراعة والأنشطة المدرة للدخل؛
- منح الأولوية للاستثمار في ميدان النهوض بأوضاع المرأة.

316 - وجرت الإشارة إلى الدور الرئيسي للقطاع الخاص، مع التحذير في الوقت ذاته من أن ذلك ليس بالبلسم الشافي لمشكلات التنمية الزراعية، إذ أن استثمارات هذا القطاع تقتصر في الغالب على المحاصيل التصديرية وعلى مناطق الإنتاج التي يتيسر الوصول إليها.

317 - وأكد المشاركون أهمية المجالات التالية للحد من الفقر الريفي:

- تسويق المنتجات والمدخلات الزراعية؛
- الزراعة شبه الحضرية؛
- الاتصالات والمرافق الأساسية الريفية؛
- مكافحة الآفات؛
- التنمية التعاونية، والري ضيق النطاق، ومكافحة الملاريا عوضا عن التركيز الحصري على مرض الإيدز.

318 - وأخيرا جرى التأكيد على أن للصندوق دورا بارزا في إيضاح أهمية القطاع الزراعي والريفي للجهات الشريكة المانحة التي منحته اهتماما أقل في السنوات الأخيرة فيما يتصل بالحد من الفقر.

الفصل الثالث

جيم – بيانات عامة أخرى للمحافظين

بيان المحافظ الممثل
لجمهورية بنين

سيدي الرئيس،
سيدي رئيس الصندوق،
سيداتي وسادتي المحافظات والمحافظين،
سادتي أعضاء مجلس المحافظين،
أصحاب السعادة الضيوف الكرام والمراقبون،
سيداتي سادتي،

اســمحوا لي، سيدي الرئيس، أن أعرب في البداية باسم حكومة وشعب بنين عن أصدق أماني بخالص الصفاء وموفور الصحة لكم ولأفراد أسرتكم وجميع مساعديكم في سنة 2002.

لقــد مضى عام على توليكم منصبكم على رأس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وما اتخذتوه من مبادرات أولــى ســواء أكانت لمصلحة بلدي أم تجاه جميع بلدان المنطقة التي انتمي إليها يبشر بكونك ستجعل الوفاء بالتزاماتكم التــي قطعت إبان انتخابكم بين أوكد الأولويات خلال ولايتكم في سبيل ترسيخ روح الوفاق والتضامن التي تميز هيئتنا على الدوام.

بل إن الموضوع الذي اختير لأعمال الدورة الخامسة والعشرين لمجلسنا لخير شاهد على حرصكم على إيجاد حــل مرض لواحد من أهم العوائق التي تحول دون تنمية طاقات الإبداع في ريف بلادنا، ألا وهو مشكلة تمويل نشاط سكان الريف.

فالتمويل الريفي الذي يعد أحد العوامل الحاسمة في سبيل دعم أنشطة المجال الزراعي هو أحد الهموم الأساسية لحكومــة بلادي التي تعهدت في نطاق تنفيذ السياسة الزراعية الجديدة التي اعتمدتها في يوليو/تموز 2001 بصوغ عدد من خطط العمل يتبوأ ضمنها تمويل المناطق الريفية مكانة مرموقة.

ووجاهة اختيار هذا الموضوع غنية عن البيان، فكيف السبيل إلى مساعدة المناطق الريفية على تحسين قدراته وتفتــيق طاقاتــه إن هو لم يتح له الوصول إلى الابتكارت التكنولوجية؟ وكيف نحسن إنتاجية الزراعة إذا ما تعذر على المنتج الحصول على مستلزمات الإنتاج بل على مجموع عوامل التحسين المتاحة؟

إن بنيــن حريص أشد الحرص على خيار إنشاء آلية ملائمة لتمويل تنمية المناطق الريفية وعازم على الإفادة القصــوى من النظم المالية اللامركزية ومنها رابطات الخدمات المالية التي يدعمها الصندوق والتي تبشر بإمكان إيتاء ســكان المــناطق الريفــية وســائل ناجعة للمفاوضة ولتحصيل ما يحتاجون من موارد مناسبة في سبيل ضمان التنمية المستدامة لأنشطتهم.

ومـــن دواعي الاستبشار باهتمام الصندوق بمشكلة تمويل المناطق الريفية تجديد التعبير عن استعداد الصندوق بالقـــيام بأعمـــال على غرار ما كان قام به في إطار مبادرة تخفيف عبء الدين عن الدول الفقيرة المثقلة بالديون وفي مجـــال مكافحـــة الفقر من خلال الندوة الإقليمية حول استراتيجية تخفيف وطأة الفقر من أجل صوغ وتنفيذ استراتيجية دائمة ناجعة لتذليل تلك العقبة الكأداء المتمثلة في تمويل التنمية في المناطق الريفية بما يتيح التفتق الحق لطاقات السكان.

وكما تعلمون فإن نجاح استراتيجية تخفيف وطأة الفقر رهين بما عسى أن يقدم من حلول لتذليل تلك العقبة، ولا ريـــب أن بلـــدي لن يدخر أي جهد في سبيل الإسهام في هذا المسعى بقسطه المتواضع مع الأمل في أن يقدم الصندوق للأعضاء كما عهدناه الدعم اللازم من أجل إرساء نظم باقية لتمويل المناطق الريفية في بلداننا.

وبينيـــن على يقين من وجاهة اختيار موضوع مداولاتنا، وهو يمثل باعتبار التحديات الهامة المطروحة عاملا حاسما في سبيل تحقيق ما رسمنا من أهداف.

سيدي الرئيس،

وبعد فإني أود الإعراب باسم حكومة بنين وشعبه عن شكرنا لإدارة الصندوق على مبادرتها الحميدة لمصلحة بلـــدي بمواصلة دعم هيئتكم لجهود حكومتي في مجال مكافحة الفقر وعلى تقليص حجم ديوننا في إطار مبادرة تخفيف عبء الدين عن الدول الفقيرة المثقلة بالديون، وهي مبادرة يضطلع الصندوق فيها بدور رائد.

إن ما أحرزه الصندوق من تقدم في إطار تنفيذ خطة العمل للسنوات 2000-2002 ليبشر بإتاحة ظروف أفضل لـــتحديد المشـــاريع والبرامج وصياغتها ومتابعتها بما من شأنه أن يجعل أهدافها أوثق صلة بالسياسات والاستراتيجيات الوطنـــية. وسيكون التحدي المطروح في الأعوام المقبلة التنفيذ الرصين لمختلف التوصيات لاسيما تلك المتصلة بتعزيز الحوار بين الصندوق والدول بشأن السياسات الوطنية وتحسين أداء المشاريع ووقعها كي يتسنى للصندوق المواءمة بين منهجه في العمل والفئات المصطفات التي يقصد إلى خدمتها من خلال ما يدعم من أعمال.

ولا بـــد فـــي هذا الإطار من تعزيز حضور الصندوق في الميدان من خلال مديري الحافظات الإدارية الذين ينبغـــي لهـــم أن يكونـــوا بمـــثابة المحرك الدافع لكل أعمال التشاور ليس في مستوى المشروع الواحد فحسب بل بين المشاريع أيضا ومع سائر الشركاء حتى يتسنى للدول الأعضاء الاضطلاع بدورها التنسيقي على خير ما يرام في سبيل ضمان أنسب الظروف لا لمعرفة الصندوق فحسب بل ولدمج رؤيته في السياسات والاستراتيجيات الوطنية.

لقـــد أوتي الصندوق الوسائل والقدرات اللازمة لبلوغ هذه الغاية، لذلك آمل أن تتخذ التدابير المؤازرة لتيسير تنفـــيذ مختلف التوصيات التي تهدف إلى تزويد الفقراء من السكان بوسائل الحوار والمفاوضة في سبيل تحسين ظروف عيشهم على نحو دائم.

عاش التعاون الدولي؛ عاش الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

ولكم الشكر.

بيان المحافظ الممثل
لبوركينا فاسو

سيدي رئيس المجلس،
سيدتي وسادتي المحافظات والمحافظين،
سيدي رئيس الصندوق،
أصحاب السعادة الضيوف الكرام والمراقبون،
سيداتي سادتي،

باســم وفد بوركينا فاسو يسرني أن أراك تترأس أعمال الدورة الخامسة والعشرين لمجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وأن أقدم لك تهانينا على ذلك.

واسمح لي من بعد بتجديد أمانينا للسيد لينارت بوغه رئيس الصندوق وهو يشهد أول دورة للمجلس في عهده، وإنــي لأنــتهز هــذه الفرصــة للإشادة بما جاء به الرئيس الجديد من ابتكارات ومبادرات ولم يكد يمر عام على توليه منصبه. ومما نذكر له بالخصوص وفاءه بما كان قد قطع على نفسه من عهود منذ عام، إبان انتخابه.

لقــد كانت التحديات العديدة التي يواجهها المجتمع الدولي إزاء ازدياد افتقار جموع غفيرة من سكان المعمورة هــي الداعي إلى اختيار موضوع "البعد الريفي في تمويل التنمية" محورا للدورة الحالية تمهيدا لمؤتمر مكسيكو المزمع عقده في الشهر القادم حول تمويل التنمية. وإن اختيار هذا الموضوع، ونعم الاختيار، وتنظيم نقاش حي وموائد مستديرة ذات صــبغة إقليمــية، لهما عربون نهج حثيث يتجاوز مألوف الخطب فيتيح طرح القضايا طرحا عمليا واقتراح مسالك للعمــل الملموس في سبيل مكافحة الفقر في الريف على أساس استراتيجيات إقليمية وشبه إقليمية. فلا يجب لخفض عدد الأشــخاص الذين يعيشون دون حد الفقر بنسبة النصف بحلول عام 2015 أن يكون مجرد شعار تردد صداه المؤتمرات من قمة إلى أخرى.

إنــنا نرى الصندوق يقدم القدوة الحسنة في حين ما فتئت الاستثمارات في قطاع الزراعة تتضاءل ؛ فالتحالف الشعبي للقضاء على الجوع والفقر وتوالي عمليات تجديد موارد الصندوق (علما بأن بوركينا فاسو تؤيد القرار الخاص بالــتجديد الســادس) وتوجيه العناية إلى النساء وفقراء الريف والاهتمام بمسألة ملكية الأرض واختيار التمويل الصغير جميعها بوادر تنبئ بأن الصندوق قد اختار سواء السبيل.

ولــن يفوتنــي التعبــير عن امتنان بوركينا فاسو لمبادرة تخفيف عبء الدين عن الدول الفقيرة المثقلة بالديون والمــبادرة المعــززة، وقــد كان بلدي من أول البلاد المستفيدة منها، إذ يتيح هذا التخفيف الهام لعبء الدين من خلال اســتراتيجية مكافحــة الفقــر فــي بوركينا فاسو تلبية حاجات السكان، وهي كثيرة، لاسيما في مجالات التربية والتعليم والصحة والتغذية والماء الصالح للشرب.

أما الآلية العالمية لمكافحة التصحر، ويسرنا أن يؤويها الصندوق ، فهي حرية بمزيد الدعم من جانب الشركاء فـــي التنمـــية إذ لا سبيل إلى كسب أي معركة ضد الفقر ما بقي الجفاف والضغط على الموارد الطبيعية يهددان بالعقم مساحات شاسعة مأهولة بالسكان.

وجمهورية بوركينا فاسو تؤكد عزمها حكومة وشعبا على قهر شظف العيش؛ لذلك قرر الرئيس بليز كامباوري تخصـــيص 34 مليارا من الفرنكات الإفريقية خلال خمس سنوات للتمويل الأساسي للزراعة، كما شرع في تنفيذ سياسة حازمة في المجالين الزراعي والتجاري.

وبوركيـــنا فاسو إلى جانب سائر دول القارة مؤمنة بالمبادرة الإفريقية الجديدة المسماة مبادرة الشراكة الجديدة مـــن أجل التنمية في إفريقيا ؛ لكن هذه المبادرة لن يكتب لها النجاح لاسيما قسمها الزراعي ما لم تضطلع الدول الغنية بدورها.

وشكرا.

بيان المحافظ الممثل
لجمهورية الصين الشعبية

السيد رئيس المجلس،
السيد رئيس الصندوق،
السادة المندوبون الموقرون،

إنـــه لشرف عظيم لي أن أرأس وفد الصين إلى الدورة الخامسة والعشرين لمجلس محافظي الصندوق. ونيابة عـــن حكومة الصين والوفد الصيني، أود أن أقدم تحياتي الخالصة وأمنياتي الطيبة لكم، سيدي رئيس المجلس، وسيدي رئـــيس الصندوق، وإلى أصدقائنا من الصندوق ومن منظمات الأمم المتحدة الأخرى، وإلى المندوبين الآخرين. كما أود أن أنتهز هذه الفرصة لأتمنى لدورة مجلس المحافظين هذه كل النجاح.

إن الصـــندوق الدولي للتنمية الزراعية – باعتباره منظمة دولية تكرس جهودها لتخفيف وطأة الفقر والجوع – ســـاهم بصـــورة إيجابـــية طوال العقدين الأخيرين في دعم تنمية الاقتصاد الريفي وتحسين إنتاج المزارعين وظروف معيشـــتهم فـــي المناطق الفقيرة من العالم النامي. وباسم الحكومة الصينية والوفد والصيني أود بناء على ذلك أن أعرب عن تقديرنا للصندوق على جهوده الرائعة وعمله الفعال.

إنـــنا مازلنا نواجه ونحن على أعتاب قرن جديد – نفس التحديات العالمية الخطيرة التي يمثلها الفقر والجوع. فلابـــد لجمـــيع الحكومـــات، والمنظمات الدولية وغيرها من المنظمات في المجتمع الدولي الملتزمة بتخفيف وطأة الفقر والجـــوع أن تضـــاعف من جهودها لتحقيق هذا الهدف. ونظرا للدور الخاص الذي يلعبه الصندوق في تلبية احتياجات فقراء الريف، فلابد له أن يزيد من استثماراته في المناطق الفقيرة في مختلف أنحاء العالم من أجل تحسين إنتاجية فقراء العـــالم وظـــروفهم المعيشية، وتشجيع التنمية المستدامة والمستقرة في تلك المناطق. ولهذا الغرض، فإننا نأمل أن تزيد جمـــيع الأطراف المعنية من دعمها لتجديد موارد الصندوق، بحيث تزداد قوة الأدوات التي يستخدمها الصندوق لتخفيف وطـــأة الفقـــر. لقـــد ألزمـــت الحكومة الصينية نفسها بالتبرع بعشرة ملايين دولار أمريكي في التجديد الخامس لموارد الصندوق. وهي بذلك تظهر الأهمية البالغة التي تعلقها على عمل الصندوق. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الحكومة الصينية تـــنوي – فـــي حالة توافر الموارد – أن تعطي نفس الاهتمام الجاد لتبرعها للتجديد السادس لموارد الصندوق. كما أننا نأمل أن تستجيب الدول الأعضاء الأخرى بصورة إيجابية وبقدر أكبر من المرونة إلى تجديد موارد الصندوق. كما نأمل أن يسعى الصندوق إلى البحث عن موارد إضافية لتجديده السادس.

لقـــد استطاعت المناطق الفقيرة في الصين أن تحقق تقدما ملموسا بعد عشرين عاما من الإصلاح. فقد تحسنت حالة الفقر في المناطق الريفية تحسنا كبيرا، وانخفض بصورة ملموسة عدد السكان الذين يعيشون في ظل الفقر. ورغم ذلـــك، فمازالت هناك مجموعات من السكان في بعض المناطق ستظل تعيش في ظروف الفقر لسنوات قادمة. ورغم أن أعـــداد هؤلاء العاجزين عن تلبية احتياجاتهم الأساسية ليست كبيرة، فمازال أمامنا طريق طويل قبل أن نتمكن من حل مشـــكلاتهم بصـــورة دائمة. وهناك مجموعات أخرى استطاعت أن تحرر نفسها من اسر الفقر، ولكنها لا تملك موارد يمكنها الاعتماد عليها في معيشتها، حيث لم يطرأ تغيير جذري على ظروف إنتاجها وحياتها. ولا شك أن الحيلولة دون انـــزلاقها مـــرة أخرى إلى ظروف الفقر، مهمة صعبة. فحتى هؤلاء الذين ليسوا فقراء ولكنهم يعيشون عيشة الكفاف،

علـيهم أن يـبذلوا المـزيد من الجهد لكي يحسنوا من مستوى معيشتهم. فإحداث تغيير كامل في الظروف الاجتماعية والاقتصادية في تلك المناطق وتضييق الفجوة بين مختلف الأقاليم، مهمة تستغرق وقتا طويلا. ولذا فإن الحكومة الصينية سـتتخذ الإجـراءات التالية لمواصلة جهودها من أجل تخفيف وطأة الفقر: أولا، سنتمسك بمبدأ تخفيف وطأة الفقر عن طريق التنمية المتكاملة والكلية والمستدامة. وثانيا، سنجعل من هؤلاء الذين يعانون من الفقر المطلق هدفا له أولويته في جهودنـا مـن أجـل تخفيف وطأة الفقر، مع اتخاذ تدابير لمساعدة الفقراء على زيادة دخلهم ومواصلة تحسين ظروف إنـتاجهم وحـياتهم، بهدف تدعيم إنجازاتهم. وسوف تعطى الأولية إلى تلك المناطق التي تسكنها مجموعات عرقية في وسط الصين وغربها، والمناطق الحدودية، والمناطق المحرومة، حيث يشكل الفقراء نسبة كبيرة إلى حد ما من السكان. وثالـثا، سـوف نركـز في هذه الجهود على تنمية المحاصيل والثروة الحيوانية. وفي نفس الوقت سوف نشجع ميكنة الـزراعة فـي هذه المناطق، مع تحسين البنى الأساسية، وزيادة فرص الحصول على التكنولوجيا، والارتفاع بمستوى تعلـيم الفقراء، باعتبارهم الأدوات الأساسية في تخفيف وطأة الفقر. ورابعا، سوف ننفذ سياسات لتحسين إدارة الموارد المالية الحكومية وتطوير التعاون الدولي في تلك المناطق بهدف ضمان تشجيع أنشطة تخفيف وطأة الفقر.

لقـد كان الصندوق الدولي للتنمية الزراعية هو أول منظمة تمويلية دولية تستثمر في الصين. وحتى الآن، قدم الصندوق دعمه لستة عشر مشروعا في الصين بتكاليف إجمالية وصلت إلى 400 مليون دولار أمريكي تقريبا. ونفذت جميع هذه المشروعات بصورة سهلة، ولعبت دورا إيجابيا في تشجيع تنمية المناطق الفقيرة في الصين. وبهذه المناسبة، أود أن أعـرب عن شكري الخالص للصندوق، والدول الأعضاء فيه، والمنظمات الدولية لدعمها الكريم لتنمية الزراعة والمـناطق الفقيرة في الصين. وبالإضافة إلى ذلك، فإنني آمل أن يقدم الصندوق والأطراف الأخرى المعنية المزيد من الدعم للصين في جهودها من أجل تخفيف وطأة الفقر، بتنفيذ المزيد من المشروعات في الصين. فسوف يساهم ذلك في مواصلة الجهود الرامية إلى الحد من الفقر، كما سيساعدنا في الإبقاء على إنجازاتنا ومواصلة التنمية في تلك المناطق.

إن الحكومة الصينية والشعب الصيني يتمتعان بعلاقات ودية متعاونة مع الصندوق والدول الأعضاء فيه، ومع المـنظمات الدولية الأخرى، وهما يأملان بإخلاص أن يستمر هذا التعاون الفعال في القرن الحادي والعشرين. كما أننا نأمل أن نواصل عملنا معا في المساهمة بالصورة الملائمة في تخفيف وطأة الفقر والجوع في مختلف أنحاء العالم، وأن نسرع بخطوات التنمية الزراعية والريفية في جميع أقطار العالم.

وشكرا لكم سيدي الرئيس.

بيان المحافظ الممثل
لجمهورية ألمانيا الاتحادية

سيدي الرئيس،

خـــلال شـــهر واحد سوف يجتمع رؤساء دول وحكومات في مؤتمر دولي لتمويل التنمية يعقد بمدينة مونتيري بالمكســيك، للاتفـــاق على شراكة جديدة بين دول العالم. ولابد أن يأخذ ذلك أساسا شكل ائتلاف لمحاربة الفقر، وهو ما ســيحدث بالفعل. وسوف يبرز اجتماع مونتيري قضايا الأمن الغذائي والتنمية الريفية كمجالات مهمة للعمل. وبالتوازي مع هذا الاجتماع، سوف تعقد منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأغذية العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعـــية جولـــة من المحادثات مع كبار رجال السياسة والخبراء، بهدف صياغة شراكة جديدة بين الريف والحضر، لـــتدعم مـــثل هـــذا الائـــتلاف لمحاربة الفقر. فليس هناك طريق سوى توزيع الفرص بصورة أكثر عدلا بين المناطق الحضرية والريفية بمحاربة الفقر (وهو فقر ريفي أساسا) بالصورة الفعالة التي يريدها المجتمع الدولي ولضمان التنمية المستدامة.

ولقـــد واصل الصندوق تحت رياستكم – يا سيد بوغه – سيرة باتجاه ترسيخ نفسه كمؤسسة لها خبرتها الكبيرة بالتنمية الريفية.

لقـــد توليت مهام منصبك في ظروف صعبة بالنسبة للصندوق. ولقد فعلت ألمانيا كل ما في وسعيها لمساندكم، وستواصل ذلك في المستقبل.

والجهـــود التـــي بذلها الصندوق حتى الآن لتنفيذ خطة عمله، كانت مشجعة بشكل خاص. والصندوق لم يحقق هدفـــه كاملا حتى الآن. فمازال هناك متسع للاستفادة من الخبرة المكتسبة من التقييمات السابقة في عمل الصندوق، عن طريق الإدارة المكثفة للمعرفة. ونحن نتطلع إلى التقييم الخارجي المقبل، ونأمل أن يوثق التحسينات الدائمة التي أدخلتها مشروعات الصندوق على حياة سكان الريف، ومشورة الخبراء التي قدمها الصندوق إلى الحكومات والسلطات المحلية. فمن شأن ذلك أن يساعد على إبراز الخبرات المتخصصة للصندوق، وأن يجعل من الصندوق شريكا أكثر أهمية بالنسبة للمؤسسات الأخرى، مثل البنك الدولي ومصارف التنمية الإقليمية.

إنـــنا نرحـــب بالإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2002-2006، وهو الإطار الذي أعاد فيه الصندوق تحديد أهدافـــه، بإقامة هذه الأهداف على الأهداف الإنمائية للألفية. وأصبح كل شئ يتوقف الآن على الخطوات الملموسة التي ســـتتخذ باتجاه تنفيذ هذه الأهداف، وتقسيم المهام مع المؤسسات الإنمائية الأخرى، وعلى الأخص تلك التي توجد مقارها في روما.

في أول سنة لكم في منصبكم، نجحتم في استكمال التجديد الخامس لموارد الصندوق. وأهنئكم على هذا النجاح إذا كـــان ذلـــك قد تحقق بعد مفاوضات مطولة، فإنه يثبت أن المجتمع الدولي يقدر الصندوق باعتباره شريكا له أهميته الخاصـــة في تخفيف وطأة الفقر الريفي. إننا جميعا، بمن فينا أنت وموظفيك، ينبغي أن نشعر بامتنان خاص للمساهمات المالـــية الكبيرة التي قدمها العديد من البلدان النامية في هذا التجديد لموارد الصندوق. وبالإضافة إلى مساهمة ألمانيا في

الـــتجديد الخامس، فإنها قدمت ثمانية ملايين دولار أمريكي إضافية لمساعدة الصندوق في القيام بدوره في مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ونحن على ثقة من أن هذه الأموال سوف تستخدم بصورة جيدة.

إن التجديد الخامس لموارد الصندوق لم يسفر عن الحجم الذي كنا نأمله لهذه الموارد. ولذا فإننا يجب أن نكفل معـــا سياسة صارمة لإدارة المخاطر عند استثمار هذه الأموال. فوجود خطة سليمة لهذا الغرض أمرا مهم أيضا لنجاح المفاوضات الخاصة بالتجديد السادس، والتي سنبدأ فيها هذه الأيام.

لقـــد بينـــت ألمانيا في برنامج عملها لعام 2015، الكيفية التي تنوي بها المساعدة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وعلى الأخص تلك المتعلقة بتخفيض حالات الفقر إلى النصف. وفي هذه الجهود، سوف نسعى إلى العمل بصورة أوثق مع الصندوق.

ولكـــي تحقـــق الأهداف الإنمائية للألفية، لابد لنا أن نتيح للبلدان النامية بالذات فرصا أفضل لدخول منتجاتها الزراعـــية إلى الأسواق. وفي جانب العرض، سوف نحتاج إلى خبرة الصندوق لمساعدة هذه البلدان في تنمية إمكانياتها التصديرية، وتوسيع فرص العمل المتوافرة في المناطق الريفية في الصناعات السابقة واللاحقة.

وفـــي ضـــوء مؤتمر مونتيري ومؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة المقرر عقده في جوهانسبرغ بجنوب أفريقيا، فإن دعم الصندوق يلقى ترحيبا بالغا، بل أنه أمر حيوي من أجل تحقيق التنمية المستدامة للجميع.

وشكرا.

بيان القائم بأعمال المحافظ
الممثل للمملكة الأردنية الهاشمية

السيد الرئيس،
السيد رئيس الصندوق،
السادة المحافظون،
السيدات والسادة،

أرجو أن أتهز هذه الفرصة لأتقدم باسمي وباسم وفد بلادي بالتهنئة الحارة لمعاليكم على اختياركم رئيسا للمجلس، كما أهنئ نائبيكم على ثقة مجلس المحافظين.

يعاني القطاع الزراعي في الأردن من محددات رئيسية تؤثر على نموه، وتضعف من قدرة المزارع على رفع إنتاجيته الزراعية، حيث أن محدودية الأراضي القابلة للزراعة وشح الموارد المائية تمثل عناصر تحد رئيسية للسياسات الزراعية. وفي الوقت الذي يتواصل فيه الأردن تعبئة قدراته الذاتية للسياسات الزراعية، وفي الوقت الذي يتواصل فيه الأردن تعبئة قدراته الذاتية وتطوير وتنمية قطاعه الزراعي فإنه لم يغفل الجوانب الاجتماعية المترتبة على السياسات الاقتصادية العالمية والتي ينعكس تأثيرها المباشر على الفقراء ومحدودي الدخل.

لقد أسهم برنامج التصحيح الهيكلي وسياسة التثبيت الذي نفذته الحكومات الأردنية في تحقيق الاستقرار المالي والنقدي في الأردن، حيث أدى تطبيق البرنامج إلى تحقيق نتائج إيجابية على المستوى الكلي تمثلت في استقرار سعر صرف العملة الوطنية، وتخفيض كبير في معدلات التضخم، وتخفيض العجز في ميزان المدفوعات والموازنة العامة، وتخفيض حجم وأعباء الدين الخارجي وزيادة الاحتياطي من العملات الأجنبية. غير أنه كان للبرنامج انعكاسات سلبية على بعض الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وخاصة فيما يتصل بتوسع دائرتي الفقر والبطالة، إضافة إلى بعض الأضرار التي لحقت بالقطاع الزراعي مما أثر بشكل كبير على شريحة هامة من سكان الريف والبادية، وفي زيادة حدة مشكلة الفقر.

سيدي الرئيس،

تعلمون معاليكم أن تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية يتطلب توجيه الجهود لتنمية وتطوير الريف والبادية وتعزيز مساهمة القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني، والتخفيف من ظاهرتي الفقر والبطالة. ولتحقيق هذه الأهداف النبيلة فقد عملت الحكومة على تبني سياسة زراعية تتصف بالكفاءة والديمومة والعدالة، وجعلت من أولوياتها تحسين الأمن الغذائي على المستوى الوطني وإدارة واستغلال مصادر الإنتاج المتاحة مع المحافظة على البيئة. وقد أولت الحكومة أهمية كبرى لمشاريع التنمية الزراعية التي تؤدي إلى زيادة المساحات الصالحة للزراعة وزيادة مخزون المياه من خلال تطبيق تقنيات الحصاد المائي.

ولمواجهة مشكلتي الفقر والبطالة، فقد تبنت الحكومة استراتيجية وطنية انبثق عنها برنامج الإنتاجية الاجتماعية والذي بدأ تنفيذه عام 1998 على مرحلتين، تستمر الأولى لمدة أربع سنوات بكلفة 250 مليون دولار. وتستهدف المرحلة الأولى تحقيق الأهداف التالية:

(i) رفع مستوى الدخل للفقراء غير القادرين على العمل من خلال زيادة الدعم النقدي لهم؛

(ii) تحسين الفرص الاقتصادية والاستثمارية للفقراء القادرين على العمل من خلال توفير التمويل لتنمية وتطوير قطاع المشاريع الصغيرة؛

(iii) زيادة الفرص التشغيلية للفقراء القادرين والباحثين عن العمل من خلال إعادة تأهيلهم وتدريبهم ودمجهم في سوق العمل؛

(iv) تطوير البنية التحتية المادية والاجتماعية في المناطق الفقيرة.

وبناء على نتائج المرحلة الأولى فقد ركزت وزارة التخطيط حاليا في المرحلة الثانية من حزمة الأمان الاجتماعي والتي بدأت مع بداية عام 2000 على زيادة الإنتاجية الاجتماعية للفئات الفقيرة بشكل خاص، والمجتمع الأردني بشكل عام، وذلك من خلال تطوير بعض القطاعات الرئيسية كالتعليم والتدريب الفني، والمعلوماتي والتكنولوجي والبنية التحتية وتحسين الإدارة.

وأرجو أن أشير، قبل أن أختتم كلمتي إلى علاقة التعاون الوثيقة بين الأردن والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والتي تعود إلى بداية الثمانينات، والتي كانت ركيزة هامة في تحقيق بعض أهداف السياسة الزراعية في الأردن. فالمساعدات القيمة والقروض التي قدمها الصندوق للأردن والتي تمثلت في تمويل عدد من مشاريع التنمية الزراعية والبنية التحتية لقطاع الزراعة. ساعدت على زيادة دخل الأسر وبخاصة شرائح المجتمع الأكثر فقرا وفي حماية الأراضي الزراعية من التدهور والحفاظ على التربة وزيادة كفاءة استخدام المصادر المائية.

وإنني، وباسم حكومتي، أتقدم بعظيم التقدير لجهود الصندوق تجاه الأردن في هذا المضمار. كما أتقدم بعظيم الشكر والامتنان إلى سعادة رئيس الصندوق السيد ليفارت بوغه وإلى العاملين في الصندوق الذين لا يدخرون جهدا في دعم الجهود الوطنية للدول الأعضاء في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة.

متمنيا للصندوق التقدم والازدهار والنجاح.

بيان المحافظ المناوب الممثل
لجمهورية مالي

السيد الرئيس،
السيد رئيس الصندوق،
السادة المحافظون،
السيدات والسادة،

اسمحوا لي أن أعرب لكم في البداية عن تمنيات أعلى سلطات الدولة والحكومة في مالي بالنجاح في هذه الدورة وفي السنة الجديدة. واسمح لي يا سيدي الرئيس من بعد أن أقدم لك ولأعضاء المكتب تهاني الصادقة بمناسبة انتخابكم الباهر؛ وإنا على يقين من أنكم ستبدون من الاقتدار ما يكفل بلوغ أهداف هذه الدورة.

منذ عام كنا لاحظنا بمرارة خلال الدورة الرابعة والعشرين للمجلس أن التخلف عن دفع حصص التجديد الخامس للموارد وانخفاض مقدار عائدات الاستثمارات سنة 2000 مع الخسائر المترتبة على تقلبات أسعار الصرف عوامل أضرت بمستوى موارد الصندوق فحدت من قدرته على الإقراض في سبيل تمويل البرامج والمشاريع في بلادنا؛ وهذا العام نسجل بشيء من الارتياح موافقة المجلس التنفيذي في دورته الرابعة والسبعين على مبلغ 345.5 من ملايين وحدات حقوق السحب الخاصة أي ما يعادل 450 مليون دولار أمريكي بالقيمة الاسمية لحساب برنامج العمل لسنة 2002 مقابل 394 مليون دولار لسنة 2001، مما يبشر باحتمال تحسن الأوضاع.

وإنا ليحدونا الأمل في هذا السياق في أن لا تكون لتبعات أحداث 11 سبتمبر/ أيلول التي ما فتئنا نعرب عن شجبنا لها سوى انعكاسات محدودة على موارد الصندوق؛ ولابد للصندوق فيما عدا ذلك من اتخاذ إجراءات كفيلة بضمان استثماراته ؛ وإنا لنحث الأعضاء حثا على دفع حصصهم من التجديد الخامس لموارد الصندوق، ومالي سيبذل كل ما في وسعه للوفاء بالتزاماته رغم ما كابدته البلاد من صعاب لاسيما بسبب انخفاض أسعار القطن العالمية وارتفاع تكاليف النفط.

وفي هذا الصدد نرحب بالإجراءات التي اتخذت فيما يخص الاستثمارات بهدف قصر نسبة الأسهم ضمن الحافظة على 10% واعتماد سياسة استثمار جديدة تسمح بتفادي الخسائر الفادحة من قبيل تلك التي تكبدناها مؤخرا.

كما نوافق على ما اتخذ من تدابير في سبيل التمهيد للتجديد السادس للموارد ولاسيما المشاورة المزمع تنظيمها لهذا الغرض والتقويم الخارجي لنتائج أعمال الصندوق وما لها من أثر، وهو تقويم يكتسي أهمية قصوى بالنسبة إلى بلادنا إذ يهمها أن تعرف ما إذا كانت تلك المشاريع والبرامج التي تكلف أموالا طائلة تسهم في تحقيق التنمية ومكافحة الفقر والجوع لفائدة الفقراء من سكان المناطق الريفية، لذلك نتابع التقدم في هذه المسارات ببالغ الاهتمام.

أما استخدام سلطة الالتزام المسبق فإنه يجب أن يكون محل متابعة صارمة، كما يتعين الإبلاغ عنه بانتظام.

ونحيي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ونشجعه على مشاركته في إعادة إعمار أفغانستان، ونناشد المجتمع الدولي أن يتحلى باليقظة والتضامن كي نجنب البشرية تكرر أحداث 11 سبتمبر/ أيلول، ونرحب في هذا السياق بفكرة

إقامة تحالف عالمي لتحرير البشرية من غائلة الجوع والفقر وننوه بالآراء التي أعرب عنها في هذا الشأن فخامة الرئيس أوباسانجو رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية في خطابه أمام مجلسنا.

إن مـــا يشترك الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في السعي إليه بجد من بلوغ الهدف الذي رسمته قمة الألفية الجديـــدة والمتمـــثل فـــي خفض عدد الفقراء والأشخاص المهدد أمنهم الغذائي في البلاد النامية إلى النصف بحلول سنة 2015 لهـــو شأن الساعة والشغل الشاغل أكثر من أي وقت مضى لاسيما بالنسبة إلى البلاد الإفريقية، مما يقتضي دعم جهود الصندوق لمواجهة التحديات القائمة في طريق بلوغ هذا الهدف المنشود والمضي بها إلى غايتها.

وتجدر هنا الإشارة بارتياح إلى أن الدول الإفريقية قد أزمعت الأخذ بزمام مصيرها إذ اعتمدت مبادرة الشراكة الجديـــدة مـــن أجل التنمية في إفريقيا، وهي مبادرة حرية بالدعم من جانب المجتمع الدولي والمانحين جميعا كي يتسنى لإفريقيا تحقيق النهضة التي طال انتظارها.

ووفدنـــا يوافق على اعتماد ميزانية إدارية لسنة 2002 تقوم على أساس النمو الصفري الحقيقي بمجموع 42.3 مليون دولار أمريكي وعلى تخصيص 000 165 دولار للطوارئ.

وفـــي هـــذا السياق تجدر الإشادة بالفكرة النبيهة التي اهتدى إليها رئيس الصندوق في سبيل إضفاء المزيد من الـــتفاعل علـــى الـــدورة الراهنة إذ نظم موائد مستديرة حول موضوعي البعد الريفي في تمويل التنمية والاستراتيجيات الإقليمية ؛ وإنها لسابقة نريد لها لواحق في المستقبل ومن شأنها أن تتيح بعض السبل للمؤتمر العالمي الذي سيعقد قريبا في المكسيك حول تمويل التنمية.

كما نرجو أن يفيد من مداولاتنا الإطار الاستراتيجي للصندوق للسنوات 2002-2006؛ ووفدنا يوافق على فكرة الـــندوة التي ستعقد عند نهاية الدورة الحالية والتي ستسمح بتعميق الإطار الاستراتيجي ومواءمة برنامج تطوير أسلوب العمل مع الإطار الاستراتيجي.

كما نوافق على ما يترتب على ذلك من تغيير في تسمية البرنامج ليصبح "برنامج التغيير الاستراتيجي"، لكن ما هو أهم من التسمية هو المضمون الذي سيعطى للبرنامج من أجل تحقيق التغييرات الهيكلية المرجوة في الصندوق.

والصـــندوق مدعو إلى السعي جاهدا إلى تحقيق الإجماع حول ضرورة إعطاء الصدارة للفقر في الريف فيما يبذل من جهود عالمية لمكافحة الفقر ولدور الفقراء باعتبارهم طرفا فاعلا في صوغ برامج تخفيف وطأة الفقر وتنفيذها ولإقامة أوسع تحالف ممكن يضم كافة قطاعات المجتمع مستندا في ذلك إلى ما أوتي الصندوق من مزايا مقارنة. ونشيد فـــي هـــذا الســـياق بمـــا أحرزته إدارة الصندوق من تقدم في تنفيذ خطة العمل للسنوات 2000-2002 (الخطة الخامسة للصـــندوق) ونحـــثها على المضي قدما في سعيها، ولابد من تذليل الصعاب التي ورد ذكرها من قبيل نقص الإمكانات البشرية والمادية بعون المانحين وجميع الأعضاء الذين يؤمنون بدور الصندوق ومستقبله إيمانا راسخا.

لقد انخرط الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في مبادرة تخفيف عبء الدين عن البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وباركـــنا مســـعاه، وبلدي من البلاد المستفيدة من هذه المبادرة ؛ ونرجو أن يسير التنفيذ سريعا وأن تستفيد من المبادرة دول أخـــرى ؛ وقـــد شرفنا إذ تم اختيارنا لنكون من المستفيدين، إذ في ذلك الدليل على أن مالي ماضية بعزم في سبيل

تحقـــيق إصلاحات هيكلية اقتصادية واجتماعية وسياسية عميقة بما يجعلها أقدر على مكافحة الجوع والفقر وعلى تحقيق التنمـــية؛ ولمـــا كان الاشتغال بالزراعة والرعي السمة المميزة لبلدنا فإن التنمية الريفية والعناية بسكان الريف الفقراء يحظيان باهتمام خاص.

إن أملـــنا وطـــيد بســـخاء المانحين كي يزيدوا من دعمهم للصندوق حتىلا تنعكس مساهمته في المبادرة على برامج الإقراض بالسلب.

كما يحيي وفدي جهود التحالف الشعبي للقضاء على الجوع والفقر وما أحرزته من تقدم.

ومـــا زالـــت الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر تقدم يد العون لمالي رغم ضآلة مواردها ؛ لذلك نناشد المانحين أن يولوا مزيد العناية لتلك الآلية التي تقدم جليل الأعمال في سبيل مكافحة التصحر لمصلحة بلداننا التي ما انفكت تتهددها هذه الآفة.

واسمحوا لي في الختام أن أعرب عن عظيم عرفاننا وخالص شكرنا للرئيسة المتخلية السيدة كيرستي لينتونين لمـــا قدمت من عمل ممتاز. كما نشكر نائب رئيس الصندوق السيد جون وستلي والرئيس المساعد السيد لوسون اللذين سيغادراننا بعد أن قدما للصندوق جليل الخدمات، كان التوفيق حليفهما.

ولكم الشكر.

بيان المحافظ الممثل
لجمهورية النيجر

سيدي رئيس المجلس،
سيدي رئيس الصندوق،
السادة المحافظون،
سيداتي سادتي ممثلي المنظمات الدولية،
أصحاب السعادة الضيوف الكرام والمراقبون،
سيداتي سادتي،

يختص النيجر بما يكتسيه المجال الريفي من أهمية من حيث التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد إذ يعيش 85% من سكان النيجر في الريف ويشتغل 80% منهم بالزراعة مسهمين في تحقيق 40% من إجمالي الناتج المحلي للبلاد.

وفقر السكان هو السمة الرئيسية لاقتصاد النيجر إذ يعيش ثلثا السكان – وأكثر من ذلك في الريف – دون حد الفقر، ويعد مستوى المؤشرات الاجتماعية بين أضعف المستويات في العالم، كما يغلب على الريف اقتصاد الكفاف حيث يقل التداول النقدي. وبالرغم من هذا الوضع ومن شدة عسر الظروف الطبيعية تبدو نتائج القطاع الزراعي مشجعة نسبيا؛ كذلك يبدو الإنتاج الزراعي الموجه للسوق الوطنية إلى الآن موافقا لنسق الطلب بوجه عام؛ وإن كان الميزان الخارجي للقطاع الغذائي يشكو من عجز طفيف فإن الصادرات تكاد تعوض عن الواردات، مما يعني أن الإنتاج الغذائي في النيجر يكفي إجمالا لتلبية احتياجات السكان ؛ غير أن النيجر يظل مع ذلك يعاني من عجز هيكلي في علاقاته الخارجية.

واعتبارا لتلك المعطيات تعين حتما أن يكون القطاع الريفي هو المحرك الأساسي لنمو الاقتصاد في النيجر، وفي اعتقادنا أن بوسع القطاع الزراعي والرعوي أن يتولى بعد أمد تمويل جل ما تحتاجه البلاد من واردات للاستهلاك والاستثمار، إلا أن ذلك يقتضي بالخصوص زيادة حجم الصادرات الزراعية بقدر كبير.

وحكومة النيجر مدركة لما يتعين تسخيره من إمكانات ضخمة حتى يتسنى لبلادنا مواجهة هذا التحدي. وفي هذا السياق تندرج استراتيجية تخفيف وطأة الفقر التي وضعت في نطاق مبادرة تخفيف عبء الدين عن البلاد الفقيرة المثقلة بالديون، وقد فرغ من إعدادها مؤخرا. ولقد أصبحنا على يقين أن مكافحة الفقر على نحو فعال دائم تستوجب حتما التأثير في القطاعات المنتجة وكتل الاقتصاد الكلي، مما يقتضي بالخصوص تنمية القطاع الريفي، وهي إحدى الأولويات الوطنية الخمس في إطار سياسة تخفيف وطأة الفقر.

ويكمن الهدف الجامع في مجال التنمية الريفية في الإسهام في تحسين ظروف عيش السكان ؛ وتتمثل الوسائل الضرورية لتحقيق ذلك الهدف في زيادة المساحات المروية وعدد قطعان الماشية والموارد الحرجية والسمكية والتحكم في الموارد المائية لأغراض الإنتاج والاستهلاك وتحسين التغذية والصحة الحيوانية وإقامة بيئة مواتية لتدخل القطاع الخاص في المجال الزراعي والرعوي والحرجي والأنشطة غير الزراعية في الوسط الريفي وأخيرا تكامل الأسواق.

سيدي الرئيس، سيداتي سادتي المحافظات والمحافظين،

لاشك أنكم لاحظتم أن التنمية الريفية تمثل إحدى أولويات العمل لدى حكومتي، وهي أولوية تتدرج في الاستراتيجية الجديدة التي صاغتها بلادي لتخفيف وطأة الفقر ؛ ويجري حاليا ترجمة تلك الأولوية من خلال إعداد استراتيجية للتنمية الريفية بمعية شركائنا في التنمية.

وتهدف هذه الاستراتيجية بالخصوص إلى تحديث الاستراتيجيات القطاعية القائمة أو تلك التي هي قيد الإعداد ودمجها مع بعضها البعض ؛ واسمحوا لي بالتوقف عند واحدة منها لما تكتسيه من أهمية خاصة بحكم طابعها المشترك للقطاعات، وأقصد بذلك الاستراتيجية الوطنية للتمويل الصغير. فقد أفضت المشاورات الوطنية واسعة النطاق والدراسات النوعية التي أجريت خلال السنوات الأخيرة بالنيجر إلى تحديد عدد من الأولويات في صدارتها التمويل الصغير لاسيما ما يتصل منه بالإقراض.

وقد سمح دعم مختلف الشركاء الفنيين والماليين خلال العقد الأخير بتطوير قطاع التمويل الصغير في النيجر كما سمح لمختلف فعاليات القطاع باختبار مدى ضرورة إقامة تشاور حق من أجل تنظيم القطاع وتأمينه ومراقبته ومدى صعوبتها.

كذلك اشترك أهم أصحاب الشأن المعنيين بقطاع التمويل الصغير بالنيجر في إعداد وثيقة استراتيجية تترجم رؤيتهم المشتركة للفرص والعوائق الراهنة وآفاق تطور القطاع مستقبلا. وقد أسهم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية إسهاما قيما في دعم هذا المسار.

وبموازاة هذا المسعى قام الصندوق بمبادرة من وزارتي وبطلب من حكومتي بإرسال بعثة لصوغ برنامج تنمية الخدمات المالية الريفية في النيجر، وقد أفضى ذلك إلى توقيع اتفاقية قرض بين الصندوق وجمهورية النيجر يوم 8 ديسمبر/ كانون الأول 2000 بروما. ويهدف هذا البرنامج إلى تحسين وصول سكان الريف ولاسيما الجماعات الفقيرة والفئات الضعيفة مثل النساء والشبيبة إلى الخدمات المالية على نحو دائم. وهو أهم أداة لتنفيذ استراتيجيتنا الوطنية للتمويل الصغير ؛ ويتألف البرنامج من ثلاثة عناصر تتمثل في إضفاء طابع التخصص المهني والأمن على القطاع من جهة وفي تعزيز الطابع التخصصي المهني وتطوير النظم المالية اللامركزية والبحث والتطوير من جهة أخرى. ويدوم البرنامج عشر سنوات ويموله الصندوق الدولي للتنمية الزراعية جزئيا بواسطة قرض مقداره 8.8 من ملايين وحدات حقوق السحب الخاصة ويتكفل بتمويل جزء آخر الشريكان الفنيان والماليان الآخران ، فرنسا وألمانيا.

ويكتسي هذا البرنامج أهمية قصوى بالنسبة إلى حكومتي إذ يهدف إلى تمكين كافة سكان الريف من الوصول إلى خدمات مالية تكون في متناولهم كما يراد له أن يكون برنامج استثمار متعدد الأطراف في قطاع التمويل الصغير، وهو قطاع لابد فيه من اتساق الجهود.

وستكون مساهمة الصندوق باعتبار خبرته الكبيرة حاسمة في إقامة شبكة إقراض قريبة من السكان يشارك فيها المستفيدون مشاركة كاملة.

أشكركم على حسن الإصغاء.

بيان المحافظ المناوب الممثل
لرومانيا

سيدي الرئيس،
أصحاب السعادة المحافظين،
سيداتي سادتي،

اســمح لي في البداية يا سيدي الرئيس أن أتقدم إليك باسم الحكومة الرومانية بأخلص التهاني بمناسبة انتخابك رئيســا للمجلــس، كمــا نهنئ نائبي الرئيس وسائر أعضاء المكتب. كما أود أن أوكد لك اهتمام حكومة رومانيا بالبنود المدرجة في جدول أعمال المجلس وأن وفد بلدي سيسعى للإسهام في إنجاح أعمالنا؛ وأنتهز الفرصة للإعراب عما يكنه وفــدي مــن عظيم التقدير لما بذلته الأمانة من جهود في سبيل إعداد الوثائق الرفيعة المعروضة للنقاش. واسمحوا لي بالإشــارة إلى أن رومانيا تفخر بالمشاركة في دورات المجلس التنفيذي للصندوق هذا العام بصفتها عضوا مناوبا للهند وأنها ستشارك في المداولات.

لقد أصبح الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في ظرف ربع قرن عضوا هاما بين أعضاء أسرة الأمم المتحدة وكســب خلال وقت وجيز سمعة مرموقة في مجال مكافحة الفقر في الريف بفضل تخصصه المزدوج في حشد الموارد وتمويل المشاريع الإنمائية في المناطق الريفية. وفي رأينا أن الصندوق بما أحرزه من خبرة قادر على الاضطلاع بدور متزايد الفعالية في أداء رسالته، ورومانيا بصفتها من الأعضاء المؤسسين تعرب عن تأييدها الكامل لمشاريع الصندوق.

وإنــه لمــن دواعي الارتياح أن يركز الصندوق أنشطته على استئصال شأفة الفقر من المناطق المتخلفة من العالم، كما نرحب في الآن نفسه بمنهج الصندوق الجديد في معالجة احتياجات الدول التي تمر بمرحلة انتقالية في مجال التنمية الريفية؛ واسمحوا لي في هذا السياق أن أعرب عن ارتياح الحكومة الرومانية للندوة شبه الإقليمية التي نظمت في بوخاريســت في شهر ديسمبر/كانون الأول سنة 2001 حول تقدير فقر الريف في بلدان أوروبا الوسطى والشرقية وعن الأمل في أن تستمر أعمال الصندوق الملموسة في إثر ذلك.

اســمحوا لي أن أعرفكم ببعض خصائص الزراعة الرومانية، وهي الآن في خضم عملية الانتقال إلى اقتصاد الســوق والاســتعداد للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. فالزراعة الرومانية تسهم حاليا في إجمالي الناتج المحلي بنسبة 15.6% وتشغل قرابة 38% من السكان النشطين بالبلاد. ويملك الخواص حاليا ما يربو عن 85% من الأراضي الزراعية ووفقا لبرنامج الحكومة ستكون كل الأراضي قد أعيدت إلى مالكيها الأصليين سنة 2004. ومن أهداف استراتيجية التنمية الزراعــية متوســطة الأمــد التــي اعتمدتها الحكومة في بداية عام 2001 في المجال النباتي زيادة معدل إنتاج الوحدة المــزروعة وخفض تكاليف الإنتاج وتقليص المساحات المزروعة بالحبوب بنسبة 2% إلى 3% سنويا وزيادة المساحات المــزروعة بالنــباتات الأخرى بنفس المقدار؛ أما عن قطاع تربية الماشية فمن المتوقع زيادة عداد القطعان والتحسين الوراثي للسلالات واستخدام التقنيات الحيوية استخداما مكثفا في مجال الإكثار وتطوير إنتاج الأعلاف الجيدة. واسمحوا لي أن أبين لحضراتكم أهداف الحكومة الرومانية في مجالات الزراعة والصناعة الغذائية والحراجة وهي:

- اعــتماد الــنمط الزراعي الأوروبي في سياق التنمية الريفية الأعم بتعجيل مسار اندماج رومانيا في الهياكل الأوروبية وتمثل مكسب الانتماء إلى المجموعة وتجسيمه.

- زيـــادة الإنتاج الزراعي كما ونوعا على أساس تثمين الطاقة الإنتاجية الوطنية من خلال تحسين أداء وحـــدات الإنـــتاج الزراعـــي وتعزيز الزراعة البيئية وزيادة قدرة قطاع الصناعة الزراعية الغذائية الوطنية على المنافسة في الأسواق المحلية والدولية.

- تطويـــر القطاع الخاص الوطني وتعزيزه من خلال استكمال خصخصة الشركات الزراعية الحكومية وتنفيذ برنامج استثمار فعال نافع للمنتجين الزراعيين.

- الـــتكفل بتحقـــيق الأمن الغذائي وحماية المستهلكين بواسطة سياسة حازمة في مجال الصحة النباتية والحيوانية.

- تطويـــر سوق للمنتجات الزراعية تتسم بالتنافس والاستقرار وتكون قادرة على در دخل مناسب على المنتجين الزراعيين.

ويقتضـــي تحقـــيق هـــذه الأهداف تنفيذ برنامج واسع النطاق للتنمية الريفية على الصعيد الوطني يشمل البنية الأساسية، وعسى أن يسهم فيه الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بقسط هام ؛ ويتعين أن يشمل الإصلاح الذي أتيت على ذكـــره بالخصـــوص بـــرنامجا هاما للاستثمارات لإحياء قطاع الزراعة والصناعة الزراعية الغذائية في رومانيا ؛ وما نرجوه هو أن تقدر الهيئات المالية الدولية والمستثمرون الأجانب من القطاعين العام والخاص طاقات الزراعة الرومانية حق قدرها.

أود أيضـــا الإعـــراب عن ارتياحنا للتعاون القائم بين رومانيا والصندوق في إطار تمويل أول مشروع له في رومانـــيا، وإنـــا لواثقون أن هذا البرنامج الخاص بالتنمية المستدامة لمنطقة جبلية في بلدي سيكون مثالا يحتذى لبرامج أخرى في المناطق الريفية التي يغلب عليها الفقر، وتفتي عظيمة بتباشير توطد التعاون مستقبلا بين رومانيا والصندوق واعتنائه بمشاريع جديدة.

وفي الختام أتمنى النجاح لأعمال مجلسنا.

ولكم الشكر على حسن الإصغاء.

الفصل الرابع

البيانات والخطب الخاصة

رسالة من فخامة كارلو آزيليو شامبي،
رئيس جمهورية إيطاليا،
ألقاها بالنيابة عنه
سعادة ماريو باتشيني، وكيل وزارة الخارجية في الجمهورية الإيطالية

السيد رئيس المجلس،
السيد رئيس الصندوق،
السادة المحافظون،
أصحاب المعالي،
سيداتي وسادتي،

يشـــرفني أن أنقـــل لكم تحيات كارلو أزيليو تشامبي رئيس الجمهورية الإيطالية. وفي اجتماع عقد مؤخرا مع رئـــيس الصندوق بوغه في المقر الرئاسي، اغتنم فخامة الرئيس تشامبي الفرصة للتأكيد مجددا على ارتياح إيطاليا لقيام الصندوق الدولي للتنمية الزراعية باختيار روما مقرا له. كما أعرب عن تقديره للدور العام الذي يضطلع به الصندوق، داخل منظومة الأمم المتحدة، في ميدان الزراعة والأغذية.

وأود أن أعـــرب لرئـــيس الصندوق بوغه أيضا وللمحافظين الذين ألقاهم جميعهم هنا عن أحر تمنيات رئيس وزراء إيطاليا، ووزير خارجيتها سيلفيو برلسكوني الذي أمثله هنا، بنجاح أعمال مجلس المحافظين.

لقـــد تعـــزز مـــع مضي الأيام التعاون بين إيطاليا والصندوق في الالتزام المشترك بمكافحة الجوع والفقر في العالم، وهو الأمر الذي يندرج في عداد أبرز الأولويات الدولية في عالم اليوم.

إن مكافحـــة الجوع وسوء التغذية ليست أمرا لا غنى عنه للاستقرار الاقتصادي والأمن العالمي، بل إنه فوق كـــل شـــيء واجب أخلاقي. ويتعلق ذلك بالأمم المتحدة، وبلدان مجموعة الثمانية، والبنك الدولي، والاتحاد الأوروبي، والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى، ولا سيما بالإرادة السياسية لكل دولة على حدة.

ويمتلك المجتمع الدولي والبلدان المعنية مباشرة الموارد والقدرات اللازمة للانتصار في هذه المعركة. على أن الـــنجاح لا يمكـــن أن يتحقق إلا من خلال إسهام والتزام الجميع. وضمن هذه الاستراتيجية فإن الصندوق يضطلع بدور محوري. وسيسهم هذا النشاط الأساسي في تحقيق هدف خفض عدد الفقراء في العالم بمقدار النصف بحلول عام 2015، بما يتماشى مع المبادئ والالتزامات المدرجة في إعلان الألفية.

وفـــي هذا الصدد، فإن نشر الصندوق الدولي للتنمية الزراعية لتقرير الفقر الريفي لعام 2001 قد زود المجتمع الدولـــي بوثيقة مرجعية هامة. وزادت إيطاليا، المؤمنة أصلا بالأهمية الحيوية للصندوق، من مساهمتها الطوعية له عام

2001 بمقـدار ثلاثـة أضـعاف، وهي تنظر الآن في إمكانية زيادة هذه المساهمة مرة أخرى بشكل كبير. كما عززت إيطاليا مؤخرا من تعاونها مع المبادرات الثنائية ومتعددة الأطراف الموجهة نحو المجتمعات المحلية الضعيفة، وأنشطة الإحياء الريفي والأمن الغذائي في عدد من الأقاليم المحددة مثل أفريقيا الوسطى والغربية وإيران. وبغية تدعيم هذا التعاون بصورة أكبر فقد أبرمت إيطاليا اتفاق شراكة مع الصندوق في نوفمبر/تشرين الثاني عام 2001 لتصميم وتنفيذ مشروعات ومبادرات تسهم في تمويلها مع الصندوق.

وتود إيطاليا أيضا أن تقدم مساهمتها الأصلية لمكافحة الجوع والفقر في العالم بطريقة أخرى. ونعكس ذلك في مذكرة التفاهم الأخيرة الموقعة مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأغذية العالمي للتعاون الدولي في قطاع الزراعة والأغذية. وبهذه المبادرة فإننا نزمع التأكيد على أهمية عنصر أصحاب المشروعات في هذا القطاع، وحفز التوسع في استخدام القدرات العلمية والتعليمية للجامعات ومؤسسات البحوث، وترويج أنشطة الرابطات التجارية والمحلية والمنظمات غير الحكومية العاملة في الميدان المذكور.

كما تهدف مذكرة التفاهم إلى إشراك كل عناصر الهيئات الإيطالية متعددة الأوجه العاملة في هذا القطاع الذي تغطيه المنظمات الدولية الثلاث لمكافحة الجوع والفقر في العالم. ويعتبر ذلك مبادرة لم يسبق لها مثيل لا من حيث عدد الهيئات المنخرطة (الذي يزيد عن 200 هيئة) وأهميتها فحسب، بل وكذلك من حيث اتساق نطاق العمل المزمع.

ويسعدني بشكل خاص أن أتوجه بالشكر إلى الرئيس بوغه لاستجابة الصندوق لهذا المشروع ولالتزامه بإنجاحه.

وفي الوقت الذي أعرب فيه عن التمنيات للصندوق بإحراز النجاح في عمله، فإنني أود أن أؤكد مساندة إيطاليا غير المشروطة له.

كما أعرب عن شكري لمجلس المحافظين لما يبذله الصندوق من جهود في هذا الاتجاه بالتضامن الكامل مع الوكالات الأخرى للأمم المتحدة التي تتشرف مدينة روما باستضافتها.

رسالة الأمين العام
للأمم المتحدة السيد كوفي عنان،
ألقتها بالنيابة عنه
المديرة التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي،
السيدة كاترين برتيني

الأصدقاء الأعزاء،

يسعدني أيما سعادة أن أبعث بتحياتي إلى مجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

إن الصـــندوق مثله في ذلك مثل منظمات الأمم المتحدة الأخرى ملتزم التزاما قويا بتحقيق الهدف المتفق عليه دوليا بتخفيض نسبة من يعيشون في ظل الفقر المدقع إلى النصف بحلول عام 2015. ولكي ننجح في ذلك، لابد أن نركز علـــى الفقراء حيث يعيشون ويعملون. فبالنسبة لـــ 75% من الذين يعيشون في ظروف الفقر المدقع، فإن "بيوتهم" توجد في المناطق الريفية؛ والزراعة والأنشطة المتصلة بها هي وسيلتهم للعيش والحصول على دخل ومواصلة الحياة.

إن فقـــراء الريف، سواء كانوا مزارعين أو عمالا زراعيين، رعاة أو صيادين، هم أكثر المهددين من تدهور الموارد الطبيعية التي يعتمدون عليها في حياتهم. وربما لا تتضح هذه العلاقة كما تتضح في الأراضي الجافة التي تفتقر إلى المياه. والتي يعيش فوقها نحو 630 مليون من فقراء الريف. "فالتصحر" بالنسبة لهم هو أكثر من مجرد مشكلة بيئية، إذ أنـــه تهديـــد مباشر لقدرتهم على زراعة المحاصيل، والحصول على دخل، والخروج بمجتمعاتهم المحلية من دائرة الفقر.

وبـــناء علـــى ذلـــك، فإن هناك حاجة ملحة لتعزيز الآليات والمؤسسات المسؤولة عن ترجمة الأهداف البيئية العالمـــية إلى تنمية مستدامة على المستوى المحلي. ومن بين هذه المؤسسات الآلية العالمية المعنية باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وأود أن أوجه الشكر إلى الصندوق على مساندته المستمرة لهذه الآلية، وعلى مساهمته القيمة في تنفيذ الاتفاقية عن طريق استثماراته المباشرة في الأراضي الجافة.

ولا بـــد لـــنا أيضا من تغيير مسار تدفقات الموارد المتناقصة والمخصصة للحد من الفقر الريفي. ويشمل ذلك اســـتعادة مســـتوى الاســـتثمارات التـــي تزيد من الإنتاجية الزراعية وتخلق فرصا للعمل غير الزراعي. وآمل أن يجد المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية المقرر عقده في مدينة مونتيري بالمكسيك في الشهر القادم، الطرق الكفيلة بتعبئة موارد إضافية للتنمية الزراعية والريفية.

ورغـــم ذلـــك، فـــأن الأموال وحدها لن تحقق هدف عام 2015. ولا بد لنا من تحسين نتائج الاستثمارات في المـــناطق الريفية. وللصندوق دور أساسي في هذا المسعى. فلدى الصندوق خبرة طويلة بالعمل مع فقراء الريف، سواء فـــي مشـــروعاته أو في مجتمعاتهم. وقد جمع الصندوق – من خلال مشروعاته التي ينفذها في المجتمعات المحلية – أفكـــارا مهمة، وأدخلها في تحديده لأولويات وقدرات واحتياجات فقراء الريف. وأود هنا أن أثني على الصندوق لنشره هذه المعرفة على كل من يعمل من أجل القضاء على الفقر.

وكلـــي ثقـــة فـــي أننا نستطيع، بعملنا معا، أن نحسن من ظروف جميع الشعوب التي وقعت في مصيدة الفقر وفقدت الأمل في المستقبل، وبهذه الروح، أرجو لكم دورة متوجة بالنجاح.

بيان المديرة التنفيذية
لبرنامج الأغذية العالمي،
السيدة كاترين برتيني

سيدي الرئيس،
أصحاب المعالي،
سيداتي وسادتي،

هذا هو خطابي الأخير الذي ألقيه في الصندوق الدولي للتنمية الزراعية كمديرة تنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي. فطوال السنوات العشر الماضية، استمتعت كثيرا واستفاد برنامج الأغذية العالمي كثيرا من العلاقة الوثيقة والجهد المتضافر بين الصندوق والبرنامج. ولذا فلقد كان من دواعي سروري دائما أن آتي إلى هذا الاجتماع وأن أكون معكم، سواء في حفل الافتتاح أو في حفلات الغداء والعشاء والمناسبات الاجتماعية حيث كنا ننجز الكثير من الأعمال، حتى خارج مباني الاجتماع الفعلية. إنني أشعر بالأسى لأنني لن أحظى بهذه الفرصة هذا العام، ولكن بعض زملائي سيحظون بها. فقد دعا الأمين العام للأمم المتحدة إلى اجتماع "للتأمل" يعقد غدا في نيويورك لمجموعة الإدارة العليا، ولا بد أن أسافر صباح اليوم لحضور هذا الاجتماع.

كما أود أن أبعث بتحية خاصة إلى لينارت بوغه وزملائه في الصندوق. فخلال الوقت الذي أمضاه في الصندوق، أتيحت لنا الفرصة لنعمل معا في كثير من المسائل المهمة، كما سبق أن فعلنا عندما كان ممثلا لحكومته. إنه تعاون أعتز به وصداقة أعتز بها، ويسعدني كل السعادة أن أتيحت لي فرصة العمل معا. وفي حفل التكريم الذي تفضل المجلس بإقامته لي في الأسبوع الماضي، كان لينارت موجودا ممثلا للصندوق، كما كان ديفد هارشاريك نائب المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة موجودا ممثلا عن المنظمة، وألقى كل منهما كلمة رقيقة للغاية حازت إعجابي.

وعندما أنظر ورائي إلى تلك السنوات العشر الأخيرة، أستطيع أن أرى أن العالم أصبح أفضل كثيرا مما كان عليه من عدة وجوه. فالعولمة الاقتصادية، والإنجازات العلمية، وانتشار تكنولوجيا المعلومات كانت لها كلها تأثيرها الإيجابي إلى حد كبير، وعلى الأخص من زاوية الحد من الفقر والجوع في جميع أنحاء العالم. فتقديرات منظمة الأغذية والزراعة تشير إلى أن عدد الجوعى في البلدان النامية قد أنخفض من 822 مليون نسمة منذ 10 سنوات إلى 777 مليون نسمة اليوم. ولا شك أن هذا يعتبر إنجازا رائعا، لا سيما إذا علمنا أنه خلال نفس تلك الفترة زاد عدد سكان العالم بنفس العدد تقريبا ليتخطى ستة مليارات نسمة. ولكن بالطبع مازال هناك أعداد كبيرة من البشر تعاني من الجوع الحاد. فالأثيوبيون يسمونه أحيانا "نار الجوع" التي تحرقهم وتؤلمهم، بل وتقتلهم أحيانا.

وكما لاحظنا خلال العقد الأخير، فقد كان العالم يعاني من مشكلات كثيرة: فقد شهد أكبر عدد من النزاعات الأهلية في تاريخه، وظهر الإرهاب في مختلف أنحائه، وزاد عدد المصابين بمرض الإيدز. ثم إن العديد من الأشياء الايجابية التي اعتقدنا أنها ستحدث لم تحدث في الواقع. ففي مطلع التسعينات، وعندما انتهت الحرب الباردة، تفاءلنا بأن بلدان حلف شمال الأطلسي ستوفر إنفاقها العسكري وكذلك بلدان الكتلة الشرقية، وأن هذه الوفورات سوف يعاد استثمارها في التنمية الاقتصادية. ولكن هذا الذي سمي "ثمار السلام" لم يتحقق في الواقع قط. وبدلا من ذلك، انخفضت

المعونة الرسمية للتنمية منذ عام 1992: إذ انخفضت المعونة الرسمية للتنمية التي تقدم إلى المؤسسات متعددة الأطراف بنسبة 24%، كما انخفضت المعونة الثنائية للتنمية بنسبة 17 في المائة.

ولقد رأينا زيادة هائلة في عدد الكوارث الطبيعية، وفي الكوارث التي من صنع الإنسان بالتأكيد. ففي الوقت الذي انخفضت فيه المعونة الرسمية للتنمية، تضاعفت المساعدات الإنسانية لحالات الطوارئ نظرا للعدد الهائل من الكوارث التي لم يحدث من قبل. وكانت الكوارث الطبيعية التي حدثت في هذا العقد الأخير بأحجام هائلة، بدأت بالجفاف الذي حدث في أفريقيا الجنوبية عام 1992، حيث تعرض 18 مليون نسمة للخطر، ولكن منظمة الأمم المتحدة والجهات المانحة الثنائية ومتعددة الأطراف في بلدان الإقليم حققت نجاحا ملموسا، لأنها استطاعت الحيلولة دون حدوث مجاعة. ولقد رأينا مؤخرا جفافا يمتد من أفريقيا والشرق الأوسط حتى أفغانستان ثم إلى داخل الهند. ورأينا عمليات طوارئ في أفغانستان، وطوارئ في شرق أوروبا، وطوارئ في أفريقيا. كما رأينا حالات جفاف خطيرة في القرن الأفريقي، وإعصار مينتش في أمريكا الوسطى، وفيضانات هائلة في بنغلاديش والصين والهند. وإذا استمرت الأحداث على ما هي عليه، فلن يكون أمامنا إلا أن نبذل جهدا أكبر في العقد القادم، حتى نستطيع أن نعبئ الموارد وأن نقدم المساعدات اللازمة لإعانة الناس على التغلب على مثل هذه الكوارث. والأمر المؤكد أنه حتى بعد الكوارث، سواء كانت طبيعية أو من صنع الإنسان، فسيكون أمام الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأغذية العالمي وباقي المجتمع الدولي، حجم هائل من العمل الذي ينبغي القيام به لمساعدة الناس على إعادة البناء.

ولعلكم تعلمون أيضا، أنه حدث تغيير في عمل البرنامج خلال السنوات العشر الماضية. فبينما اعتدنا أن نكون وكالة إنمائية، أصبحنا الآن وكالة طوارئ في المقام الأول. ولكن العمل الإنمائي، أي ذلك النمط من العمل الذي يساعد البلدان المسالمة والناس الذين يعيشون في سلام رغم الفقر المدقع، مازال له نفس القدر من الأهمية الذي كان له من قبل.

والوكالات الثلاث الموجودة في روما قلقة كلها بالطبع من انخفاض توافر الموارد من أجل التنمية. وهذا هو أحد الأسباب التي تدعونا إلى العمل معا من أجل المؤتمر الدولي لتمويل التنمية الذي سيعقد في مدينة مونتيري في شهر مارس/آذار، والسبب في أننا نعمل معا في موضوع واحد بعنوان "الحد من الفقر والجوع: الدور البارز لتمويل التنمية الريفية والأغذية والزراعة"، والسبب في أننا نشعر بالسعادة لأن هناك بيانا مشتركا من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأغذية والزراعة، سيلقيه المدير العام للمنظمة.

وكما تعلمون، فإن هناك قدرا كبيرا من التعاون بيننا وبين الصندوق. فبرنامج الأغذية العالمي ينفذ مع الصندوق مشروعات يستفيد منها أكثر من ثلاثة ملايين نسمة في 14 بلدا، كما أن استثماراتنا المشتركة تبلغ في مجموعها 84 مليون دولار أمريكي تقريبا. وينفذ البرنامج العديد من المشروعات مع منظمة الأغذية والزراعة، وتعمل المنظمتان معا في مبادرة روما للألفية، حيث يتم مقايضة الديون الإيطالية في بعض البلدان بتمويل مشروعات لتخفيف وطأة الفقر والمساعدة في تعزيز التنمية الزراعية.

ولكن كما سبق أن قلت لكم، فلو أننا أردنا أن نفعل شيئا واحدا للحد بصورة كبيرة من الفقر في العالم النامي، فإن هذا الشيء الواحد هو الوصول إلى النساء والفتيات في هذا العالم، وأن نصل إليهم بصورة أكثر تأثيرا مما يحدث الآن. فعندما نعرف – مثلا – أن سبع من كل عشر من ضحايا الجوع هم من النساء والفتيات، فهل ينبغي أن ننفق القدر

الأكبر من مواردنا بصورة مباشرة على الرجال – أم ينبغي بدلا عن ذلك أن ننفق هذه الموارد بصورة مباشرة على الأفراد السبعة من بين الجياع العشرة من النساء والفتيات؟ وعندما نعرف أن الأغلبية الساحقة من المزارعين في أفريقيا هم من النساء، فهل ينبغي أن ننفق القدر الأكبر من مواردنا الزراعية في أفريقيا على الأقلية الضئيلة من المزارعين الذين هم من الرجال، أم ينبغي أن ننفقها على النساء اللواتي يشكلن أغلبية الأيدي العاملة في الحقول؟ وعندما نعرف أن النساء في مختلف أنحاء العالم هن اللواتي يقمن بطهي الطعام للأسرة، وهن اللواتي يجمعن حطب الوقود للطهي، وهن اللواتي يجلبن الماء للطهي، فلماذا نقدم الطعام للرجال؟

وكما قلت أمام هذا الجمع من قبل، فقد قالت لي النساء مرة تلو المرة: "لو أنكم قدمتم الطعام إلى منزلي، فإنني أستطيع أن أتحكم فيه وأن أعرف أن أبنائي سيأكلونه. أما إذا أعطيتم هذا الطعام لزوجي، فلن يدخل بالضرورة إلى منزلي، وقد يباع ويستخدم ثمنه في أغراض أخرى". فمن بين المبادئ الأساسية في التنمية أنه يفترض أن نشرك المستفيدين في توجيه البرامج واتخاذ القرارات وإدارة البرامج. ويترتب على ذلك، أنه إذا كانت المرأة هي المستفيد الأول من عملنا، فإنها ينبغي أن تكون هي من نستشيره قبل أن نبدأ في مشروعاتنا، وقبل أن تصل مواردنا إلى هذه المشروعات. كما ينبغي أن تكون المرأة جزءا من الإدارة المحلية التي توفرها الحكومات المستضيفة، لأنها هي أكثر الناس احتياجا، وبالتالي فإنها تعرف ما تحتاجه النساء الأخريات.

وأتذكر أنني زرت أنغولا منذ بضع سنوات وتفقدت أحد المشروعات، وهو مشروع لإعادة التوطين، بعد أن نزعت الألغام من الأراضي وعاد المشردون في الداخل إلى بيوتهم وأراضيهم. وكانوا يشعرون بسعادة بالغة لأنهم استطاعوا أن يبذروا الحب في أراضيهم مرة أخرى. ولكن النساء اشتكين لي من أن المنظمة غير الحكومية التي تساعدهن قد زودتهم بفؤوس من تلك التي يستعملها الرجال. والآن، وبما أنكم خبراء زراعيون، فإنني أعلم أنكم تعرفون ما هي الفأس، ولكنني عندما حكيت هذه القصة إلى بعضهم، ظن أنني أتحدث عن الجوارب. وعلى أي حال، فقد اشتكت النساء من أنهن حصلن على فؤوس من تلك التي يستعملها الرجال. ولم أكن أعرف أن هناك فرقا بين الفأس التي تستعملها المرأة وتلك التي يستعملها الرجل قبل أن أتحدث مع نساء أنغولا، بل أنه من الواضح أن هؤلاء الذين وزعوا الفؤوس لم يكونوا يعلمون أن هناك فرقا. ومن الواضح أنه كان عليهم أن يتحدثوا مع من سيزرعون الأرض، أي النساء. ولكنهم كانوا قد وزعوا فؤوسا بأيدي خشبية طويلة وسلاح مستطيل. وكانت تشبه تلك الفأس التي يحتفظ بها زوجي في حديقتنا. ولكن هذه هي الفؤوس التي يستخدمها الرجال في أنغولا، سيداتي وسادتي. فالفؤوس التي تستخدمها النساء في أنغولا لها أيدي خشبية قصيرة وسلاحها يكون بزاوية 45 درجة تقريبا، أي مثل الجاروف عندما يكون بطرف حاد. فالفأس التي تستخدمها النساء بإمكانها أن تحفر إلى مسافات أكثر عمقا في الأرض من تلك التي يستخدمها الرجال، ولكن ينبغي أن تنحني أكثر لكي تحفر في الأرض بالفأس التي تستخدمها النساء. ولكن، لماذا تفضل النساء هذه الفأس؟ حسنا، فالمرأة هي قبل كل شيء من يقوم بالزراعة، وهي تعلم أن عليها أن تحفر حفرة عميقة في الأرض لكي تغرس النبات. وثانيا، فإنها تحمل أطفالها على ظهرها، وبالتالي لا تستطيع أن تبقى منحنية في الحقول لساعات طويلة وهي تحمل هؤلاء الأطفال على ظهرها، وهي فترات تطول عن الفترات التي تقضيها واقفة وهي تحمل هؤلاء الأطفال. ولكن قبل أن يرسل الخبراء هذه الفؤوس، لم يتحدث أحد منهم مع الناس الذين سيقومون بالعمل. وهذه مجرد قصة بسيطة، ولكنها تبين لنا أنه إذا كان العاملون من النساء، وإذا كان المزارعون من النساء، فلابد من التحدث معهن عما يحتجنه، ولا بد أن نزودهن بما يحتجنهن، لأنهن من سيحدثن الاختلاف. فهن من يزرع المحاصيل.

وينطبق نفس الشيء على طعام الأسرة. فالمرأة هي التي تطهو الطعام، ولكن إذا أعطيناها ذرة صلبة، كما فعلنا في الماضي، فستواجهها مشكلات في حطب الوقود. فعليها أن تقطع أكثر فأكثر مسافات طويلة في المناطق الريفية لتحصل على حطب الوقود لطهي هذه الذرة، إذ أن عملية الطهي تحتاج إلى وقت يصل إلى ثلاثة أضعاف الوقت اللازم لطهي الذرة المجروشة، ومعنى هذا قطع المزيد من الأشجار وتراجع الأمن بالنسبة للمرأة. وهذه هي الأشياء التي ينبغي معرفتها قبل إرسال المدخلات إلى إي بلد، وهي أشياء من المهم أن نعملها. ثم هناك إدخال البنات إلى المدارس: فإذا كان لي أن أبدي أمنية واحدة عما ينبغي أن يفعله العالم من أجل الحد من الجوع والفقر، فستكون هذه الأمنية هي وضع مواردنا في تعليم البنات في المدارس، لأنه إذا تعلمت البنات في المدارس، فستستطعن اتخاذ قرارات مختلفة عن حياتهن وتحسين هذه الحياة. وسوف تتاح لهن فرص اقتصادية أكثر، فهن متعلمات، وهن يستطعن القراءة، وهن يعرفن ما ينبغي عمله عندما يقرأن، وهن يتخذن القرارات لكي ينجبن نصف عدد الأطفال الذين ينجبهن لو لم تذهب إلى المدرسة حتى سن العاشرة على الأقل، وهن يعرفن التغذية الجيدة والرعاية الصحية لأطفالهن ويحصلن عليها. وإطعام البنات في المدارس، أو مجرد ذهابهن إلى المدارس، أمر من الأمور بالغة الأهمية الذي نستطيع القيام به بصورة جماعية لوضع نهاية للجوع في مختلف أنحاء العالم.

وبناء على ذلك، فإذا كان لي أن أترك معكم رسالة من كلمتي هذه، فهي: أرجوكم، لا تكتفوا بتذكر الفتيات والنساء، بل اجعلوهن في بؤرة العديد من تدخلاتكم في الصندوق، وبؤرة سياسات حكوماتكم، واجعلوهن المستفيدات من القروض والطعام والدعم والأشياء الأخرى التي يمكن أن تحدث اختلافا في حياتهن. لأنكم إذا أدخلتم أي تحسينات في حياة هؤلاء الفتيات والنساء، فسوف تحسنون من حياة كل فرد في المجتمع وكل فرد في البلد، وبالتالي تحسين المستوى الاقتصادي للعالم بأسره.

لقد أجرى البنك الدولي ومنظمة الصحة العالمية دراسة بعنوان "الموت شوقا إلى التغيير: أصوات الفقراء". فقد سئل الفقراء الذين تمت مقابلتهم: "ما هي أهم احتياجاتكم؟ وما هي أكبر مشاكلكم؟" وأنا هنا أنقل عن هذه الدراسة: "نقص الطعام هو أكثر الاحتياجات التي ذكرت. والجوع وسوء التغذية هما الأسباب الكامنة وراء المرض. فهما يسببان الضعف والإرهاق، ويجعلان الناس عرضة للعدوى". وقد أجاب هؤلاء الناس بأنهم يمضون عدة أيام أحيانا دون طعام، وهؤلاء هم الناس الذين يسعى الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأغذية العالمي، ونسعى جميعا إلى الوصول إليهم. ولكن هؤلاء الناس لم يحصلوا حتى الآن على الاهتمام الذي يستحقونه. فهم يعيشون في مختلف أنحاء العالم، والكثير منهم في مناطق تتمتع بالسلم، ولا يصنعون عناوين الصفحات الأولى في الصحف، ولكنهم مازالوا بحاجة ماسة إلى الطعام. وقد أجاب البعض في أثيوبيا – طبقا لما جاء في هذه الدراسة – بقوله "إننا نعاني من الجوع الحارق، إن نار الجوع تحرقنا". فلنعلن جميعا التزامنا بالعمل مع النساء والفتيات من أجل إطفاء هذه النار.

رسالة المدير العام
لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة،
السيد جاك ضيوف،
ألقاها بالنيابة عنه السيد دافيد هارشاريك،
نائب المدير العام

السيد رئيس المجلس،
السيد رئيس الصندوق،
المحافظون الموقرون،
سيداتي وسادتي،

يسعدني أن أتحدث أمام هذه الجلسة الافتتاحية للدورة الخامسة والعشرين لمجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، إذ أن ذلك يتيح لي الفرصة لأؤكد من جديد التعاون الوثيق بين الصندوق ومنظمة الأغذية والزراعة وغاياتهما المشتركة. ويسرني بوجه خاص أن أشير إلى أن الصندوق والمنظمة، ومنذ أن شرفت بالتحدث إلى هذا المجلس قبل سنة خلت، قد وسعا وعززا التعاون القائم بينهما في الكفاح ضد الجوع والفقر في العالم.

ورغم إدراكي بأن هناك بعض المتشككين هنا اليوم، فإني أود أن أؤكد لكم أن علاقات العمل والأنشطة المشتركة للمنظمة، وبرنامج الأغذية العالمي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ما تزال آخذة في التطور مع عملنا معا لتحقيق أهدافنا المشتركة. ويعرض العدد الأخير من المطبوع المشترك بين الصندوق وبرنامج الأغذية العالمي والمنظمة المعنونة "لنعمل سويا"، والذي صدر في نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، العديد من الطرق التي تستطيع بها المنظمات الثلاث التعاون في المناطق الريفية للبلدان النامية. وفي هذه اللحظة أود أن أشير على وجه الخصوص إلى علاقة العمل الممتازة التي أقامتها المنظمة والبرنامج مع جون ويسنلي الذي سيغادرنا كما تعرفون قريبا. لقد كان جون زميلا وصديقا، وبمقدوري أن أقول لكم أنه كانت لديه على الدوام أفكار ومبادرات حول سبل تحسين بعلاقات العمل والأنشطة التي نقوم بها معا. ولم يقتصر تعاونه الطيب علىّ وعلى نامنغا نغونغي من برنامج الأغذية العالمي، ومع جان جاك غريس مؤخرا، بل امتد هذا التعاون ليشمل العديد من الموظفين داخل منظمة الأغذية والزراعة. لقد أسهمت أفكاره البناءة على الدوام في حل المشكلات، ولذلك، أود أن أعرب لك يا جون عن تقديرنا البالغ. إننا سنفتقدك، ولكننا نتطلع بالطبع إلى العمل مع خليفتك السيد إنويزي.

وعلى الرغم من التعاون الطيب للغاية، فمن المحزن القول إن ظاهرتي الجوع والفقر ما تزالان قائمتين رغم جهودنا المبذولة فرادى وجماعات. وفي عالم يتزايد ترابطه عبر العولمة، فإن وجود نحو 815 مليون نسمة من بين البشر المحرومين من أبسط عناصر الحياة الصحية، ألا وهو الغذاء، يعتبر بكل تأكيد إهانة أخلاقية.

على أن الحد من الجوع ليس بالضرورة الأخلاقية فحسب، إذ أنه تدبير اقتصادي جيد أيضا. فالتكاليف الاقتصادية للجوع وسوء التغذية، المتبدية في فقد القدرة الإنتاجية، والبرامج الاجتماعية، والأمراض، والوفيات المبكرة، باهظة للغاية. ولذلك فإن من الحيوي أن تعتبر مشكلة الفقر تحديا إنمائيا أساسيا لا مجرد مسألة إنسانية. وعلى وجه الخصوص، فهناك حاجة إلى، زيادة واسعة في التمويل المتاح للقطاع الريفي الذي يعيش في ظله معظم الجائعين، والى

تمكين الناس– نعم والنساء– من المشاركة في البرامج الإنمائية التي ستتيح لهم الإفلات من قبضة الفقر. وثمة حاجة إلى الاستثمار في تحسين موارد الرزق لا في البرامج الاجتماعية فحسب بل في موارد الرزق أي في الوظائف للملايين من أبناء الريف بحيث نتمكن من تصحيح مسار الانحدار الريفي وتحقيق التنمية الريفية الواسعة والتقدم الاجتماعي والاقتصادي المستدام.

وهذا هو السبب في الأهمية التي تمنحها منظمات الأغذية والزراعة الثلاث المتمركزة في روما لعديد من الاجتماعات الدولية الرفيعة التي ستعقد هذا العام. وتتيح هذه الاجتماعات الفرصة لحفز الاستثمار في التنمية الريفية المستدامة وفي إضفاء إحساس من الإلحاح لتجديد وتنشيط الجهود للوفاء بالالتزامات التي قدمت في مؤتمر القمة العالمي للأغذية عام 1996.

ولهذا يسعدني أن أشير إلى المستوى الممتاز من التعاون الذي وصلنا إليه في جمع ومتابعة هذه الاجتماعات. وعلى وجه الخصوص، فقد ضم الصندوق والبرنامج والمنظمة الصفوف أثناء التحضير للمؤتمر الدولي الخاص بتمويل التنمية لتحقيق الهدف المشترك المتمثل في إعادة مسائل التنمية الريفية، والأغذية والزراعة، إلى مواقعها السابقة كعناصر رئيسية في عملية التنمية في معظم أنحاء العالم. واتسمت المحاضرة التي ألقاها رئيس الصندوق، بالنيابة عن المنظمات الثلاث المتركزة في روما، أمام الجلسة الثانية للجنة التحضيرية للمؤتمر في أكتوبر/تشرين الأول الماضي، وخطاب نائب المديرة التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي أمام الجلسة اللاحقة لتلك اللجنة، بأهمية خاصة، وكما أعلم فقد حظيا بتقدير كبير من المشاركين. وبالإضافة إلى ذلك فإنني أعرف أن عدة وفود من الوفود الحاضرة هنا اليوم قد أسهمت في إبراز شوا غلنا المحورية عبر اتصالاتها المباشرة مع ممثليها في نيويورك، وأود أن أعرب عن شكري لهم لذلك.

السيد رئيس المجلس، إن منظماتنا الثلاث تعمل أيضا على إعداد ندوة تعقد كحدث جانبي من أحداث المؤتمر ذاته. وستتيح هذه الندوة، التي سيكون موضوعها الحد من الفقر والجوع: الدور البارز لتمويل التنمية الريفية والأغذية والزراعة، الفرصة للحكومات، والمنظمات غير الحكومية، والبنك الدولي، ومنظماتنا الثلاث لتبادل الآراء والأفكار بشأن سبل زيادة الموارد الإنمائية الضرورية وتوجيهها بفعالية أكبر تحقيقا للأهداف الإنمائية للألفية. وبالطبع فإن نتائج هذا الحدث الجانبي ونتائج المؤتمر ذاته ستشكل مساهمات مهمة في العملية التي تمهد الطريق لمؤتمر القمة العالمي للأغذية: خمس سنوات بعد الانعقاد الذي سينعقد، كما تعلمون، في مقر منظمة الأغذية والزراعة بين 10 و13 يونيو/حزيران من هذا العام.

وفي هذا السياق، يسعدني أيضا أن أنوه بالتعاون الوثيق مع الصندوق في الإعداد لمؤتمر القمة المذكور. وعلى وجه الخصوص أتقدم بالشكر من جديد لجون ويسنلي الذي يرأس باقتدار الفريق الرفيع الذي أجتمع في روما في يونيو/حزيران من العام الماضي لاستطلاع مسألة تعبئة الموارد خدمة للأمن الغذائي، والتنمية الزراعية والريفية، ولتحديد التدابير المخصوصة اللازمة لتعزيز تدفق الموارد وطاقات التسليم لدى الجهات المانحة والمتلقية في سبيل الحد من الفقر والجوع. وأكدت استنتاجات اجتماع الفريق حاجة كل الأطراف إلى التعجيل بوتيرة جهودها لضمان إنجاز أهداف مؤتمر القمة العالمي للأغذية. وغيرها من الأهداف الإنمائية الدولية المدرجة في إعلان الألفية الصادر عن الأمم المتحدة. وقد ادرك الفريق أيضا بأن شراكات أوثق من شأنها أن تروج لفهم مشترك للعلاقات بين الأمن الغذائي

والـــزراعة والتنمية الاقتصادية، علاوة على السبل التي تستطيع الاستثمارات المحسنة في الزراعة والتنمية الريفية من خلالها الإسهام في تحقيق أهداف إعلان الألفية.

وكمـــا تعلمـــون، فهـــناك خطر من أن هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية لعام 1996 المتمثل في خفض عدد ناقصـــي التغذية بمقدار النصف بحلول عام 2015 ، لن يتحقق. وقد وصل حجم الخفض السنوي لأعداد ناقصي التغذية إلـــى نحـــو 6 ملايين شخص فقط كل سنة، وهو ما يقل كثيرا عن العدد الذي كانت الحاجة تدعو إليه أصلا وقدره 20 ملـــيون شـــخص. وبعبارة أخرى فإننا بعيدون كل البعد عن بلوغ هدفنا. وسيعني مؤتمر القمة العالمي للأغذية: خمس ســـنوات بعـــد الانعقاد بمعالجة عائقين من العوائق الرئيسية التي جرى تحديدها على أنها تعترض طريق إنجاز الهدف المنشـــود واللذيـــن يتعلقان بالإدارة السياسية وبتوافر الموارد. وسيشكل تقرير الفريق الرفيع وثيقة من وثائق المعلومات الأساسية المطروحة أمام رؤساء الدول والحكومات والمندوبين الآخرين المشاركين في المؤتمر.

وعـــبر تعبـــئة المجتمع الدولي مرة أخرى والتزام هذا المجتمع بالعناية على النحو الوافي بأمر هذين العاملين الحاسمين فإن مؤتمر القمة سيوفر المزيد من الزخم لكفاحنا المشترك لإرساء عالم متحرر من الجوع والفقر. وكلي أمل في أن ينضم الصندوق وأعضاء مجلس المحافظين المجتمعين هنا إلينا في نقل الرسالة إلى القادة الحكوميين في مختلف بقاع الأرض. ولعل تعبئة الإرادة السياسية والموارد المالية للتغلب على الجوع والفقر هي أهم قضية تواجه العالم اليوم، وهـــي قضـــية تتطلـــب عملا مباشرا ومنسقا من جانب الجميع لخلق عالم أفضل وأكثر ازدهارا وسلاما– نعم سلاما– للمستقبل.

السيد رئيس المجلس،
المندوبون الموقرون،
سيداتي وسادتي،

بالنيابة عن المدير العام أود أن أعرب عن أطيب التمنيات لمجلس المحافظين بنجاح مداولاته. وشكرا لكم.

بيان رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية،
لينارت بوغه،
في الدورة الخامسة والعشرين لمجلس المحافظين

السيد رئيس المجلس،
المحافظون الموقرون،
سيداتي وسادتي،

أود أولا أن أرحب بكم بحرارة في روما، في هذه الدورة الخامسة والعشرين لمجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. وأعرب عن امتناننا لسعادة السيد ماريو باتشيني وكيل وزارة الخارجية في البلد المضيف الذي يحل بيننا اليوم وينقل رسالة فخامة الرئيس كارلو أزيليو تشامبي رئيس الجمهورية الإيطالية التي تؤكد التزام إيطاليا، بلدنا المضيف، بمكافحة الفقر.

ويشرفنا عظيم الشرف، أن يشارك في مجلسنا سيادة الرئيس اولوسيغون اوبسانجو رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية. ويبعث دوره في استعادة الديمقراطية وما أبداه من قيادة في بلاده ذاتها وفي الإقليم ككل، ولا سيما دوره في صياغة علاقة الشراكة الجديدة للتنمية الأفريقية، الأمل في انطلاقة جديدة في أفريقيا.

كما يسعدنا أن أرحب بالسيدة كاترين برتيني بالنظر إلى أن هذه هي المناسبة الأخيرة التي تشارك فيها في مجلس المحافظين بصفتها الحالية. ولقد أتيحت لي الفرصة في الأسبوع الماضي خلال دورة المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي لأن أثني على قيادتها الحازمة وخدماتها المتفانية التي جسدتها في ميدان التعاون مع الضعفاء والفقراء في هذا العالم.

ويسعدنا أيضا أن يكون معنا نائب المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة السيد دافيد هارشاريك. وكما أشارت إليه الوثيقة الأخيرة بعنوان العمل سويا، فإن مجال التعاون بين وكالات الأمم المتحدة الثلاث التي تتخذ من روما مقرا لها قد غدا الآن واسعا وفعالا ونحن مصممون على المضي في هذا التعاون قدما إلى أرفع المستويات في السنوات القادمة.

تلك هي المرة الأولى التي أتشرف فيها بالتحدث أمام مجلس المحافظين بصفتي رئيسا للصندوق. وينبغي لي أن أقول أن الأشهر التي قضيتها حتى الآن في الصندوق كانت فترة تحد وتحفيز كبيرين، لا بل لقد وجدت أن العمل في الصندوق مصدر الهام أكبر مما كنت أتصور. واسمحوا لي أن أضيف أني تأثرت بما يبديه موظفو الصندوق من تفان والتزام.

على أن السنة التي انقضت منذ انعقاد الدورة الماضية لمجلس المحافظين كانت سنة مضطربة بالنسبة للعالم. ولقد ذكرتنا الأحداث المأساوية التي وقعت في 11 سبتمبر/أيلول وما أعقبها بالترابط الوثيق القائم في مجتمعنا العالمي اليوم. وجلب كل ذلك إقرارا جديدا بأهمية العمليات السياسية والاقتصادية التشاركية وضرورة تسخير العولمة لخدمة الجميع.

كما اتسمت السنة الفائتة بهبوط اقتصادي حاد، تفاقم بفعل أحداث 11 سبتمبر/أيلول، مما يهدد بتعميق حرمان البلدان الفقيرة والفقراء، وباشتداد ظاهرة الفقر في العديد من أنحاء العالم.

وتذكرنا هذه الاتجاهات بأن آثار العولمة متباينة، حيث يجني البعض المنافع المتزايدة الناجمة عن التدفق الحر لرؤوس الأموال والمعلومات والسلع والخدمات، في حين لا يتمتع مئات الملايين بثمار العولمة وتظل حياتهم مجرد صراع للبقاء على قيد الحياة.

لقد أتيحت لي في الشهرين الأخيرين فرصة زيارة المشروعات التي يساندها الصندوق في الأقاليم النائية من نيجيريا والسنغال. وثمة صورتان ما تزالان ماثلتين في ذهني من هاتين الزيارتين. الأولى لامرأة في قرية صغيرة من قرى كاتسينا في شمال نيجيريا نجحت في زيادة دخلها، بل والمدهش أيضا إنها اكتسبت ثقة بالنفس تتيح لها التعامل مع المسؤولين، وحتى الوزراء منهم. وما أن أمسكت بالميكروفون حتى حبس المجتمعون أنفاسهم وهم يصغون إليها تصف ما واجهته من مشكلات وما استنبطته من حلول لمعالجتها. ولخصت أحلامها في المستقبل بشق طريق أفضل إلى السوق، وبناء مدرسة ابتدائية، وإقامة مركز تلفزيوني في القرية. إن الفقر ما يزال واقعها المعاش، لكن الرسالة التي تبعث بها هي رسالة الأمل والكرامة.

أما الصورة الثانية فهي لمنزل بسيط في قرية فقيرة في ماتام في السنغال حيث كانت خزانة لامعة يعلوها دفتر حسابات ضخم موضع الفخر والتقدير. وقد قام أعضاء مجموعة الادخار بتدوين كل وديعة نقدية وكل قرض وكل دفعة تسديد بدقة في هذا الدفتر. وزادت معدلات تسديد أعضاء هذه المجموعة على نسبة 90% على غرار ما تشهده العديد من مشروعات الصندوق الأخرى. ولقد كانت هذه الخزانة رمزا لانضمامهم إلى العالم الحديث، وهو ما كانوا وعلى حق شديدي الفخر به. إن الفقر ما يزال واقعهم المعاش، لكن الرسالة التي يبعثون بها هي رسالة الأمل والكرامة.

السيد رئيس المجلس،

إن أكثر من ألف ومئتي مليون إنسان، يعانون اليوم من الفقر المدقع، حيث يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم.

وقد أعلن زعماء العالم في قمة الألفية في سبتمبر/أيلول عام 2000 عن التزامهم بخفض نسبة الذين يعانون من الفقر المدقع بمقدار النصف بحلول عام 2015. كل هذا نعرفه، غير أن هذا الإدراك لا يقتصر على الحكومات فقط. ففي المنتدى الاقتصادي العالمي الذي انعقد في وقت سابق من هذا الشهر كان من المدهش رؤية رؤساء المؤسسات المالية والشركات الخاصة وهم يؤكدون أهمية معالجة ظاهرة الفقر والحاجة الملحة لهذه المعالجة. وشددت العديد من بياناتهم على أن الفقر المزمن هو مصدر من مصادر القلاقل وبيئة مناسبة لتفشي مشاعر اليأس. وتجيء الرسالة القوية ذاتها، وإن كانت بسياق مختلف، من المنتدى الاجتماعي العالمي في بورتو أليغري في البرازيل.

ويتيح هذا الالتزام الواسع الجديد بالحد من الفقر فرصا متنامية للصندوق ويضع على عاتقه مسؤوليات بناء شراكات وتحالفات جديدة بفعالية أكبر.

لقد شهد العام الماضي اتخاذ عدد من الخطوات المهمة لتعزيز فعالية الصندوق.

فلقد تمت صياغة إطار استراتيجي جديد للفترة 2002 – 2006. وبناء على *"تقرير الفقر الريفي 2001"* وعمليات التقدير الإقليمية لظاهرة الفقر. وقد استحدث هذا الإطار بمشاركة واسعة من جانب موظفي الصندوق.

ويركز الإطار في البداية على أهداف قمة الألفية، ويسعى إلى تعزيز دور الصندوق التحفيزي. ويتمثل بيان مهمة الصندوق في تمكين الفقراء من التغلب على فقرهم وينصب التركيز على ثلاثة أهداف رئيسية وهي: أولا، تعزيز قدرة فقراء الريف ومنظماتهم؛ ثانيا، تيسير الوصول إلى التكنولوجيا والموارد الطبيعية الإنتاجية؛ ثالثا، تسهيل الوصول إلى الأسواق والخدمات المالية.

ومن بين الأهداف الأساسية تدعيم أثر الصندوق عبر علاقات الشراكة المتينة مع مؤسسات البلدان المضيفة ورابطات المزارعين وهيئات المجتمع المدني الأخرى، إلى جانب الوكالات الثنائية ومتعددة الأطراف. وسيتيح ذلك للصندوق – وإن كان سيتيح بدرجة أكبر من الأهمية للجهات المعنية الوطنية، ورابطات المزارعين، وللأشكال المختلفة من المنظمات – المشاركة بنشاط في عملية التمليك القطرية واستراتيجية الحد من الفقر بهدف ضمان مراعاة الفقراء ومصالحهم على نحو كامل.

ويعتبر القرض الذي أقر لبرنامج التمويل الريفي في إثيوبيا في العالم الماضي مثالا على نهج الشراكة. ولعل العائق الأهم الذي يعترض طريق زيادة القدرة الإنتاجية للمزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة في إثيوبيا هو الافتقار إلى الائتمان والخدمات المالية.

وسيلبي البرنامج الجديد هذه الحاجة عبر إرساء نظام لمؤسسات القروض الصغيرة الريفية وجمعيات الادخار والائتمان. وستساعد هذه المؤسسات ما يقدر بنحو 1.5 مليون أسرة ريفية، أي ما يعادل زهاء 7.5 مليون من الرجال، والنساء، والأطفال الفقراء، على الوصول إلى خدمات الائتمان، وهو ما يحظون به في العديد من الحالات للمرة الأولى في حياتهم.

وقد أسفر قرض الصندوق للبرنامج البالغ 25.7 مليون دولار أمريكي عن استقطاب مبالغ ضخمة من التمويل المشترك من مصرف التنمية الأفريقي والمؤسسات المالية الإثيوبية لتغطية تكاليفه الاستثمارية الشاملة وقدرها 88.7 مليون دولار أمريكي.

ويبلغ عدد سكان أثيوبيا نحو 63 مليون نسمة تعيش نسبة 40% منهم حسب التقديرات، (أي 25 مليون نسمة)، دون خط الفقر الوطني. وهكذا، فإن هذا النشاط سيتيح لقرابة ربع فقراء إثيوبيا الفرصة للإفلات من فخ الفقر.

السيد رئيس المجلس،

بالإضافة إلى الجهود المتصلة بالاستراتيجية، فإن هناك تحولات داخلية جارية لتعزيز فعالية الصندوق التشغيلية. وبالبناء على برنامج تطوير أسلوب العمل، الذي أقره مجلس المحافظين قبل عامين، فإن برنامج التغيير الاستراتيجي يعمل في مرحلته الأولى على تحديث نظم المعلومات،وإدارة الموارد البشرية والمالية، والخدمات الإدارية. كما أن البرنامج سيستحدث قدرات أقوى للإدارة والتخطيط الاستراتيجي.

وبالمثل يجري اتخاذ خطوات لوضع استراتيجية جديدة للإعلام والاتصال وتحديث سياسة الموارد البشرية.

وتتعلق مبادرة أخرى بمشاركة الصندوق في مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالـــديون. إذ تجاوزت قيمة التكاليف طويلة الأجـــل التي يتحملها الصندوق في ظل مبادرة الديون مقدار 400 مليون دولار أمريكي، علما بأن الصندوق قد تلقى حتى السنة الفائتة مساهمة واحدة فقط من هولندا لتغطية هذه التكاليف. على أن جهودنا في العام الماضي أسفرت عن تعزيز التفهم بأن الصندوق يتطلب تمويلا إضافيا للمبادرة، على غرار ما نالته المؤسسة الدولية للتنمية، ومصرف التنمية الأفريقي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية. ويمكن توفير مثل هذا التمويل بتزويد الصندوق بقدرة الوصول العادل إلى حساب أمانة البنك الدولي، أو من خلال المساهمات المباشرة. ويسعدني أن أشير إلى أن كلا من بلجيكا، وألمانيا، وإيطاليا، وسويسرا، أعلنت في الأشهر الأخيرة عن مساهمات محددة لتلبية متطلبات الصندوق فيما يتعلق بمبادرة الديون. ولقد أيدت جهات أخرى مبدأ الوصول إلى حساب الأمانة الخاص بمبادرة الديون وسنواصل جهودنا لضمان معاملة الصندوق فيما يتصل بالمبادرة بطريقة تماثل ما تحظى به المؤسسات الأخرى متعددة الأطراف.

وكانت سياسة الاستثمار في الصندوق من بين القضايا التي تناولها البحث في العام الماضي حيث أدى التقلب الشديد في الأسواق المالية على مدى السنتين الأخيرتين إلى تحولات حادة في عائد استثمار الصندوق ووضع موارده. وبالتشاور مع الدول الأعضاء، تم الآن وضع سياسة استثمار جديـــدة لخفض مخصصات أسهم الصندوق من 45% إلى 10 في المائة. وبالتالي، فإن عائد الاستثمار في المستقبل سيكون على الأرجح أقل تقلبا. وسيتيح ذلك للدول الأعضاء والإدارة تركيز انتباهها على عملية تجديد الموارد باعتبارها المصدر الرئيسي لتمويل احتياجات الصندوق من الموارد. وخلال عام 2001 التزم الصندوق بمبلغ 434 مليون دولار أمريكي، وهو ما يقل قليلا عن المستوى المزمع طويل الأجل، غير أن الصرف سجل مستوى قياسيا بلغ 300 مليون دولار أمريكي.

واسمحوا لي أن أتحدث قليلا عن جهودنا الساعية إلى تعزيز دور الصندوق في مكافحة التصحر وتدهور الأراضي، وهي مسألة أساسية تواجه الملايين من المزارعين الفقراء. ومن دواعي الفخر بالنسبة للصندوق أنه يستضيف الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر التي تعتبر، وكما أشار الأمين العام، آلية أساسية للتنفيذ الفعال للاتفاقية. وتوفر برامجنا الذاتية التضافر الوثيق مع جهود الآلية العالمية.

واسمحوا لي بأن أقول أيضا أننا قمنا كذلك خلال العام الماضي بانتقاء نائب رئيس جديد بمساعدة شركة متخصصة بالبحث عن الكفاءات التنفيذية. وسيترك السيد جون ويستلي، الذي اضطلع بدور هام في الصندوق بصفته نائبا للرئيس منذ عام 1998، المؤسسة في شهر أبريل/نيسان المقبل. ولقد كان الدعم الذي وفره لي أثناء عامي الأول في منصبي قيما للغاية. ويسرني أن أقدم لكم نائب الرئيس الجديد، السيد سايرل انويزي من نيجيريا، الذي يمتلك تجارب غنية كانت آخرها العمل على مدى خمسة أعوام كنائب لرئيس مصرف التنمية الأفريقي. كما يسعدني أن أقدم لكم مساعد الرئيس الجديد المسؤول عن دائرة السياسات الاقتصادية واستراتيجية الموارد السيد فرانغ روي من الهند. وأنا أتطلع الآن إلى تعيين امرأة في المنصب المتبقي لمساعد رئيس الصندوق.

سيدي رئيس المجلس،

أصدر الصندوق في العام الفائت *تقرير الفقر الريفي لعام 2001*. وشكل هذا التقرير الذي قام بتقديمه في العام الماضي السيد كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة، ركيزة لحلقات عمل وندوات في عدد كبير من البلدان المتقدمة والنامية، وآخرها في فرنسا، ونيجيريا، والسنغال. وكان لهذا التقرير، كما أعتقد جازما، تأثيرا معتبرا إذ بدأت رسائله تدخل الحوار الإنمائي.

وأبرز تقرير الفقر الريفي أن ثلاثة أرباع الذين يعانون من فقر مدقع في العالم، أي نحو تسعمائة مليون إنسان يعيشون في المناطق الريفية ويعتمدون في معاشهم على الزراعة، والحرف، والأنشطة التجارية، والخدمات المصاحبة لها.

ومن المفارقات أنه في الوقت الذي اشتد فيه التركيز على ظاهرة الفقر، فإن حجم الاستثمارات المحلية والمساعدة الإنمائية الرسمية للقطاعين الزراعي والريفي قد انخفض انخفاضا حادا. وكما توضح الوثيقة المواضيعية المقدمة إلى المجلس، فإن المساعدة الإنمائية الرسمية للزراعة قد هبطت بمقدار يقرب من النصف بين عامي 1998 و1999. وبالتوازي مع ذلك، فإن الاستثمارات العامة المسجلة في قطاع الزراعة انخفضت بدورها، وذلك مثلا من 6.2% من الإنفاق الإجمالي عام 1990 إلى 3.9% عام 1998 في أفريقيا جنوب الصحراء. وهكذا فليس من الغريب أن يهبط معدل الحد من الفقر في العقد الماضي بالمقارنة بما كان عليه الحال في العقود الماضية.

ودعوني أختم ذلك بعبارة أقتبسها من الشراكة الجديدة للتنمية الأفريقية تقول "إن النهوض بالأداء الزراعي يعتبر شرطا مسبقا للتنمية الاقتصادية. وحتى الآن لم توجه الجهات المانحة الثنائية والمؤسسات متعددة الأطراف الكثير من الانتباه إلى القطاع الزراعي والتنمية الريفية، حيث يتركز أكثر من 70% من الفقراء في أفريقيا. ومن واجب الجهات المانحة بأكملها أن تعمل على إجبار هذه الاتجاهات السلبية على اتخاذ مسار معاكس".

إن الالتزام بهدف الحد من الفقر الذي وضعته قمة الألفية يتطلب سياسات جديدة وموارد إضافية محلية وخارجية على حد سواء. وبإدراك ذلك، بادر المجتمع الدولي إلى تنظيم المؤتمر الدولي لتمويل التنمية الذي سيعقد في المكسيك في الشهر المقبل. ويوفر هذا المؤتمر فرصة هامة لتركيز اهتمام العالم على جدول للعمل قائم على اتخاذ التدابير اللازمة لترجمة التزام قمة الألفية إلى تحولات حقيقية في الحياة اليومية للفقراء.

لقد سعينا هذا العام إلى اعتماد نموذج لعمل مجلس المحافظين يتيح له الاضطلاع بدور تفعيلي في هذا الحوار الهام. وعلى النقيض مما كان عليه الحال في الماضي فإن لدورة المجلس هذه موضوعا مخصصا هو "تمويل التنمية: البعد الريفي". وإني لواثق من أن نتائج مداولات مجلس المحافظين بشأن البعد الريفي لتمويل التنمية ستبعث برسالة سياسية قوية إلى مؤتمر المكسيك.

وبناء على هذه الرسالة، فإننا نزمع تنظيم حدث في إطار المؤتمر لإبراز أهمية التنمية الزراعية والريفية، وللعمل سويا مع منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي في التحضير لذلك. وفي الحقيقة فإن وكالاتنا الثلاث ترعى بصورة مشتركة الحدث المذكور. وكلي ثقة بأن الجهد المنسق من جانب منظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأغذية العالمي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومؤتمر المكسيك سيكفل إسماع صوت الفقراء.

السيد رئيس المجلس،

لقد كان مستوى الموارد الإضافية اللازمة لتحقيق أهداف قمة الألفية موضوعا للكثير من المداولات والتحليلات في الأشهر الأخيرة. ووفقا لتقديرات تقرير مرفوع إلى الدورة الأخيرة للجنة التنمية التابعة للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، فإن الحاجة ستدعو إلى مساعدة إنمائية رسمية إضافية بقيمة 54 مليار دولار سنويا، أي ضعف المستوى الراهن لهذه المساعدة. وقد أقرت عدة بلدان صناعية بالحاجة إلى مثل هذه الزيادات الضخمة في المساعدة الإنمائية الرسمية لاغتنام الفرص الناشئة عن قمة الألفية وذلك للتعجيل بوتيرة الحد من الفقر.

على أن طبيعة السبل اللازمة لنقل هذه الموارد بحيث تحقق أثرا حقيقيا على ظاهرة الفقر لم تحظ بقدر مماثل من المناقشة. وهناك في الوقت الراهن فصل، وتعارض أساسي في الواقع، بين المواقع التي تتجه إليها المساعدة الإنمائية الرسمية والمواضع التي تقوم فيها مشكلة الفقر. إن من الواجب أن يركز التعاون الإنمائي الدولي أكثر فأكثر على الأماكن التي يعيش فيها الفقراء، أي المناطق الريفية، وعلى مصادر رزقهم، أي الأنشطة الزراعية وما إليها. وبما أن غالبية واسعة من الفقراء يعيشون ويعملون في المناطق الريفية، فإن من الواجب أن يسود توازن أكبر بين المناطق الحضرية والريفية فيما يتعلق بالطريقة التي تنقل فيها المساعدة الإنمائية الرسمية.

السيد رئيس المجلس،

إن ظاهرتي الفقر والحرمان قائمتان بين ظهرانينا منذ أمد بعيد. غير أن ذلك لا يعني أنهما ظاهرتان حتميتان من ظواهر المجتمع. ولقد أوضحت قمة الألفية أن المجتمع الدولي قد أدرك الآن ذلك وقرر العمل بناء عليه.

وتتيح عمليات الصندوق الذاتية التي تبلغ نحو 450 مليون دولار أمريكي سنويا استخلاص موارد أخرى إضافية، بما يتيح للصندوق مساندة برامج مكافحة الفقر باستثمارات سنوية تبلغ قيمتها الإجمالية 1 مليار دولار أمريكي. وتصل هذه البرامج إلى ما متوسطه عشرة ملايين من الفقراء سنويا، بما يوفر لهم مساندة مهمة في جهودهم لتعزيز قدرتهم الإنتاجية وإنتاجهم. كما أن برامجنا المجتمعية تساعد مجموعات الفقراء على استخلاص المنافع من الاستثمارات الضخمة، مثل شبكات الطرق، والسدود، والمرافق الأساسية الأخرى التي تمولها الحكومات الوطنية والمؤسسات الأخرى.

وبالمستطاع توسيع برامج الصندوق بصورة كبيرة وسريعة نسبيا للإسهام إسهاما فعالا في تحقيق هدف قمة الألفية فيما يتعلق بالفقر. ويتطلب التعجيل بوتيرة الحد من الفقر مستوى أعلى من الموارد الإنمائية، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية، وكذلك توازنا أفضل في التدفقات القائمة.

إن الصندوق هو مؤسسة ترتبط ارتباطا مباشرا بالتركيز الجديد على هدف الحد من الفقر. ولقد أثبتت هذه المؤسسة فعاليتها في القيام ببرامج ابتكارية تساعد حتى أفقر الفقراء على بلوغ نمط من الحياة متحرر من الحرمان والحاجة. وأني آمل أن تتلقى مؤسسة كالصندوق جانبا مهما من الموارد الإضافية المعبأة للحد من الفقر وأن توفر المفاوضات الخاصة بالتجديد السادس للموارد الوسيلة للقيام بذلك.

إن العام المقبل سيشهد الذكرى الخامسة والعشرين لإنشاء الصندوق. وبمساندة دولنا الأعضاء، وبالارتكاز على الأساس المتين الذي أرساه الصندوق بالفعل، فإني واثق من أن بمقدورنا معا بناء مؤسسة فريدة لا من حيث تركيزها حصرا على مشكلة الفقر الريفي فحسب بل ومن حيث فعاليتها في التصدي لها أيضا.

لقد شاهدت بأم عيني خلال عامي الأول في الصندوق قدرة الفقراء على النهوض بأوضاعهم، كما فعل أولئك القرويون في السنغال. كما عاينت كيف يتحول اليأس والقنوط إلى كرامة وأمل حينما تتاح الفرص، كما حدث بالنسبة لتلك النسوة القرويات في كاتسينا. ولقد تحققت من أن الحد الفعال من الفقر ممكن وقابل للتحقيق وأن أهمية بيان مهمة الصندوق المتمثل في "تمكين فقراء الريف من التغلب على فقرهم" لا تقل عما كانت عليه عند إنشاء الصندوق إن لم تزد عن ذلك.

وشكرا لكم.

كلمة **الترحيب التي ألقاها رئيس الصندوق**
لينارت بوغه،
بمناسبة زيارة
الرئيس اوليسجون اوباسنجو،
رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية

فخامة الرئيس،

إنـــه شـــرف عظـــيم وسعادة بالغة أن أرحب بفخامتكم رسميا في الدورة الخامسة والعشرين لمجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. فلقد كان الدعم القوي والمتواصل من جانب نيجيريا للصندوق عاملا رئيسيا في نمو هـــذه المؤسســـة بوصـــفها أداة فعالـــة ضد الفقر. وحضوركم معنا اليوم تأكيد جديد لهذا الدعم، وإننا نشعر بالشكر لكم لمجيئكم هنا.

لقـــد أدرك المجـــتمع العالمـــي أن معالجة الفقر تشكل أهم تحد يواجهه التعاون الدولي. ولاشك في أن قيادتكم لنيجيريا واستعادتكم العملية الديمقراطية في بلدكم مع التركيز على التنمية والحد من الفقر، لمصدر إلهام لنا جميعا. ولقد أتيحت لي شخصيا الفرصة، خلال زيارتي الأخيرة لبلدكم، عندما أطلقتم استراتيجية وسياسة التنمية الريفية في نيجيريا، لأن أشهد الاهتمام الذي تضطلعون به لاستئصال الفقر.

لقـــد كان العقد الأخير في أفريقيا مخيبا للآمال من حيث التقدم في الحد من الفقر وتحقيق التنمية. وثمة إدراك واســـع في الإقليم بضرورة أن تطلق أفريقيا من جديد تنميتها على أساس الملكية الوطنية القوية. وقد اضطلعت قيادتكم بـــدور حاسم في هذه الجهود، وبخاصة دوركم في صياغة الشراكة الجديدة لأجل التنمية في أفريقيا. ولسوف نسهم نحن في الصندوق بالكامل في نجاح تنفيذ هذه الشراكة.

فخامة الرئيس،

إن استئصال الفقر وبناء مجتمعات مليئة بالنشاط والحيوية في العالم النامي مهمة تحتاج إلى إصرار وشجاعة. ولقد أثبت سجلكم توافر هذه الصفات بوسائل بارزة. وإننا نتطلع إلى مستقبل دينامي لبلدكم بقيادتكم.

إننا نشعر حقا بالفخر، فخامة الرئيس، لوجودكم بيننا اليوم وإننا ننتظر سماع بيانكم.

الخطاب الافتتاحي لفخامة الرئيس أولوسيغون أوباسانجو
رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية

أنني أشعر بالغبطة والشرف للفرصة المتاحة لي لإثارة القضايا ذات الاهتمام المشترك للعالمين النامي والمتقدم على السواء. أنني أحمل لكم الأمنيات الطيبة من حكومتي، ومن شعب نيجيريا كلها.

إن زيارتي للصندوق لها مغزى خاصا، إذا أنها أول مشاركة رسمية لي منذ إنشاء الصندوق منذ نحو ربع قرن في ذلك الوقت، كنت الحاكم العسكري لنيجيريا، وأتذكر الآن بارتياح الدور المحوري الذي لعبته نيجيريا، كعضو في منظمة الدول المصدرة للنفط في إنشاء الصندوق. وأنا أشعر الآن بالامتنان لأن رؤيتنا الجماعية وتفاؤلنا كلنا في ذلك الحين كان له ما يبرره تماما بفضل الأداء الرائع للصندوق في معالجة مهمته الأساسية للقضاء على الجوع والفقر في المناطق الريفية من العالم النامي.

إن موضوع هذه الدورة لمجلس المحافظين، وهو "تمويل التنمية – البعد الريفي" له جاذبيته الخاصة بالنسبة لي، فهو يمس بصورة مباشرة موضوعا يشكل بندا أساسيا وحافظا قويا لاستراتيجية التنمية الحالية في نيجيريا فالموضوع مناسب تماما، وجاء في حينه ليمهد الطريق أمام انعقاد المؤتمر القادم لتمويل التنمية الذي سيعقد في المكسيك.

سيدي رئيس المجلس،

إنه لمن المفارقات السخيفة – إن لم تكن المحرجة – أن تتصدر قضية الفقر عن عمد المناقشات الدولية – لاسيما في السنوات العشر الأخيرة، ورغم الخطوات الهائلة التي أحرزت في مجال العلم والتكنولوجيا في عالم يزداد ترابطا يوما بعد يوم، في حين لا يزال الفقر يتزايد في أغلب بلدان العالم النامي، وبالأخص في جنوب آسيا وفي أفريقيا جنوب الصحراء. أما هدف تخفيض الفقر الحاد في العالم إلى النصف بحلول عام 2015 الذي حدده مؤتمر القمة العالمي للأغذية عام 1996، ثم أكده مرة أخرى مؤتمر القمة للألفية في سبتمبر/أيلول 2000، فما زال سرابا إلى حد كبير.

إننا ندرك جميعا أن المجتمع الدولي متفق في الرأي على أن وجود الفقر المدقع بين شريحة هائلة من سكان العالم جنبا إلى جنب مع الوفرة المذهلة التي تتمتع بها أقلية ضئيلة، هو أمر غير مقبول أخلاقيا، وغير عادل اجتماعيا، وعديم الكفاءة اقتصاديا، وخطر سياسيا. فهناك الآن 1.2 مليار نسمة يكافحون من أجل العيش بأقل من دولار واحد في اليوم – منهم 500 مليون تقريبا يعيشون في جنوب آسيا و300 مليون في أفريقيا.

وبالنسبة لإقليم البلدان النامية، فإن ما يتراوح بين 60% و70% من هذه الشريحة من السكان يعيشون في المناطق الريفية، التي ظلت على حالها كبؤر للحرمان، مفتقرة في أغلب الأحيان إلى أي فرص أو خيارات اقتصادية، بالإضافة إلى نقص مرافق البنية الأساسية مثل مياه الشرب، والطرق الريفية الفرعية، والطاقة، والاتصالات اللازمة لتحسين مستوى معيشة سكان الريف.

والأدهى من ذلك أننا ما زلنا نعيش في مفارقة يزداد فيها اتساع الفجوة بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة، رغم أن الابتكارات التكنولوجية جعلت من العالم مجرد "قرية عالمية". ولكن التقدم نحو تحقيق الالتزام بالحد من الفقر كان

بطيـــئا. فطـــبقا *لتقرير الفقر الريفي 2001* عن الذي نشره الصندوق، فإن معدل الحد من الفقر في المدة من 1990 إلى 1998 كـــان أقـــل مـــن ثلث المعدل اللازم للحد من الفقر المدقع إلى النصف فيما بين عامي 1990 و2015. أما بالنسبة لأفريقـــيا جنوب الصحراء، فقد كان المعدل أقل من ذلك بست مرات. وإذا كانت حصة المعونة الإنمائية التي تذهب إلى أقـــل الـــبلدان نمـــوا ذات الدخل المنخفض، والتي تمثل 85% من مجموع الفقراء في العالم، ظلت في حدود 63%، فإن المعونة التي تقدم إلى الزراعة كادت أن تختفي.

ولـــنا أن نســـأل هـــنا، ما الذي حدث؟ وما هو الخطأ وما هو العلاج؟ إن هذه هي الأسئلة التي نأمل من هذا المجلس الموقر أن يجد لها إجابات في اليومين التاليين من مداولاته، لكي يتحقق الهدف الذي حددناه لأنفسنا.

لقـــد أوصـــى المؤتمر الإقليمي الحادي والعشرين لمنظمة الأغذية والزراعة في أفريقيا، الذي عقد في ياوندي بالكامـــيرون في فبراير/شباط 2000، بأن تلتزم الحكومات الوطنية بنسبة 25% على الأقل من ميزانياتها لبرامج التنمية الزراعـــية والريفـــية. ولكـــن الأمـــر المؤسف أن الحكومات الأفريقية لم تستطع بشكل عام أن تفي بذلك لعدة أسباب، والاحتـــياجات الأخـــرى التـــي تتنافس مع الزراعة، مثل التعليم، والصحة، والبنية الأساسية الاجتماعية والاقتصادية، والنظام والقانون. وليس من الصعب إدراك أهمية كل ذلك، ألا وهو أن خطبنا الرنانة لم يواكبها عمل مناسب!

سيدي رئيس المجلس،

أنني أتذكر أن أحد العناصر الرئيسية في الالتزام الأول في خطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية، هو كفالة بيئة سياسية واجتماعية واقتصادية مواتية تستهدف إيجاد أفضل الظروف لاستئصال الفقر وإحلال السلام الدائم. وينطوي هذا البيان على اعتراف ضمني بالعلاقة الوثيقة بين الفقر والسلام الدائم.

فالأنظمـــة الزراعية التي تعمل بصورة سيئة تميل إلى زيادة الفقر الريفي، وهو ما يعطي بدوره أرضا خصبة للســـخط، ثـــم إلى الاضطرابات السياسية في نهاية الأمر. وحل هذه المشكل يكمن في إصرارنا الجماعي على أن نلزم أنفســـنا بصـــورة جادة برفع مستوى معيشة فقراء الريف بزيادة الإنتاجية الزراعية وزيادة فرص دخولهم إلى الأسواق، الأمـــر الذي سيكفل في النهاية توفير كمية كافية من الطعام على المائدة، بل وسيوفر أيضا فرصا للعمل الزراعي وغير الزراعي، وسيزيد من الدخل، ويمهد الطريق بذلك أمام مجتمع أكثر استقرارا.

إن الفشل في تحسين مستوى المعيشة في الريف هو المسؤول إلى حد كبير عن الهجرة من الريف إلى المدينة، وهـــي الهجـــرة التـــي أصـــبحت سمة مشتركة في أغلب البلدان النامية، ولاسيما في البلدان الواقعة في أفريقيا جنوب الصـــحراء. ولذا، أصبحت مرافق البنية الأساسية الاجتماعية في مثل هذه المستوطنات الحضرية غير كافية وتعرضت لضغوط متزايدة، مما خلق توترا اجتماعيا أدى في بعض الأحيان إلى انفجار العنف.

وفـــي بلدي، وبعد فترة طويلة من الحكم العسكري، ورثنا بنى أساسية اقتصادية واجتماعية منهارة، سواء في الـــريف أو فـــي الحضر. ويسعدني أن أرى جهودنا في إصلاح مرافق هذه البنى وقد بدأت تعطي ثمارها. فالكثير من المـــناطق الريفـــية تم ربطه الآن بالشبكة الوطنية لتوزيع الطاقة الكهربائية، في الوقت الذين يجري فيه إصلاح الطرق الريفـــية. وأدخلـــنا برنامجا للتعليم الأساسي الإلزامي لتحسين برنامج التعليم الابتدائي الإلزامي الذي كان قائما. وأدخلنا تحســـينات أيضـــا على شبكة الاتصالات في الريف والحضر، ووضعنا سياسات واستراتيجيات عملية للتنمية الزراعية

والريفـية لتحسـين الإنتاج الزراعي ومستويات المعيشة في المناطق الريفية. لقد كان رئيس الصندوق معي منذ عشرة أسابيع تقريبا في ابوجا ونحن نعلن بدء تنفيذ السياسات والاستراتيجيات التي تقررت.

سيدي رئيس المجلس،

إن هـناك من يؤمن بأن الخطوة الأولى نحو السلام – سواء داخل حدود بلده أو خارجها – هي القضاء على الجـوع. وأنـا شخصيا اعتقد أن الخطوة الأولى نحو سلام عالمي دائم هي القضاء على الفقر باعتباره السبب الجذري للجوع. فالسلام الدائم سيظل يراوغ البشرية إلى أن يقوم العدل الاجتماعي، وإلى أن يتعزز مركز القطاعات الريفية من شـعوبنا بصورة معقولة، وتشارك في الأهداف والاستراتيجيات الوطنية للتنمية. وأستطيع هنا أن أقول أنه إذا استمرت البلدان النامية في الخضوع للطلبات المتزايدة للصفوة من سكان المدن على حساب الفقراء من سكان الريف، فإن كارثة النزوح من الريف إلى المدينة ستزداد تفاقما، لتخلق بيئة صالحة للاضطرابات الاجتماعية والسياسية.

وكمـا ندرك جميعا، فإن الزراعة هي عصب الاقتصاد الريفي وللأسف، فكما لاحظنا مرارا، فإن الآمال التي علقهـا العـالم الريفـي على اتفاقية منظمة التجارة العالمية قد انهارت منذ ذلك الحين بفعل الحماية الاستراتيجية التي فرضـتها الـبلدان المتقدمة على زراعتها عن طريق دعم الصادرات، والتعرفة الجمركية، ونظام الحصص وغيره من القيود التي تفرضها على استيراد السلع الأساسية من البلدان النامية. وفي ظل هذه الظروف، والعولمة، وتحرير التجارة من جانب واحد، فإن ذلك لن يؤدي إلا إلى مزيد من التدهور في الحالة الاقتصادية لفقراء الريف في العالم النامي.

ولقد قيل أن صديقي السيد بيل كلينتون، أحد أعظم رجال عصرنا، وأحد الأنصار المتحمسين للعولمة قال مرة: "إذا أوقفـت البلدان الغنية دعمها للزراعة، ليصبح الملعب ممهدا أمام جميع مزارعي العالم، فإن هذا وحده سيزيد دخل البلدان النامية بمبلغ 20 مليار دولار سنويا". ولا شك أن هذا قول حميد. ولكن، لماذا لم يلغ الدعم؟ ولماذا لم تتم تسوية الملعـب أمام الجميع؟ ولماذا لم يعط الملايين من المزارعين في العالم النامي فرصة عادلة لتحسين زراعتهم ودخلهم؟ وعلى هذه الأسئلة أجاب السيد كلينتون، ببساطة: "إن الأمر ليس بالبساطة التي يبدو بها". ولماذا؟

وحتى لا يساء فهمي، دعوني أقول بوضوح أن العولمة، واقتصاد السوق يتيحان فرصا هائلة للجنس البشري، ولكنـي أومـن أيضا بوجهة النظر القائلة بأنه ينبغي للعولمة أن يكون لها وجهها الإنساني، وأقول ذلك بصورة مختلفة، شـارحا ما قاله صديقي الدكتور مهاتير بن محمد، رئيس وزراء ماليزيا، فإن العولمة ينبغي أن تعمل بجهد أكبر لخدمة الفقراء جدا من أجل مصلحة الأغنياء جدا على المدى البعيد.

ونظـرا لطبـيعة الفقر متعددة الأبعاد، فإن على الدول النامية أن تتفذ تدابير للتدخل تكون ذات طبيعة متعددة الأهـداف والوجـوه، وتشمل عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية وتنظيمية. وتتيح المشاركة الجديدة من أجل التنمية الأفريقـية منـتدى فـريدا للـبلدان الصناعية لكي تدخل في مشاركة حقيقية مع أفريقيا على أساس المصالح المتبادلة والالتزامات المشتركة.

سيدي رئيس المجلس،

يظل ضعف فرص الحصول على ائتمان عاملا مهما للغاية يعوق الإنتاجية في الريف ويحول دون زيادة الدخل. ولذا لأن للدول النامية أن نظما مالية من أجل فقراء الريف، تتراوح بين المؤسسات التي تقدم القروض الصغيرة والمصارف المحلية وبين مصارف التنمية الزراعية التي تتسم بالكفاءة وكذلك المصارف التجارية التي تتيح مجموعة كبيرة ومثيرة من الأدوات التي يمكن أن تفتح الباب واسعا أمام تعبئة المدخرات وتقديم خدمات ائتمانية وتأمينية للمجموعات الفقيرة. ولابد من مشاركة جميع صفوف المنظمات الحكومية وغير الحكومية في تعزيز التنمية الريفية. ولابد أيضا من استكشاف الدور الحاسم الذي ينبغي للمستفيدين من المشروع القيام به في صياغة برامج التنمية وتنفيذها.

سيدي رئيس المجلس،

دعوني الآن أصف بإيجاز العمل المناسب والتركيز الذي ينبغي لكل جهة من الجهات الرئيسية الفاعلة أن تقوم به المجتمع الدولي، والحكومات الوطنية، ومؤسسات التمويل الإقليمية ومتعددة الأطراف، بما في ذلك الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. فعندما أنشئ الصندوق كان له اختصاص محدد بدقه، ألا وهو مساعدة البلدان النامية في القضاء على الفقر الريفي، عن طريق حشد الموارد المالية وتقديمها بشروط تيسيرية إلى مشروعات التنمية الزراعية والريفية، وكان أهم عملائه هم أفقر الناس قاطبة. وطبقا لما لدي من معلومات، فإن هذا الاختصاص ينفذ بوضوح وامتياز بفضل القيادة الواعية لرؤساء الصندوق التنفيذيين في الماضي والحاضر، وإخلاص موظفيه، والتوجيه الحكيم من جانب أجهزته الرئاسية.

سيدي رئيس المجلس،

إن عمل الصندوق وتجاربه على امتداد 25 عاما في تصميم المشروعات والبرامج من أجل القضاء على الفقر الريفي قد اكسبه بلا شك ميزة هائلة، وجعلته منظمة تقوم على المعرفة في هذا المجال. ولابد للصندوق أن يواصل سعيه للاستفادة من ميزته وقوته النسبية. فالتزامه الصارم بمهمته الفريدة هو ما يعطيه وضعه الحالي. كما أن التآزر المتزايد بين الصندوق والمنظمات متعددة الأطراف في معالجة مشكلة الفقر الريفي أمر يحظى بالاستحسان وينبغي تعزيزه. كما ينبغي تعزيز المشاركة الاستراتيجية مع أصحاب الشأن الآخرين، والحكومات الوطنية. والوكالات المانحة متعددة الأطراف والإقليمية والثنائية، ومؤسسات التمويل الدولية الأخرى. والمنظمات غير الحكومية، وذلك بهدف الاستفادة إلى أقصى حد من الموارد من أجل إحداث تأثيرات أكبر في الجهود المبذولة للحد من الفقر.

إن نفس الأسباب التي أنشئ الصندوق من أجلها مازالت قائمة منذ 25 عاما، بل أن الظروف الاقتصادية العالمية الآن قد عززت من أسباب إنشائه وأكدت مبررات هذا الإنشاء. ومع ذلك، فمن المحزن أن نلاحظ أن عمل الصندوق في الميدان قد تعرض لمشكلات حادة بسبب صعوبات التمويل، رغم أداء الصندوق الذي يستحق الثناء. ويسرني أن ألاحظ في هذا الصدد، أنه رغم ظروف نيجيريا الاقتصادية الصعبة للغاية ورغم الانخفاض السريع في مساهمات عدة دول أعضاء، فإن مساهمات نيجيريا في موارد الصندوق حافظت على قوتها واستمراريتها.

إن تطوير أسلوب العمل في الصندوق، الذي تم في عام 1995، كان المقصود به أساسا هو النهوض بتعبئة الموارد بطريقة يسهل التنبؤ بها. وإذا كنا نقدر الجهود التي بذلها أغلب الدول الأعضاء في مواجهة الصعوبات المتعلقة

بالميزانيات، فإنني آسف لما ألاحظه من أن هذه الآمال لم تتحقق حتى الآن. فعلى الدول الأعضاء التي تستطيع ذلك أن تـزيد من مساهماتها في موارد الصندوق. كما أن علينا أن نشجع زيادة التمويل المشترك لمشروعات التنمية من جانب مؤسسات التمويل الدولية للاستفادة من وفورات الحجم الكبير. ولابد أن يظل الحد من الفقر الريفي في القلب من جدول أعمـال التنمـية العالمـي وأن يقوم الصندوق بدوره كمحفز رئيسي للتنفيذ. كما أننا نحث الدول الصناعية على زيادة المعونة الرسمية للتنمية التي تقدمها الآن للزراعة، وأن تعكس اتجاه هذه المعونة نحو الانخفاض.

إن كلمتي هذه لن تكتمل دون إشارة إلى مشكلة تمويل الخدمات الصحية، وعلى الأخص أمراض الإيدز والسل والملاريـا في البلدان النامية وفي أفريقيا جنوب الصحراء بالذات. فكما ندرك جميعا، فإن كارثة الإيدز قد وصلت إلى حـد الخطـر والوباء في كثير من البلدان. وواصلت معدلات الإصابة بهذا المرض ارتفاعها في أغلب البلدان الأفريقية الواقعـة جنوب الصحراء، حيث تصاب أعداد جديدة من فئات السكان المنتجة وبمعدلات أعلى من أي معدلات سابقة، فانتشار مرض الإيدز، الذي صاحبه كوارث طبيعية وكوارث من صنع الإنسان أحيانا، وأعباء الديون الثقيلة في البلدان المتضررة، كل ذلك يدمر برامج استئصال الفقر في البلدان المتضررة.

سيدي رئيس المجلس،
أعضاء مجلس محافظي الصندوق الموقرون،
أصحاب المعالي،
المندوبون الموقرون،

لقد حاولت في كلمتي هذه أن أشرككم في بعض أفكاري بشأن قضية موضوعية للغاية، وهي قضية – كما قلت في بداية كلمتي – عزيزة إلى قلبي.

أود أن أقول أن الفقر له أبعاد ونتائج بعيدة المدى بالنسبة للتناسق والاستقرار الاجتماعيين في المجتمع العالمي بأسره. فعندما نناقش تمويل التنمية، لابد أن تعرف تمام المعرفة المركز المحوري للتنمية الريفية والحد من الفقر الريفي في الاستراتيجيات التي ستتم صياغتها من أجل جدول أعمال عالمي.

والواقـع أن هـناك إجمـاع في الآراء حول هذه القضايا، ولكن ما ينقصنا فيما يبدو هو إجماع الإرادة على مواجهـة هـذه المشـكلات. ولذا فإنني أحث المجتمع الدولي الذي تمثلونه، أيها المندوبون الأعزاء، على أن يرقى إلى مستوى الموقف، وأن يتصدى لهذه القضايا بحزم. وفي هذا الصدد، أود أن اقترح أن تكون إحدى توصياتكم إلى المؤتمر الدولي لتمويل التنمية في المكسيك تشكيل ائتلاف عالمي برئاسة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية يضم جميع أصحاب الشأن من أجل مكافحة الفقر الريفي.

وشكرا لكم جميعا.

بيان القائم بأعمال المحافظ الممثل لهولندا
نيابة عن الدول الأعضاء بالصندوق للإعراب عن التقدير
للخطاب الرئيسي الذي ألقاه فخامة الرئيس
اوليسيغون اوباسانغو، رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية

السيد الرئيس،

يشرفني أن أعرب لكم باسم مجلس المحافظين عن تقديرنا العميق لحضوركم هنا اليوم ولخطابكم البليغ في هذه المناسبة المهمة.

إن فهمكم للمشكلات التي يعاني منها ليس بلدكم فحسب بل والعديد من البلدان الأفريقية الأخرى هو فهم جدير بالاقتداء. فبمثل هذا التفاني وهذه الحكمة من الزعماء مثلكم يمكن تعزيز الجهود المتضافرة والاستراتيجيات الجاري تنفيذها لمعالجة تلك المشكلات ولذلك فإن العالم بأسره لا يتوق فحسب إلى نجاح الشراكة الجدية للتنمية الأفريقية بل إنه بحاجة بالفعل إلى مثل هذا النجاح.

وكما ذكرتم فإن نيجيريا هي من بين البلدان المتلقية لمساعدات الصندوق كما أنها تتدرج في عداد الدول الأعضاء المانحة، وتدعم منذ عهد بعيد جهود الصندوق ماليا ومعنويا. وكعضو في منظمة البلدان المصدرة للنفط، بل وعضو بالغ النشاط فيها، فإنها أسهمت في إرساء أسس الصندوق ذاتها. وتستمد هذه الأسس متانتها من علاقات الشراكة مع البلدان الأعضاء وهي أسس رسختموها اليوم أكثر وأكثر.

السيد الرئيس،

إنني لواثق من أنني أتحدث باسم كل الحاضرين عندما أقول أن كلماتك قد ألهمتنا لنعزز من التزامنا بالعمل ولضمان توجيه كل الوسائل المتاحة لنا نحو تمكين الأخوة والأخوات الأقل حظا على التغلب على محنتهم.

وفي الختام، وبالنيابة عن الدول الأعضاء في الصندوق، اسمحوا لي أن أعرب مجددا عن امتناننا للشرف الذي أسبغتموه علينا بحضوركم وللكلمات العميقة التي تكلمتم بها. شكرا لكم.

تمويل التنمية – البعد الريفي

موجز ملاحظات
رئيس مجلس المحافظين،
السيد جانس هوتاغالوونغ

المحافظون الموقرون،

شـــهد مجلـــس المحافظين تبادلا ثريا وعميقا للآراء بشأن موضوع دورته المتمثل في *"تمويل التنمية – البعد الريفـــي"*. وكانـــت أهـــداف قمة الألفية، ولا سيما هدف خفض الفقر بنسبة النصف بحلول عام 2015، نقطة الانطلاق للمـــداولات. ووافـــق المحـــافظون على أن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية الذي تعقده الأمم المتحدة يشكل فرصة هامة وحسنة التوقيت لتحويل هذا الحلم إلى حقيقة.

ولاحـــظ المحافظون أنه لابد من التعجيل كثيرا بالوتيرة الحالية للحد من الفقر بغية تحقيق الهدف المنشود. كما لاحظـــوا أن الغالبـــية العظمى من الفقراء تعيش في المناطق الريفية حيث تشكل الزراعة والأنشطة المتصلة بها مورد الـــرزق الأساســـي، وأكـــدوا أيضا أهمية زيادة معدل التنمية الريفية والزراعية. ويتسم ذلك بأهمية حاسمة بغية تعزيز المعـــدلات الإجمالـــية للنمو الوطني وخلق الظروف المناسبة لتمكين فقراء الريف من الإفلات من فخ الفقر. وأكد أحد المحافظيـــن "الأهمية المحورية للتنمية الزراعية في التخفيف من وطأة الفقر في صفوف المواطنين المعدمين في العالم الذي يعيش معظمهم في المناطق الريفية".

وفـــي هذا الصدد فإن ضيف الشرف سيادة الرئيس اوباسانغو قد أكد "أن الحد من الفقر الريفي يجب أن يظل في موقع الصدارة في المهام الإنمائية العالمية".

ولاحـــظ المحـــافظون كذلك الانخفاض الحاد للغاية للمساعدة الإنمائية الخارجية للتنمية الريفية الذي شهده العقد الماضـــي، والذي توازى مع هبوط شديد في مخصصات الموارد المحلية للقطاع الريفي. ومرة أخرى نستشهد بما قاله الرئيس اوباسانغو الذي تساءل "ماذا حدث؟ وما هي طبيعة الخطأ وما الذي علينا اتخاذه من تدابير علاجية". كما أعرب الرئيس اوباسانغو عن أمله في أن تتوصل مداولات المجلس إلى إجابات على هذه الأسئلة وأن ترسم معالم الطريق نحو الأمام، ولا سيما في سياق المؤتمر الدولي لتمويل التنمية.

ووفـــر حوارنا التفاعلي طائفة متنوعة من الأفكار الهامة بشأن هذا الموضوع الحاسم. ولاحظ السفير جاكوبي، الـــذي عرض سياقا شاملا لعملية تمويل التنمية، أن الوثيقة الهامة التي أعدت للمؤتمر، والتي تحمل اسم توافق مونتيري لـــلآراء، توفـــر مرتكزا أساسيا. أما القيادة السياسية التي سيمثلها رؤساء الدول والحكومات في مونتيري فستتيح فرصة لترســـيخ هـــذا المرتكـــز أكثر فأكثر. ولاحظ العديد من المحافظين أن وثيقة توافق مونتيري للآراء تحتوي على بضع إشـــارات فحســـب إلـــى التنمية الريفية، أو الزراعة، أو الفقر الريفي. وفي هذا الصدد، وكما أشار أحد المشاركين في المداولات، وهو السيد سارتاج عزيز، فإن من المهم أن يتناول رؤساء الدول والحكومات في خطبهم أمام المؤتمر قضية البعد الريفي لتمويل التنمية.

وتقدم مشاركان آخران، هما السيد روبرتو بيزيو والسيدة ماغي كيفوزي، بأفكار مهمة عن الطرق المحددة التي يمكن من خلالها تكثيف جهود تمكين الفقراء على مستوى المجتمعات المحلية. وأبرز هذان المشاركان الدور الذي يمكن أن يضطلع به التمويل الصغري والريفي في حشد الموارد لمساندة الفقراء. كما أكد السيد بيزيو الحاجة إلى المساءلة والى مراقبة كيفية قرارات المؤتمرات الدولية. ورحب المحافظون على درجة الخصوص بالنبرة القوية من الأمل والتفاؤل التي أكدت فيها السيدة كيفزي أن بالمستطاع استئصال الفقر كما حدث في بلدها أوغندا حيث هبطت نسبة الفقر خلال السنوات العشر الماضية من 56 إلى 35 في المائة. ويعتبر ذلك مشجعا على نحو خاص بالنظر إلى خبرتها الميدانية بالذات مع أيتام الإيدز الذين يعتبرون وبحق أكثر الفقراء حرمانا.

وخلال المداولات أكد بعض المحافظين ضرورة بذل المزيد من الجهود في مونتيري لتعزيز مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية. وأشار بعض المحافظين إلى أهمية مكافحة الإيدز والأمراض الأخرى ، ولا سيما في أفريقيا، والحاجة إلى توسيع خدمات التعليم، وخاصة تعليم الفتيات. وفي الوقت ذاته فإنهم أكدوا أن من الضروري إرساء توازن أكبر بين الاستثمار في القطاعات الاجتماعية والموارد المخصصة للزراعة والقطاعات الإنتاجية الأخرى التي تتحكم بموارد رزق الفقراء. وفي هذا السياق فقد حض بعض المحافظين البلدان القادرة على أن توضح في مونتيري السبل التي تعتزم استخدامها للمضي قدما نحو الهدف المعتمد دوليا للمساعدة الإنمائية الرسمية، مع تحديد إطار زمني للقيام بذلك في الوقت ذاته.

وأكد المحافظون أيضا أهمية تلاحم السياسات الإنمائية، والتجارية، والنظمية لخلق بيئة مواتية لتحقيق هدف قمة الألفية المتعلق بالحد من الفقر. وسيستكمل ذلك ويعزز من جهود الحكومات الساعية إلى بناء الظروف الوطنية المواتية لتحقيق التنمية والحد من الفقر بسرعة.

وفي هذا الصدد فإن العديد من المحافظين أبرزوا الحاجة إلى أسواق تتسم بالشفافية وبسهولة الوصول إليها، ولا سيما بالنسبة للمنسوجات والصادرات الزراعية من البلدان النامية. ولفت عدد من المحافظين الانتباه إلى آثار إعانات الصادرات والإعانات الزراعية الأخرى التي توفرها البلدان المتقدمة والتي تزيد أضعافا مضاعفة عن مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية. وتحول مثل هذه الإعانات دون توافر فرص عادلة لمنتجي البلدان النامية. ودعا هؤلاء إلى إدخال إصلاحات سريعة في هذا الصدد على نحو ما ترمي إليه الجولة الجديدة من المفاوضات التجارية التي أطلقت في الدوحة مؤخرا.

وأكد المحافظون أهمية الاستثمارات الخاصة، بما في ذلك الاستثمارات المباشرة والأجنبية، بالنسبة للتنمية الزراعية والريفية. ولاحظوا أن تيسير الوصول إلى الأسواق الدولية، إلى جانب تعزيز المساعدة الإنمائية، سيساعد على خلق الظروف التي يمكن فيها للبلدان النامية الفقيرة أن تجتذب الاستثمارات المباشرة والأجنبية لقطاع التنمية الزراعية.

وكان من بين الموضوعات الرئيسية الأخرى التي قام المحافظون بلفت الانتباه إليها مسألة أعباء ديون البلدان النامية. ورحب المحافظون بمبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ولكنهم أشاروا إلى أهمية تعزيز الجهود لضمان أن يكون بالمستطاع فعلا تحمل تلك الأعباء.

وأخيرا أكد المحافظون أهمية الصندوق وصلته بجهود الحد من الفقر الريفي وتحقيق أهداف قمة الألفية الخاصة بمكافحة الفقر. وجرى التأكيد على أن "الصندوق بتركيزه الحصري على الفقر الريفي يحتل موقعا فريدا في

صفوف المؤسسات الدولية ومن ثم فإنه مهيأ للاضطلاع بدور هام في هذه الجهود". ولقد اقترح الرئيس اوباسانغو بالفعل إرساء ائتلاف عالمي يقوده الصندوق ويضم كل الجهات المعنية لمكافحة الفقر الريفي.

المحافظون الموقرون،

أنني أعتقد أننا أجرينا مداولات مهمة ومثمرة بشأن الاتجاهات الحالية التي تؤثر وتحد من التنمية الزراعية والريفية ومعدل خفض الفقر. وترسم الأفكار التي طرحت أثناء مداولاتنا معالم الطريق إلى الأمام. اسمحوا لي أن أعرب عن أملي في أن تتضمن بيانات رؤساء الوفود في مؤتمر مونتيري إشارات قوية إلى أهمية الحد من الفقر الريفي وضرورة توفير قدر أكبر من المساندة، والأولوية، والموارد للتنمية الزراعية والريفية بغية تحقيق أهداف قمة الألفية.

خطاب رئيس مجلس المحافظين،
السيد جانس هوتاغالوونغ،
في ختام الدورة الخامسة والعشرين لمجلس المحافظين

السيد رئيس الصندوق،
المحافظون والمندوبون الموقرون،
سيداتي سادتي،

شـــارفنا علـــى ختام الدورة الخامسة والعشرين لمجلس المحافظين، وهي دورة مميزة سنذكرها على اعتبارها نقطة تحول في تاريخ المجلس. فللمرة الأولى يلتئم شمل محافظي الصندوق للتباحث وتبادل الآراء حول موضوع شامل ألا وهـــو موضوع "تمويل التنمية – البعد الريفي"، وهي مبادرة تلقى كل الترحيب كما يتجلى من الخطابات التي ألقاها المحافظون والضيوف على حد سواء. وشكل الموضوع المذكور الأساس لانخراط المحافظين في حوار تفاعلي، وجرى اســـتكمال ذلك بمداولات الموائد المستديرة حول استراتيجيات الصندوق الإقليمية. وأثار كلا الحدثين ردودا إيجابية مما شق دربا كما أعتقد نحو دورات أكثر فائدة وإمتاعا لمجلس المحافظين.

ولقـــد تشرفنا بالإصغاء إلى خطاب سيادة الرئيس أوليسيفون اوبسانغو رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية الذي يتســـم موضوع مداولات المجلس بأهمية خاصة بالنسبة له إذ أنه يتعلق مباشرة بموضوع رئيسي من الموضوعات التي تنصب عليها الاستراتيجية الإنمائية الراهنة في نيجيريا. وعلى المستوى العالمي، فإن اهتمام سيادة الرئيس يتركز على الافـــتقار الواضـــح إلى الإرادة الجماعية لمجابهة مشكلات التنمية الريفية والحد من الفقر الريفي، ولقد طالب المجتمع الدولي بأن يجابه هذه المسألة بصورة صريحة.

ورحـــب مجلس المحافظين برسالة سيادة الرئيس كارلو آزيليو تشامبي رئيس الجمهورية الإيطالية التي ألقاها بالنـــيابة عـــنه صـــاحب السعادة السيد ماريو باتشيني وكيل وزارة الخارجية. وقد أعرب الرئيس تشامبي عن ارتياحه للـــتعاون المتصاعد بين الصندوق وبلده المضيف في الكفاح المشترك المتصل بقضية تمثل موقع الصدارة في صفوف الأولويـــات الدولـــية في يومنا هذا، ألا وهي قضية الجوع والفقر. وكدلالة على قناعة إيطاليا بالأهمية الجذرية لجهود الصندوق، فقد زادت في العام الماضي من مساهماتها التكميلية إلى الصندوق بمعدل ثلاثة أضعاف وهي تنظر حاليا في إمكانية توفير المزيد من الدعم للأهداف المحددة التي وضعتها مؤسستنا لنفسها في ضوء الأهداف الإنمائية للألفية.

وألقـــت الســـيدة كاترين برتيني المديرة التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي كلمة السيد كوفي عنان الأمين العام للأمـــم المـــتحدة بالنيابة عنه، والتي أثنى فيها على الصندوق لما يقدمه في ميدان اقتسام المعارف بشأن أولويات فقراء الـــريف، وقدراتهم، واحتياجاتهم. كما ألقت السيدة برتيني خطابها الخاص وذلك للمرة الأخيرة كمديرة تنفيذية للبرنامج. وعلـــى مـــدى الســـنوات العشر الماضية أصغى مجلس المحافظين، وفي كل مناسبة تقريبا، إلى بيانات السيدة برتيني المتسمة بالإخلاص والتفاني والفائدة. وفي خطابها الأخير وجهت إلينا نداء بالعمل على توفير الغذاء، بل والأهم من ذلك التعليم، إلى النساء والفتيات اللواتي يشكلن نسبة سبعين في المائة من ضحايا الجوع.

وحمـــل السيد ديفيد هارتشاريك، نائب المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة، معه رسالة السيد جاك ضيوف المديـــر العام لهذه المنظمة. وأكدت هذه الرسالة الالتزام المشترك لمنظمات الأمم المتحدة الثلاث المتمركزة في روما، والذي تجلى آخر ما تجلى في الجهود التحضيرية المشتركة لاجتماع للخبراء يعقد بالترافق مع مؤتمر تمويل التنمية.

المحافظون الموقرون،

لقـــد اســـتطاع الصندوق في دورتنا الأخيرة أن يعلن عن استكمال التجديد الخامس للموارد. وفي هذه الدورة يســـعدنا أن نلحظ تلقي وثائق المساهمات والمدفوعات مقابل تعهدات غير مدعومة بوثائق مساهمات بنسبة 64.7% من مجموع التعهدات المقدمة. كما وردت مدفوعات مقابل التعهدات التكميلية بنسبة مئوية مكافئة من مجموعها. وفي الوقت الذي نمضي فيه قدما على الطريق، فإننا ندعو الدول الأعضاء التي لم تودع بعد وثائق مساهماتها أو التي تستحق عليها مدفوعات متأخرة أن تتخذ ما يلزم من تدابير، إن الحاجة تدعو إلى أن نبدي التزاما كليا وجماعيا.

ووافق مجلس المحافظين على ميزانية إدارية للصندوق لعام 2002 بقيمة 41.72 مليون دولار أمريكي، بما في ذلك بند للطوارئ قدره 000 165 دولار أمريكي، وهو ما يمثل نموا حقيقيا بنسبة الصفر بالمقارنة مع ما كان عليه الحال عـــام 2001. ونحن نعرب عن ثنائنا لرئيس الصندوق وموظفيه لما بذلوه من جهود حكيمة لتوخي الحرص في ميزانية الصندوق الإدارية.

لقـــد ألقينا مرة أخرى على عاتق بعض أعضائنا مهمة بالغة الأهمية تتمثل في استعراض مدى كفاية الموارد المـــتاحة للصندوق. ومع إنشاء هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد السادس لموارد الصندوق، فإننا سندرك بصورة وثيقة مســـألة تمويل التنمية، أي تمويل عمليات الصندوق المباشرة، فحين سنلتقي من جديد فإننا سنكون قد دخلنا بالفعل العام الأخير من فترة التجديد الخامس.

ولقد زودتنا هيئة المشاورات التي عنيت بأمر التجديد الخامس بخطة للعمل تغطي الفترة من 2000 إلى 2002، وتتضمن توصيات لتدرج في إطار سياسات الصندوق وأدوات إدارته. وفي هذه الدورة يسعدنا أن نتلقى التقرير السنوي الثاني عما أحرز من تقدم في تنفيذ تلك الخطة. وتلقينا أيضا تقريرا مرحليا آخر عن برنامج تطوير أسلوب العمل الذي اكتسب وجهة جديدة ومتينة.

واستمعنا كذلك إلى تقريرين مرحليين مشجعين عن أنشطة خارج عمليات الصندوق الأساسية. ويعتبر الائتلاف الشعبي لاستئصال الجوع والفقر والآلية العالمية لاتفاقية مكافحة التصحر من بين الشراكات العالمية البارزة التي لم تجد في الصندوق مضيفا لها فحسب بل وشريكا متعاونا راغبا في اقتسام معارفه معها والتعلم منها.

إن اقتســـام المعارف، والتعلم من المعاصرين، وتبادل الأفكار، وتمحيص الأوضاع سوية هي عناصر التفاعل التـــي لقيـــت ترحيـــبا واسعا من المحافظين خلال مداولات الموائد المستديرة عن استراتيجيات الصندوق الإقليمية. إن صندوقا يعمل فيه الأعضاء معا على مختلف الأصعدة هو صندوق سيحقق النجاح بكل تأكيد.

المحافظون الزملاء،

شكرا على ما أبديتموه من تعاون إزائي. ولقد كان لي الشرف أن أترأس هذه الدورة بسرور بالغ أيضا. وأود أن أعـــرب عن شكري الخاص لنائبي رئيس مجلس المحافظين اللذين وفرا لي المساعدة الكريمة. وبالإضافة إلى ذلك، فإنـــنا نود أن نعبر عن تقديرنا لموظفي الصندوق الذي عملوا جميعا بدأب في تنظيم هذا المؤتمر بالنمط المعتاد المتسم بالكمال، وكذلك بالطبع للمترجمين الفوريين، والموظفين التقنيين، وعمال الطباعة، والسعاة الذين ما كان لهذا المؤتمر أن ينعقد لولاهم.

وأخـــيرا، فإني أود أن أعبر عن تقدير المجلس الخاص للسيد جون ويستلي الذي شارك في هذه الدورة للمرة الأخـــيرة بصفته نائبا للرئيس. لقد عمل الكثير منا مع السيد ويستلي، وكانت للبعض الفرصة في أن تكون علاقة العمل هـــذه أوثق. وبالنسبة لهؤلاء تبدت بصورة جلية حكمته، وخبرته، ومهاراته الإدارية التي شكلت مساهمة قوية في إدارة الصـــندوق. فـــأرجو أن يتقـــبل السيد ويستلي من هذا المجلس أطيب التمنيات بتحقيق النجاح على الصعيدين الشخصي والمهني، وأطيب الشكر لما بذله من جهد كبير وما أبداه من تفان لصالح الصندوق.

السيدات والسادة،

أننـــي اعـــتقد أن الأقوال الحكيمة ينبغي أن تعمم بأسرع ما يمكن، ولذلك فإني أسمح لنفسي بأن أكرر تعليقات الســـيد بـــيل كلنـــتون كما استشهد بها أمس ضيفنا البارز الرئيس اوباسانغو والقائلة "إذا ما أنهت البلدان الثرية إعاناتها الزراعـــية، وتركـــت المجـــال لمزارعي العالم، فإن ذلك وحده سيزيد من دخل البلدان النامية بمقدار 20 مليار دولار أمريكـــي سنويا". إننا ندرك مدى حساسية هذا الموضوع. وإذا ما طلب إلى البلدان النامية أن تحد من الإعانات المقدمة فـــي ظل أنظمتها الاقتصادية، فإن على البلدان الغنية أن تقوم بذلك أيضا. إننا نعي أن ذلك لن يكون بالعملية السريعة، ولكن من الواجب الانطلاق على هذا الطريق.

وبهذا أعلن عن اختتام الدورة الخامسة والعشرين لمجلس المحافظين.

وشكرا لكم.

Distribution: Limited **GC 25/INF.5/Rev 2** 20 February 2002
Arabic/English
French/Spanish

الملحق الأول

IFAD
INTERNATIONAL FUND FOR AGRICULTURAL DEVELOPMENT
Governing Council – Twenty-Fifth Session
Rome, 19-20 February 2002

قائمة بالمشتركين في الدورة الخامسة والعشرين لمجلس المحافظين

LIST OF PARTICIPANTS AT THE TWENTY-FIFTH SESSION OF THE GOVERNING COUNCIL

LISTE DES PARTICIPANTS À LA VINGT-CINQUIÈME SESSION DU CONSEIL DES GOUVERNEURS

LISTA DE LOS PARTICIPANTES EN EL 25° PERÍODO DE SESIONES DEL CONSEJO DE GOBERNADORES

القائم بأعمال رئيس المجلس:
Acting Chairman: Jannes Hutagalung (Indonesia)
Président chargé d'affaires:
Presidente encargado:

نائبا رئيس المجلس:
Vice-Chairmen: William E. Schuerch (United States of America)
Vice-Présidents: Roy Fanourakis (Swaziland)
Vicepresidentes:

الدول الأعضاء

MEMBER STATES

ÉTATS MEMBRES

ESTADOS MIEMBROS

AFGHANISTAN

Governor	Hamidullah Nasser ZIA Minister Plenipotentiary Permanent Representative of the Islamic State of Afghanistan to the United Nations Agencies for Food and Agriculture Rome
Adviser	Abdul Razak AYAZI Agricultural Attaché Alternate Permanent Representative of the Islamic State of Afghanistan to the United Nations Agencies for Food and Agriculture Rome

ALBANIA

Governor	Thoma MIÇO Vice-Minister for Agriculture and Food Tirana
Adviser	Sali METANI Director Foreign Affairs Division Ministry of Agriculture and Food Tirana
Adviser	Leonidha KOSTA Second Secretary Alternate Permanent Representative of the Republic of Albania to IFAD Rome

ALGERIA

Gouverneur	Said BARKAT Ministre de l'agriculture Alger
Gouverneur suppléant	Mokhtar REGUIEG Ambassadeur de la République algérienne démocratique et populaire auprès du FIDA Rome
Conseiller	Larbi BOUMAZA Directeur d'études Direction générale du budget Ministère des finances Alger
Conseiller	Idir BAIS Directeur de la programmation, des investissements et des études économiques Ministère de l'agriculture Alger
Conseiller	Mohamed Amin MESLEM Chef du bureau des questions financières et monétaires Ministère des affaires étrangères Alger
Conseiller	Ahmed HACHEMI Conseiller Représentant permanent adjoint de la République algérienne démocratique et populaire auprès du FIDA Rome
Conseiller	Hassen HAMDANI Attaché Ambassade de la République algérienne démocratique et populaire Rome

ANGOLA

Gouverneur	Gilberto Buta LUTUCUTA Ministre de l'agriculture et du développement rural Luanda
Gouverneur suppléant	Boaventura DA SILVA CARDOSO Ambassadeur de la République d'Angola auprès du FIDA Rome
Conseiller	Alfonso Pedro CANGA Directeur général Institut du développement agricole Ministère de l'agriculture et du développement rural Luanda
Conseiller	Kiala Kia MATEVA Conseiller Représentant permanent adjoint de la République d'Angola auprès du FIDA Rome
Conseiller	Tobias LOPES Directeur adjoint Cabinet du Ministre de l'agriculture et du développement rural Luanda
Conseiller	Carlos Alberto AMARAL Conseiller Représentant permanent suppléant de la République d'Angola auprès du FIDA Rome
Conseiller	Pedro Agostino KANGA Chef du département Coopération et relations internationales Ministère de l'agriculture et du développement rural Luanda
Conseiller	Olinda GRACIETE Secrétaire Ministère de l'agriculture et du développement rural Luanda

ARGENTINA

Gobernador Suplente	Hilda GABARDINI Consejera Representante Permanente Alterna de la República Argentina ante el FIDA Roma
Asesor	Ariel FERNÁNDEZ Secretario Representante Permanente Alterno de la República Argentina ante el FIDA Roma

ARMENIA

Governor	David ZADOYAN Minister for Agriculture Yerevan
Alternate Governor (acting)	Gaghik BAGHDASSARIAN Ambassador of the Republic of Armenia to Italy Rome
Adviser	Gagik MATEVOSYAN Project Director North-West Agricultural Services Project Ministry of Agriculture Yerevan

AUSTRALIA

Governor (acting)	Murray Alexander COBBAN Ambassador of the Commonwealth of Australia to Italy Rome
Alternate Governor (acting)	Robin DAVIES Counsellor (Development Cooperation) Australian Permanent Delegation to the OECD Paris

AUSTRIA

Alternate Governor	Herbert JÄGER Minister Embassy of the Republic of Austria Rome
Adviser	Klaus OEHLER Counsellor International Finance Institutions Federal Ministry of Finance Vienna

BANGLADESH

Governor (acting)	Ayub QUADRI Secretary Ministry of Agriculture Dhaka
Alternate Governor (acting)	Mohammad ZIAUDDIN Ambassador of the People's Republic of Bangladesh to the United Nations Agencies for Food and Agriculture Rome
Adviser	Mohammad MEJBAHUDDIN Economic Counsellor Alternate Permanent Representative of the People's Republic of Bangladesh to the United Nations Agencies for Food and Agriculture Rome

BELGIUM

Gouverneur	Christian MONNOYER Ambassadeur du Royaume de Belgique auprès du FIDA Rome

BELGIUM (cont'd)

Gouverneur suppléant	Bernard DE SCHREVEL Premier secrétaire Coopération internationale Représentant permanent suppléant du Royaume de Belgique auprès du FIDA Rome
Conseiller	Astrid CASTELEIN Secrétaire Représentation permanente du Royaume de Belgique auprès du FIDA Rome

BENIN

Gouverneur	Théophile NATA Ministre de l'agriculture, de l'élevage et de la pêche Cotonou
Gouverneur suppléant	Abdoulaye Soulé MANIGUI Directeur de la programmation et de la prospective Ministère de l'agriculture, de l'élevage et de la pêche Cotonou
Conseiller	Imorou ADAM Directeur de l'agriculture Ministère de l'agriculture, de l'élevage et de la pêche Cotonou
Conseiller	Kouagou Eric N'DA Directeur Ministère de l'agriculture, de l'élevage et de la pêche Cotonou

BHUTAN

Governor	Sherab TENZIN First Secretary Permanent Mission of the Kingdom of Bhutan to the United Nations Geneva

BOLIVIA

Gobernador	David BLANCO ZABALA Embajador de la República de Bolivia ante los Organismos de las Naciones Unidas Roma
Gobernador Suplente	Mireya DURÁN Ministra Consejera Representante Permanente Alterna de la República de Bolivia ante el FIDA Roma
Asesor	Jacqueline CUELLAR Segunda Secretaria Representante Permanente Alterna de la República de Bolivia ante el FIDA Roma

BOSNIA AND HERZEGOVINA

Governor	Lukša ŠOLJAN Ambassador of Bosnia and Herzegovina to the United Nations Agencies for Food and Agriculture Rome
Alternate Governor	Branko KESIC Counsellor Alternate Permanent Representative of Bosnia and Herzegovina to the United Nations Agencies for Food and Agriculture Rome

BRAZIL

Governor (acting)	Julio César GOMES DOS SANTOS Ambassador of the Federative Republic of Brazil to IFAD Rome
Adviser	Irene Pessõa DE LIMA CÃMARA Minister Counsellor Deputy Permanent Representative of the Federative Republic of Brazil to IFAD Rome
Adviser	Arnaldo DE BAENA FERNANDES Second Secretary Alternate Permanent Representative of the Federative Republic of Brazil to IFAD Rome

BURKINA FASO

Gouverneur	Noellie Marie Béatrice DAMIBA Ambassadeur du Burkina Faso auprès du FIDA Rome
Alternate Governor (acting)	Fimba Julien LOMPO Directeur de l'unité de coordination du programme spécial pour la conservation des eaux et du sol dans le Plateau central (Phase II) Ministère de l'agriculture Ouagadougou
Conseiller	Ibrahima KABORE Directeur des études et de la planification Ministère de l'agriculture Ouagadougou

BURUNDI

Gouverneur	Pierre NDIKUMAGENGE Ministre de l'agriculture et de l'élevage Bujumbura

BURUNDI (cont'd)

Gouverneur suppléant	Vénérand BAKEVYUMUSAYA Ambassadeur de la République du Burundi Paris

CAMEROON

Gouverneur	Abdoulaye ABOUBAKRY Secrétaire d'état Ministère de l'agriculture Yaoundé
Gouverneur suppléant	Prosper BOMBA NGONG Premier conseiller Chargé d'affaires, a.i. Ambassade de la République du Cameroun Rome

CANADA

Governor (acting)	Bruce MONTADOR Associate Vice-President Multilateral Programmes Branch Canadian International Development Agency (CIDA) Hull
Adviser	Charles PARKER Counsellor (Development) Alternate Permanent Representative of Canada to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
Adviser	Danièle TESTELIN Senior Programme Manager International Financial Institutions Division Multilateral Programmes Branch Canadian International Development Agency (CIDA) Hull

CAPE VERDE

Gouverneur	Élvio GONÇALVES NAPOLEÃO FERNANDES Ambassadeur de la République du Cap-Vert auprès du FIDA Rome
Conseiller	Arnaldo DELGADO Conseiller Représentant permanent adjoint de la République du Cap-Vert auprès du FIDA Rome

CHAD

Governor (acting)	Hassanty OUMAR CHAIB Directeur général Ministère de l'agriculture N'Djaména

CHILE

Gobernador	Angel SARTORI ARELLANO Embajador de la República de Chile ante el FIDA Roma
Gobernador Suplente	Antonio Arturo PLAZA JIMÉNEZ Segundo Secretario Representante Permanente Alterno de la República de Chile ante el FIDA Roma

CHINA

Governor	LIU Jian Vice-Minister for Agriculture Beijing
Alternate Governor	MA Shiqing Minister Plenipotentiary Permanent Representative of the People's Republic of China to the United Nations Agencies for Food and Agriculture Rome

CHINA (cont'd)

Adviser	LONGYUE Zhao Deputy Director-General Department of International Cooperation Ministry of Agriculture Beijing
Adviser	HU Yuankun Director Ministry of Agriculture Beijing
Adviser	GUO Handi First Secretary Alternate Permanent Representative of the People's Republic of China to the United Nations Agencies for Food and Agriculture Rome
Adviser	WANG Weiqin Deputy Director Department of International Cooperation Ministry of Agriculture Beijing
Adviser	YE Anping Second Secretary Alternate Permanent Representative of the People's Republic of China to the United Nations Agencies for Food and Agriculture Rome
Adviser	BING Zhao Second Secretary Alternate Permanent Representative of the People's Republic China to the United Nations Agencies for Food and Agriculture Rome

COLOMBIA

Gobernador	Fabio VALENCIA COSSIO Embajador de la República de Colombia ante el FIDA Roma
Gobernador Suplente	Dario Alberto BONILLA GIRALDO Consejero Representante Permanente Alterno de la República de Colombia ante el FIDA Roma
Asesor	Bernardo GUTIÉRREZ ZULUAGA BOTERO Primer Secretario Representante Permanente Adjunto de la República de Colombia ante el FIDA Roma

CONGO

Gouverneur (provisoire)	Rufin Gabriel AMBERO Ministre conseiller Représentant permanent adjoint de la République du Congo auprès du FIDA Rome
Conseiller	Emile ESSEMA Deuxième conseiller Représentant permanent adjoint de la République du Congo auprès du FIDA Rome

COSTA RICA

Gobernador Suplente	Yolanda GAGO PEREZ DE SINIGAGLIA Ministra Consejera Representante Permanente Alterna de la República de Costa Rica ante el FIDA Roma

CÔTE D' IVOIRE

Gouverneur (provisoire)	Richard Gbaka ZADY Ambassadeur de la République de Côte d'Ivoire auprès des Organisations specialisées des Nations Unies Rome
Conseiller	Aboubakar BAKAYOKO Conseiller Représentant permanent adjoint de la République de Côte d'Ivoire auprès des Organisations spécialisées des Nations Unies Rome

CROATIA

Governor	Drago KRALJEVIC Ambassador of the Republic of Croatia to the United Nations Agencies for Food and Agriculture Rome
Alternate Governor	Vlado MATIJASIC Counsellor Alternate Permanent Representative of the Republic of Croatia to the United Nations Agencies for Food and Agriculture Rome

CUBA

Gobernador Suplente	Juan NUIRY SÁNCHEZ Embajador de la República de Cuba ante los Organismos de las Naciones Unidas Roma

CYPRUS

Governor	George F. POULIDES Ambassador of the Republic of Cyprus to the United Nations Agencies for Food and Agriculture Rome

CYPRUS (cont'd)

Alternate Governor (acting)	Artemis ANTONIADES Agricultural Attaché Alternate Permanent Representative of the Republic of Cyprus to the United Nations Agencies for Food and Agriculture Rome

D.P.R. KOREA

Governor	KIM Yong Suk Vice-Minister for Agriculture Pyongyang
Alternate Governor	KIM Hung Rim Ambassador of the Democratic People's Republic of Korea to IFAD Rome
Adviser	BONG Hyon Hak Counsellor Deputy Permanent Representative of the Democratic People's Republic of Korea to IFAD Rome
Adviser	SIN Kyu Sam Senior Officer Department of International Organizations Ministry of Foreign Affairs Pyongyang
Adviser	RI Hyong Chol Second Secretary Alternate Permanent Representative of the Democratic People's Republic of Korea to IFAD Rome

D.R. CONGO

Gouverneur suppléant	Edouard Umba ILUNGA Ambassadeur de la République démocratique du Congo auprès des organisations des Nations Unies Rome
Conseiller	Innocent MOKOSA MANDENDE Ministre conseiller Représentant permanent adjoint de la République démocratique du Congo auprès des organisations des Nations Unies Rome
Conseiller	Phoba DINKA Conseiller Ambassade de la République démocratique du Congo Rome

DENMARK

Governor	Ove ULLERUP-PETERSEN Ambassador Under-Secretary for Multilateral Affairs Ministry of Foreign Affairs Copenhagen
Alternate Governor (acting)	Jorgen MAERSK-PEDERSEN Minister Counsellor Deputy Permanent Representative of the Kingdom of Denmark to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
Adviser	Dorte CHORTSEN Head of Section Department for the United Nations Development Assistance Ministry of Foreign Affairs Copenhagen

DENMARK (cont'd)

Adviser	Anne-Sofie HENNINGS Attaché The Royal Danish Embassy Rome
Adviser	Line URBAN Attaché The Royal Danish Embassy Rome

DOMINICAN REPUBLIC

Gobernador	Leonardo MATOS BERRIDO Embajador de la República Dominicana ante el FIDA Roma
Gobernador Suplente (interino)	Fernando MANGUAL Director Nacional de Planificación Secretariado Técnico de la Presidencia Santo Domingo, D.N.
Asesor	Dolores Margarita CEDEÑO PEREZ Ministra Consejera Representante Permanente Alterna de la República Dominicana ante el FIDA Roma
Asesor	Joselyn FELIX Asistenta Departamento Nacional de Planificación Secretariado Técnico de la Presidencia Santo Domingo, D.N.
Asesor	Anabel BUENO Consejera Representante Permanente Alterna de la República Dominicana ante el FIDA Roma

ECUADOR

Gobernador	Arturo GANGOTENA GUARDERAS Embajador de la República del Ecuador ante los Organismos de las Naciones Unidas Roma
Gobernador Suplente	Carlos LARREA DÁVILA Segundo Secretario Representante Permanente Alterno de la República del Ecuador ante los Organismos de las Naciones Unidas Roma
Asesor	María Mercedes GUEVARA AGUIRRE Agregada Representante Permanente Alterna de la Répública del Ecuador ante los Organismos de las Naciones Unidas Roma

EGYPT

Governor	Mariem MOUSA Agricultural Minister Deputy Permanent Representative of the Arab Republic of Egypt to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
Adviser	Nehal HEGAZY Second Secretary Alternate Permanent Representative of the Arab Republic of Egypt to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

EL SALVADOR

Gobernador	Salvador URRUTIA LOUCEL Ministro de Agricultura y Ganadería San Salvador

EL SALVADOR (cont'd)

Gobernador Suplente	Joaquín RODEZNO MUNGUIA Embajador de la República de El Salvador Roma
Asesor	María Eulalia JIMÉNEZ ZEPEDA Ministra Consejera Representante Permanente Adjunta de la República de El Salvador ante los Organismos de las Naciones Unidas Roma

ERITREA

Governor (acting)	Petros TSEGGAI First Counsellor Permanent Representative of the State of Eritrea to IFAD Rome
Adviser	Yohannes TENSUE First Secretary Alternate Permanent Representative of the State of Eritrea to IFAD Rome

ETHIOPIA

Governor (acting)	Mulatu TESHOME Minister for Agriculture Addis Ababa
Adviser	Fortuna DIBACO Second Secretary Economic Division Embassy of the Federal Democratic Republic of Ethiopia Rome

FINLAND

Governor (acting)	Ulla-Maija FINSKAS-AHO Minister Counsellor Permanent Representative of the Republic of Finland to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
Adviser	Seija TORO Counsellor Deputy Permanent Representative of the Republic of Finland to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

FRANCE

Gouverneur (provisoire)	Ambroise FAYOLLE Sous-directeur Dette, développement et marchés émergents Direction du Trésor Ministère de l'économie, des finances et de l'industrie Paris
Gouverneur suppléant (provisoire)	Alain GUILLOUËT Ministre Conseiller financier auprès de l'Ambassade de France Rome
Conseiller	Philippe BERNIER Attaché principal d'administration centrale Bureau de l'aide au développement Direction du Trésor Ministère de l'économie, des finances et de l'industrie Paris
Conseiller	Danick IBAÑEZ Attaché Ambassade de France Rome

GABON

Gouverneur (provisoire)	Pierre CLAVER MAGANGA MOUSSAVOU Ministre d'État Ministre de l'agriculture, de l'élevage et du développement rural Libreville
Gouverneur suppléant (provisoire)	Vincent BOULÉ Ambassadeur de la République gabonaise auprès du FIDA Rome
Conseiller	Jean Gérard MEZUI M'ELLA Secrétaire général permanent Commission nationale de la FAO Ministère de l'agriculture, de l'élevage et du développement rural Libreville
Conseiller	Julie MOUSSAVOU Chef du Protocole Ministère de l'agriculture, de l'élevage et du développement rural Libreville
Conseiller	Ivone Alves DIAS DA GRAÇA Premier conseiller Représentant permanent adjoint de la République gabonaise auprès du FIDA Rome
Conseiller	Louis Stanislas CHARICAUTH Conseiller Représentant Permanent Suppléant de la République gabonaise auprès du FIDA Rome

GERMANY

Governor	Michael HOFMANN Director-General Federal Ministry of Economic Cooperation and Development Bonn

GERMANY (cont'd)

Alternate Governor	Jobs HOLBORN Head of Division Federal Ministry of Finance Berlin
Adviser	Guntram Freiherr VON SCHENCK Ambassador of the Federal Republic of Germany to IFAD Rome
Adviser	Rudolf Josef HUBER First Counsellor Alternate Permanent Representative of the Federal Republic of Germany to IFAD Rome
Adviser	Hans-Wolf RACKL Deputy Head of Division Federal Ministry of Economic Cooperation and Development Bonn

GHANA

Governor (acting)	Kofi DSANE-SELBY Ambassador of the Republic of Ghana to IFAD Rome
Adviser	Kwaku NICOL Minister Counsellor Alternate Permanent Representative of the Republic of Ghana to the United Nations Agencies for Food and Agriculture Rome

GREECE

Governor (acting)	Emmanuel MANOUSSAKIS Minister Plenipotentiary (Agricultural Affairs) Alternate Permanent Representative of the Hellenic Republic to IFAD Rome

GUATEMALA

Gobernador	Acisclo VALLADARES MOLINA Embajador de la República de Guatemala ante el FIDA Roma
Gobernador Suplente (interino)	Ileana RIVERA DE ANGOTTI Primera Secretaria Representante Permanente Alterna de la República de Guatemala ante el FIDA Roma

GUINEA

Gouverneur	Jean Paul SARR Ministre de l'agriculture et de l'élevage Conakry
Gouverneur suppléant (provisoire)	Souhaïb Deen BANGOURA Ambassadeur de la République de Guinée auprès du FIDA Rome
Conseiller	Abdel Aziz SOUMAH Consul général de la République de Guinée en Italie Rome

HAITI

Gouverneur suppléant	Jean WALNARD DORNEVAL Ministre conseiller Représentant permanent de la République d'Haïti auprès des organisations des Nations Unies Rome
Conseiller	Patrick SAINT-HILAIRE Premier secrétaire Représentant permanent suppléant de la République d'Haïti auprès des organisations des Nations Unies Rome

HONDURAS

Gobernador	Mariano JIMÉNEZ TALAVERA Secretario de Estado en el Despacho de Agricultura y Ganadería Tegucigalpa, D.C.
Gobernador Suplente	Mayra Aracely REINA DE TITTA Consejera Representante Permanente Alterna de la República de Honduras ante el FIDA Roma
Asesor	Marcio SIERRA Asesor Tecnico Ministerio de Agricultura y Ganadería Tegucigalpa, D.C.
Asesor	Luis GRADIZ Asesor Tecnico Ministerio de Agricultura y Ganadería Tegucigalpa, D.C.

ICELAND

Governor	Sveinn Ágúst BJÖRNSSON Minister Counsellor Ministry of Foreign Affairs Reykjavik
Alternate Governor	Jón Erlingur JÓNASSON Counsellor (Agricultural Affairs) Deputy Permanent Representative of the Republic of Iceland to FAO Rome

INDIA

Alternate Governor	Adarsh KISHORE Additional Secretary (Fund Banking) Department of Economic Affairs Ministry of Finance New Delhi

INDIA (cont'd)

Adviser	Govindan NAIR Minister (Agriculture) Alternate Permanent Representative of the Republic of India to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

INDONESIA

Governor (acting)	Jannes HUTAGALUNG Special Adviser to the Minister for Finance Jakarta
Alternate Governor (acting)	Natigor SIAGIAN Assistant Minister for Agriculture and Director Bureau for International Cooperation Department of Agriculture Jakarta
Adviser	Wahib ABDULJAWAD Counsellor Alternate Permanent Representative of the Republic of Indonesia to IFAD Rome
Adviser	Sunggul SINAGA Agricultural Attaché Alternate Permanent Representative of the Republic of Indonesia to IFAD Rome

IRAN, ISLAMIC REPUBLIC OF

Alternate Governor (acting)	Mohammad Saeid NOORI NAEINI Ambassador of the Islamic Republic of Iran to the United Nations Agencies for Food and Agriculture Rome

IRAN, ISLAMIC REPUBLIC OF (cont'd)

Adviser	Mostafa JAFARI Alternate Permanent Representative of the Islamic Republic of Iran to the United Nations Agencies for Food and Agriculture Rome

IRAQ

Governor (acting)	Motasim Arif AL-FITYAN Second Secretary Alternate Permanent Representative of the Republic of Iraq to the United Nations Agencies for Food and Agriculture Rome

IRELAND

Alternate Governor	Anthony DEVLIN First Secretary (Agriculture) Alternate Permanent Representative of Ireland to the United Nations Agencies for Food and Agriculture Rome
Adviser	Damien COLE First Secretary Development Cooperation Division Department of Foreign Affairs Dublin

ITALY

Gouverneur	Vito TANZI Sous-secrétaire Ministère de l'économie et des finances Rome

ITALY (cont'd)

Gouverneur suppléant (provisoire)	Augusto ZODDA Directeur général Affaires générales, personnel et processus organisationnels Ministère de l'économie et des finances Département du Trésor Rome
Conseiller	Gaetano MARTINEZ TAGLIAVIA Conseiller Représentant permanent adjoint de la République italienne auprès du FIDA Rome
Conseiller	Paolo DUCCI Conseiller Direction générale de la coopération économique et financière multilatérale Ministère des affaires étrangères Rome
Conseiller	Giorgio LECCESI Chef du Service chargé des Banques de développement multilatéral Ministère de l'économie et des finances Département du Trésor Rome
Conseiller	Filippo ALESSI Conseiller principal Direction générale de la coopération au développement Ministère des affaires étrangères Rome
Conseiller	Nicola FAVIA Directeur Présidence du Conseil des ministres Rome
Conseiller	Simona D'AMBROSIO Conseiller Ministère de l'économie et des finances Département du Trésor Rome

ITALY (cont'd)

Conseiller	Chiara MORINI Ministère des affaires étrangères Rome

JAMAICA

Governor (acting)	Salvatore ALFANO Consul of Jamaica Rome

JAPAN

Governor	Akira HAYASHI Ambassador of Japan to Italy Rome
Alternate Governor (acting)	Kaoru KUSUDA Minister Embassy of Japan Rome
Adviser	Masaharu SATO Counsellor Embassy of Japan Rome
Adviser	Takeo TOMONO Assistant Director General Food Policy Bureau Ministry of Agriculture, Forestry and Fisheries Tokyo
Adviser	Masaru HARADA Officer Multilateral Cooperation Division Economic Cooperation Bureau Ministry of Foreign Affairs Tokyo

JORDAN

Governor (acting)	Nael HAJAJ Director Multilateral Cooperation Department Ministry of Planning Amman
Adviser	Awni SHDAIFAT Director of the Development Project Ministry of Agriculture Amman

KAZAKHSTAN

Governor (acting)	Angelika SHELUKHINA Second Secretary Embassy of the Republic of Kazakhstan Rome

KENYA

Alternate Governor (acting)	Bruce Misoga MADETE Ambassador of the Republic of Kenya to IFAD Rome
Adviser	Samuel Cherunge YEGON Agricultural Attaché Alternate Permanent Representative of the Republic of Kenya to IFAD Rome
Adviser	Thomas Mboya ADUR Second Secretary Alternate Permanent Representative of the Republic of Kenya to IFAD Rome

KUWAIT

Governor (acting)	Hesham I. AL-WAQAYAN Deputy Director-General Operations and Disbursement Kuwait Fund for Arab Economic Development Kuwait City
Adviser	Fatimah Hasan J. HAYAT Counsellor Permanent Representative of the State of Kuwait to FAO Rome

LEBANON

Gouverneur (provisoire)	Ali Ojeij ABDALLAH Ministre de l'agriculture Beyrouth
Gouverneur suppléant (provisoire)	Joseph JABBOUR Directeur général Ministère de l'agriculture Beyrouth
Conseiller	Fadi HAJJ ALI Premier secrétaire Représentant permanent suppléant de la République libanaise auprès des organisations des Nations Unies Rome
Conseiller	Zein TALHOUK Fonctionnaire Ambassade de la République libanaise Rome

LESOTHO

Governor (acting)	Rachel Refiloehape MATHABO NTSINSYI Ambassador of the Kingdom of Lesotho to IFAD Rome

LESOTHO (cont'd)

Adviser	Kabelo MAFURA Counsellor Alternate Pernament Representative of the Kingdom of Lesotho to IFAD Rome

LIBERIA

Governor (acting)	Robert FREEMAN Financial Consultant Embassy of the Republic of Liberia Rome
Alternate Governor (acting)	Marco BOURELLY Itinerant Ambassador of the Republic of Liberia

LIBYAN ARAB JAMAHIRIYA

Governor (acting)	Nuri Ibrahim HASAN Ambassador of the Socialist People's Libyan Arab Jamahiriya to IFAD Rome

LUXEMBOURG

Gouverneur (provisoire)	Paul Victor Joseph FABER Ambassadeur du Grand-Duché de Luxembourg auprès du FIDA Rome
Gouverneur suppléant	Georges HEINEN Directeur Financement du développement multilatéral Ministère des finances Luxembourg-Ville

MADAGASCAR

Gouverneur (provisoire)	Georges RUPHIN Ambassadeur de la République de Madagascar auprès du FIDA Rome
Gouverneur suppléant (provisoire)	Rasoarimanana Yannick Ariane RABEMANANTSOA Secrétaire général Ministère de l'agriculture Antananarivo
Conseiller	Suzelin RATOHIARIJAONA Directeur de la programmation et du budget Ministère de l'agriculture Antananarivo
Conseiller	Monsieur MONJA Conseiller Représentant permanent adjoint de la République de Madagascar auprès du FIDA Rome

MALAYSIA

Alternate Governor	Shamsudin BIN ABDULLAH Ambassador of Malaysia to the United Nations Agencies for Food and Agriculture Rome
Adviser	Syed Bakri RAHMAN Second Secretary Alternate Permanent Representative of Malaysia to the United Nations Agencies Rome

MALI

Gouverneur suppléant	Ibrahim Bocar DAGA Ambassadeur de la République du Mali auprès du FIDA Rome

MALI (cont'd)

Conseiller	Modibo Mahamane TOURÉ Deuxième conseiller Représentant permanent suppléant de la République du Mali auprès du FIDA Rome

MALTA

Governor	Abraham BORG Ambassador of the Republic of Malta to IFAD Rome
Adviser	Joanne MERCIECA First Secretary Embassy of the Republic of Malta Rome

MAURITANIA

Gouverneur (provisoire)	Hamoud OULD ELY Ambassadeur de la République islamique de Mauritanie auprès du FIDA Rome

MAURITIUS

Governor	Pravind Kumar JUGNAUTH Minister for Agriculture, Food Technology and Natural Resources Port Louis
Alternate Governor	Santi Bai HANOOMANJEE Permanent Secretary Ministry of Agriculture, Food Technology and Natural Resources Port Louis
Adviser	Denis CANGY Consul of the Republic of Mauritius Rome

MEXICO

Gobernador Suplente	Víctor Hugo MORALES MELÉNDEZ Consejero Representante Permanente Adjunto de los Estados Unidos Mexicanos ante el FIDA Roma

MOROCCO

Gouverneur	Hassan BENEBDERAZIK Secrétaire général Ministère de l'agriculture, du développement rural et des eaux et forêts Rome
Gouverneur suppléant (provisoire)	Ali LAMRANI Chef de division Ministère de l'économie et des finances Rabat
Conseiller	Ahmed FAOUZI Ministre plénipotentiaire Représentant permanent adjoint du Royaume du Maroc auprès du FIDA Rome
Conseiller	Jamila ALAOUI Secrétaire des affaires étrangères Représentant permanent suppléant du Royaume du Maroc auprès du FIDA Rome

MOZAMBIQUE

Governor (acting)	Manuel CHANG Vice-Minister of Planning and Finance Ministry of Planning and Finance Maputo

MOZAMBIQUE (cont'd)

Alternate Governor (acting)	Francisco Elias Paulo CIGARRO Ambassador of the Republic of Mozambique to Italy Rome
Adviser	António PINTO DE ABREU Executive Director Banco de Mozambique Maputo
Adviser	Gabriel Angelo TEMBE National Director of Rural Development Ministry of Agriculture and Rural Development Maputo
Adviser	Isabel Maria SUMAR Desk Officer Ministry of Planning and Finance Maputo
Adviser	Elsa CHAMBAL Desk Officer Banco de Mozambique Maputo
Adviser	Ananias Benjamin SIGAÚQUE Second Secretary Alternate Permanent Representative of the Republic of Mozambique to the United Nations Agencies for Food and Agriculture Rome

MYANMAR

Governor (acting)	Aung MYINT Minister Counsellor Alternate Permanent Representative of the Union of Myanmar to IFAD Rome

NAMIBIA

Governor	Paul SMIT Deputy Minister for Agriculture, Water and Rural Development Windhoek
Alternate Governor	Desmond R. TSHIKESHO IFAD Project Coordinator and Director of Extension and Engineering Services Ministry of Agriculture, Water and Rural Development Windhoek

NEPAL

Governor	Lakshman PRASAD METHA Minister of State for Agriculture and Cooperatives Kathmandu
Adviser	Rajendra PRASDA DAHAL Section Officer Ministry of Finance Kathmandu
Adviser	Ramesh KUMAR ADHIKARI Section Officer Ministry of Agriculture and Cooperatives Kathmandu

NETHERLANDS

Governor (acting)	Jan BERTELING Ambassador of the Kingdom of The Netherlands to the United Nations Organizations for Food and Agriculture Rome

NETHERLANDS (cont'd)

Alternate Governor (acting)	Jeroen T.M.G. STEEGHS Counsellor Deputy Permanent Representative of the Kingdom of The Netherlands to the United Nations Organizations for Food and Agriculture Rome
Adviser	Loes J. LAMMERTS Coordination and Institutional Affairs Division Ministry of Foreign Affairs The Hague
Adviser	Jacco BOS Second Secretary Alternate Permanent Representative of the Kingdom of The Netherlands to the United Nations Organizations for Food and Agriculture Rome

NEW ZEALAND

Governor	Peter Robert BENNET Ambassador of New Zealand to the United Nations Agencies for Food and Agriculture Rome
Alternate Governor	Godfrey R.B. PAYNE First Secretary Alternate Permanent Representative of New Zealand to the United Nations Agencies for Food and Agriculture Rome

NIGER

Gouverneur	Wassalké BOUKARY Ministre du développement agricole Niamey

NIGER (cont'd)

Gouverneur suppléant	Mounkaila ARFOU Deuxiéme secrétaire Représentant Permanent suppléant de la République du Niger auprès du FIDA Rome
Conseiller	Adamou DANGUIOUA Directeur des études et de la programmation Ministère du développement agricole Niamey

NIGERIA

Governor	Malam Adamu BELLO Federal Minister for Agriculture and Rural Development Abuja
Alternate Governor (acting)	Gabriel LOMBIN Minister Permanent Representative of the Federal Republic of Nigeria to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
Adviser	Oloche Anebi EDACHE Director Federal Department of Agriculture Federal Ministry of Agriculture and Rural Development Abuja
Adviser	Salihu INGAWA Head Project Co-ordinating Unit Federal Ministry of Agriculture and Rural Development Abuja
Adviser	Falalu BELLO Managing Director Agricultural Bank Abuja

NIGERIA (cont'd)

Adviser	Sadik DASIN Assistant to the Minister Federal Ministry of Agriculture and Rural Development Abuja

NORWAY

Governor (acting)	Ingrid GLAD Assistant Director-General Department of Multilateral Affairs Ministry of Foreign Affairs Oslo
Alternate Governor (acting)	Anne Kristin HERMANSEN Head of Division Department of Global Affairs Ministry of Foreign Affairs Oslo
Adviser	Dag BRISEID Minister Counsellor Permanent Representative of the Kingdom of Norway to IFAD Rome

OMAN

Governor	Khalfan bin Salah AL-NABI Under-Secretary Ministry of Agriculture and Fisheries Muscat
Adviser	Hassan Bin Ahmed AL NABHANI Director-General Planning and Investment Development Ministry of Agriculture and Fisheries Muscat
Adviser	Yousuf Abdullah Nasser AL-AFIFY First Secretary Alternate Permanent Representative of the Sultanate of Oman to IFAD Rome

OMAN (cont'd)

Adviser	Rasmi MAHMOUD Liaison Officer Embassy of the Sultanate of Oman Rome

PAKISTAN

Governor	Khair Mohammad JUNEJO Federal Minister for Food, Agriculture and Livestock Islamabad
Alternate Governor	Nawid AHSAN Secretary Economic Affairs Division Ministry of Finance and Economic Affairs Islamabad
Adviser	Zafar A. HILALY Ambassador of the Islamic Republic of Pakistan to IFAD Rome
Adviser	Adnan BASHIR KHAN Agricultural Counsellor Alternate Permanent Representative of the Islamic Republic of Pakistan to IFAD Rome

PANAMA

Gobernador Suplente	Horacio J. MALTEZ Ministro Consejero Representante Permanente Adjunto de la República de Panamá ante el FIDA Roma

PARAGUAY

Gobernador	Lilia ROMERO PEREIRA Embajadora de la República del Paraguay ante el FIDA Roma
Asesor	Ana Maria BAIARDI Consejera Representante Permanente Alterna de la Répública del Paraguay ante el FIDA Roma

PERU

Gobernador	Marcela LÓPEZ BRAVO Embajadora Representante Permanente Adjunta de la República del Perú ante el FIDA Roma
Gobernador Suplente	Oswaldo DEL AGUILA RAMIREZ Primer Secretario Representante Permanente Alterno de la República del Perú ante el FIDA Roma

PHILIPPINES

Governor (acting)	Noel D. DE LUNA Agricultural Attaché Deputy Permanent Representative of the Republic of The Philippines to IFAD Rome
Alternate Governor (acting)	Maria Luisa GAVINO Assistant Agricultural Attaché Alternate Permanent Representative of the Republic of The Philippines to IFAD Rome

PORTUGAL

Governor	Carlos Manuel Inácio FIGUEIREDO President Financing and Support Institute for the Development of Agriculture and Fisheries Ministry of Agriculture, Rural Development and Fisheries Lisbon
Alternate Governor	Carlos Manuel DOS SANTOS FIGUEIREDO Head of Department Coordination of International Relations General Directorate for European and International Affairs Ministry of Finance Lisbon
Adviser	João Miguel FREITAS Agricultural Adviser Deputy Permanent Representative of the Portuguese Republic to the United Nations Agencies for Food and Agriculture Rome

QATAR

Governor (acting)	Sheik-Mohammed AL-THANI Second Secretary Alternate Permanent Representative of the State of Qatar to IFAD Rome
Adviser	Akeel HATOOR Adviser Embassy of the State of Qatar Rome

REPUBLIC OF KOREA

Governor (acting)	KIM Suk-Hyun Ambassador of the Republic of Korea to IFAD Rome

REPUBLIC OF KOREA (cont'd)

Alternate Governor	KIM Kyeong-Kyu First Secretary Agricultural Attaché Alternate Permanent Representative of the Republic of Korea to IFAD Rome
Adviser	KIM Eung-Bon Deputy Director Multilateral Cooperation Division Ministry of Agriculture and Forestry Kyonggido

REPUBLIC OF MOLDOVA

Governor (acting)	Valentin CIUMAC Ambassador of the Republic of Moldova to the United Nations Agencies for Food and Agriculture Rome
Adviser	Stela STINGACI First Secretary Alternate Permanent Representative of the Republic of Moldova to the United Nations Agencies for Food and Agriculture Rome

ROMANIA

Gouverneur suppléant	Serban STATI Ambassadeur de la Roumanie auprès du FIDA Rome
Conseiller	Ioan PAVEL Conseiller Représentant permanent adjoint de la Roumanie auprès du FIDA Rome

ROMANIA (cont'd)

Conseiller	Adriana STANCIU Experte Ministère de l'agriculture, de l'alimentation et des forêts Bucarest

SAUDI ARABIA

Governor (acting)	Abdallah Bin Abdallah AL-OBEID Deputy Minister for Agriculture and Water Research, and Agricultural Development Ministry of Agriculture and Water Riyadh
Alternate Governor (acting)	Ahmad Ben Souleiman AL-AQUIL Minister Plenipotentiary Permanent Representative of the Kingdom of Saudi Arabia to the United Nations Agencies for Food and Agriculture Rome
Adviser	Zaid EL HUWAISHEL Director of External Relations Ministry of Agriculture and Water Riyadh

SENEGAL

Gouverneur (provisoire)	Alé NDIAYE Directeur de Cabinet Ministère de l'agriculture et de l'élevage Dakar
Conseiller	Abdoukarim DIOUF Conseiller Représentant permanent suppléant de la République du Sénégal auprès du FIDA Rome

SIERRA LEONE

Alternate Governor	Umaru Bundu WURIE Ambassador of the Republic of Sierra Leone Bonn
Adviser	Abdulai SHERIFF Assistant Consulate of the Republic of Sierra Leone Rome

SOUTH AFRICA

Governor	Anthony LE CLERK KGWADU MONGALO Ambassador of the Republic of South Africa to the United Nations Agencies for Food and Agriculture Rome
Adviser	Catharina DU TOIT First Secretary Alternate Permanent Representative of the Republic of South Africa to the United Nations Agencies for Food and Agriculture Rome

SPAIN

Gobernador	Jorge DOMECQ Ministro Consejero Embajada de España Roma
Gobernador Suplente	Luis CUESTA CIVÍS Primer Secretario Embajada de España Roma

SRI LANKA

Governor	Thelmuth Harris Wilhelm WOUTERSZ Ambassador of the Democratic Socialist Republic of Sri Lanka to IFAD Rome

SRI LANKA (cont'd)

Adviser	Nimal Felix C. RANAWEERA Additional Secretary (Project Development) Ministry of Agriculture and Livestock Battaramulla
Adviser	Deeptha KULATILLEKE Minister Counsellor (Commercial) Alternate Permanent Representative of the Democratic Socialist Republic of Sri Lanka to IFAD Rome
Adviser	Sunil Jayantha NAWARATNE Adviser Ministry of Agriculture and Livestock Battaramulla

SUDAN

Governor	Magzoub ELKHALIFA AHMED Minister for Agriculture and Forestry Khartoum
Alternate Governor	Hassan Ahmed TAHA Minister of State for Finance and National Economy Khartoum
Adviser	Mohamed Ahmed ALI DINGLE Director-General Investment and International Cooperation Ministry of Foreign Affairs Khartoum
Adviser	Mohamed Said MOHAMED ALI HARBI Counsellor Permanent Representative of the Republic of The Sudan to IFAD Rome
Adviser	Yasir Ibrahim ALI Second Secretary Embassy of the Republic of The Sudan Rome

SURINAME

Alternate Governor	Gerhard Otmar HIWAT Ambassador of the Republic of Suriname Brussels

SWAZILAND

Governor	Roy FANOURAKIS Minister for Agriculture and Cooperatives Mbabane
Alternate Governor	Christopher NKWANYANA Under-Secretary (Development) Ministry of Agriculture and Cooperatives Mbabane
Adviser	Khangezile DLAMINI Project Coordinator Ministry of Agriculture and Cooperatives Mbabane
Adviser	Sibusiso MSIBI Trade Attaché High Commission for the Kingdom of Swaziland London

SWEDEN

Governor (acting)	Gunilla OLSSON Director Department for Global Development Ministry of Foreign Affairs Stockholm
Alternate Governor (acting)	Michael ODEVALL Minister Permanent Representative of the Kingdom of Sweden to IFAD Rome

SWEDEN (cont'd)

Adviser	Åsa ANDRAE Desk Officer Department for Global Development Ministry of Foreign Affairs Stockholm
Adviser	Pernilla IVARSSON Agricultural Counsellor Deputy Permanent Representative of the Kingdom of Sweden to IFAD Rome
Adviser	Mariana OSIHN Officer The Royal Swedish Embassy Rome

SWITZERLAND

Gouverneur	Serge CHAPPATTE Directeur général adjoint Direction du développement et de la coopération Département fédéral des affaires étrangères Berne
Gouverneur suppléant	Martin ROHNER Chef de secteur des institutions financières multilaterales Domaine de prestations, développement et transition Secrétariat d'état à l'économie Berne
Conseiller	Lothar CAVIEZEL Conseiller scientifique principal Direction du développement et de la coopération Département fédéral des affaires étrangères Berne

SYRIA

Governor	Nour Eldin MOUNA Minister for Agriculture and Agrarian Reform Damascus
Alternate Governor	Hassan AL-AHMAD Assistant to the Minister for Agriculture and Agrarian Reform Damascus
Adviser	Riad QASSEM Director of International Cooperation Ministry of Agriculture and Agrarian Reform Damascus
Adviser	Majd JAMAL Director of Agricultural Research Ministry of Agriculture and Agrarian Reform Damascus
Adviser	Bashar AKBIK First Secretary Alternate Permanent Representative of the Syrian Arab Republic to IFAD Rome

TANZANIA, UNITED REPUBLIC OF

Governor	Charles N. KEENJA Minister for Agriculture and Food Security Dar-es-Salaam
Adviser	Grace SHANGALI Minister Plenipotentiary Alternate Permanent Representative of the United Republic of Tanzania to IFAD Rome

TANZANIA, UNITED REPUBLIC OF (cont'd)

Adviser	Charles TULAHI Agricultural Economist Ministry of Agriculture and Food Security Dar-es-Salaam
Adviser	Perpetua M.S. HINGI Agricultural Attaché Alternate Permanent Representative of the United Republic of Tanzania to IFAD Rome

THAILAND

Governor (acting)	Sitdhi BOONYARATPALIN Deputy Permanent Secretary Ministry of Agriculture and Cooperatives Bangkok
Alternate Governor (acting)	Chao Tiantong Minister (Agriculture) Permanent Representative of the Kingdom of Thailand to the United Nations Agencies for Food and Agriculture Rome
Adviser	Korntip RATANAKOMUT Counsellor Office of Agricultural Affairs Deputy Permanent Representative of the Kingdom of Thailand to the United Nations Agencies for Food and Agriculture Rome
Adviser	Kasem PRASUTSANGCHAN Senior Plan and Policy Analyst Office of the Permanent Secretary Ministry of Agriculture and Cooperatives Bangkok

THAILAND (cont'd)

Adviser	Saowaluck SUPAKAMONSENEE Plan and Policy Analyst Office of the Permanent Secretary Ministry of Agriculture and Cooperatives Bangkok

THE FORMER YUGOSLAV REPUBLIC OF MACEDONIA

Governor	Ivan ANGELOV Ambassador of The Former Yugoslav Republic of Macedonia to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
Alternate Governor	Ljubica TRENCEVSKA Counsellor Alternate Permanent Representative of The Former Yugoslav Republic of Macedonia to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
Adviser	Marija KOSTOVSKA Assistant to the Minister for Finance Skopje
Adviser	Lidija CADIKOVSKA Project Coordinator Ministry of Agriculture, Forestry and Water Economy Skopje

TONGA

Governor	Fetu'utolu TUPOU High Commissioner for the Kingdom of Tonga London

TUNISIA

Gouverneur (provisoire)	Habib ESSID Secrétaire d'état auprès du Ministre de l'agriculture chargé de la pêche Ministère de l'agriculture Tunis
Gouverneur suppléant (provisoire)	Kamel BEN REJEB Directeur général de la coopération financière multilatérale Ministère de la coopération internationale et de l'investissement extérieur Tunis
Conseiller	Mohamed LASSOUED Directeur de la coopération internationale Ministère de l'agriculture Tunis
Conseiller	Moez SINAOUI Conseiller Représentant permanent adjoint de la République tunisienne auprès des Organisations des Nations Unies Rome

TURKEY

Governor	Necati UTKAN Ambassador of the Republic of Turkey to IFAD Rome
Adviser	Serap ÖZCOSKUM Counsellor Alternate Permanent Representative of the Republic of Turkey to IFAD Rome
Adviser	Talat YILMAZ Deputy Director-General Ministry of Agriculture and Rural Affairs Ankara

UGANDA

Governor (acting)	Wilburforce Kisamba MUGERWA Minister for Agriculture, Animal Industry and Fisheries Entebbe
Alternate Governor (acting)	Vincent KIRABOKYAMARIA Ambassador of the Republic of Uganda to IFAD Rome
Adviser	Joshua MUTABAZI First Secretary Alternate Permanent Representative of the Republic of Uganda to IFAD Rome

UNITED ARAB EMIRATES

Governor (acting)	Majed Ali Ahmed OMRAN AL SHAMSI Assistant Director Revenue Department Ministry of Finance and Industry Abu Dhabi

UNITED KINGDOM

Governor	Tony FAINT Director, International Department for International Development London
Alternate Governor (acting)	Peter REID First Secretary (Rural Livelihoods) Permanent Representation of the United Kingdom to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

UNITED STATES

Governor	William E. SCHUERCH Deputy Assistant Secretary International Development, Debt and Environmental Policy Department of the Treasury Washington, D.C.
Alternate Governor (acting)	Jonathan CONLY Acting Assistant Administrator Bureau for Economic Growth, Agriculture and Trade Agency for International Development Washington, D.C.
Adviser	Lucy TAMLYN First Secretary Alternate Permanent Representative of the United States of America to the United Nations Agencies for Food and Agriculture Rome
Adviser	David WINKELMANN Special Assistant to the Deputy Administrator International Cooperation and Development Foreign Agricultural Service Department of Agriculture Washington, D.C.
Adviser	Tim LAVELLE Humanitarian Attaché Permanent Representation of the United States of America to the United Nations Agencies for Food and Agriculture Rome

URUGUAY

Gobernador	Julio César LUPINACCI Embajador de la República Oriental del Uruguay ante el FIDA Roma

URUGUAY (cont'd)

Asesor	Gabriel BELLÓN Tercer Secretario Representante Permanente Adjunto de la República Oriental del Uruguay ante el FIDA Roma
Asesor	Laura GALARZA Agregada Representante Permanente Alterna la República Oriental del Uruguay ante el FIDA Roma

VENEZUELA

Gobernador	Fernando GERBASI Embajador de la República Bolivariana de Venezuela ante los Organismos de las Naciones Unidas Roma
Asesor	Wladimir SERRANO Vice-Presidente Promoción y Desarrollo Banco de Desarrollo Económico y Social de Venezuela (BANDES) Caracas
Asesor	Carlos POZZO BRACHO Ministro Consejero Representante Permanente Adjunto de la República Bolivariana de Venezuela ante los Organismos de las Naciones Unidas Roma

VIET NAM

Governor	Le Vinh THU Ambassador of the Socialist Republic of Viet Nam to Italy Rome

VIET NAM (cont'd)

Adviser	Nguyen Chi THANH First Secretary Embassy of the Socialist Republic of Viet Nam Rome

YEMEN

Governor	Ahmed Salem AL-JABALI Minister for Agriculture and Irrigation Sana'a
Alternate Governor	Ahmed Ali Hummed AL-HAWRI Counsellor Permanent Representative of the Republic of Yemen to IFAD Rome
Adviser	Abdulmalik ALTHAWR General Manager of Planning Ministry of Agriculture and Irrigation Sana'a
Adviser	Mansour Abdullah ALAHGERY Director Office of the Minister for Agriculture and Irrigation Sana'a

ZAMBIA

Governor (acting)	Webby D. KAMWENDO Deputy Minister for Agriculture, and Cooperatives Lusaka
Alternate Governor (acting)	Richard M. CHIZYUKA Director Economic and Technical Cooperation Ministry of Finance and National Planning Lusaka

ZAMBIA (cont'd)

Adviser	Abedanigo Kwenje BANDA Director Planning and Cooperatives Development Ministry of Agriculture, Food and Fisheries Lusaka

ZIMBABWE

Alternate Governor	Mary Margaret Muchada Ambassador of the Republic of Zimbabwe to IFAD Rome

مراقبون من الدول الأعضاء بالأمم المتحدة

OBSERVERS FROM UNITED NATIONS MEMBER STATES

OBSERVATEURS D'ÉTATS MEMBRES DES NATION UNIES

OBSERVADORES DE LOS ESTADOS MIEMBROS DE LAS NACIONES UNIDAS

CZECH REPUBLIC

Pavel SKODA
Counsellor
Permanent Representative of the
Czech Republic to FAO
Rome

HUNGARY

János KOVÁCS
Counsellor
Permanent Representative of the
Republic of Hungary to FAO
Rome

SLOVAKIA

Milan PAKSI
Counsellor
Permanent Representative of the
Slovak Republic to FAO
Rome

الكرسي الرسولي

HOLY SEE

SAINT-SIÈGE

SANTA SEDE

Agostino MARCHETTO
Nonce apostolique
Observateur permanent du
Saint-Siège auprès du FIDA
Cité du Vatican

Lelio BERNARDI
Conseiller
Cité du Vatican

Vincenzo BUONOMO
Conseiller
Cité du Vatican

Giovanni TEDESCO
Conseiller
Cité du Vatican

السلطة الفلسطينية

THE PALESTINIAN AUTHORITY

L'AUTORITÉ PALESTINIENNE

LA AUTORIDAD PALESTINA

Hikmat ZAID
Minister for Agriculture
Ramallah

Walid Abed RABBOH
Counsellor
Ministry of Agriculture
Ramallah

Hussein AL AFLAK
Counsellor
Delegation of the
Palestinian Authority
Rome

ممثلون عن الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة

REPRESENTATIVES OF THE UNITED NATIONS AND SPECIALIZED AGENCIES

REPRÉSENTANTS DES NATIONS UNIES ET INSTITUTIONS SPÉCIALISÉES

REPRESENTANTES DE LAS NACIONES UNIDAS Y ORGANISMOS ESPECIALIZADOS

Food and Agriculture Organization of the United Nations

David HARCHARIK
Deputy Director-General
Rome

David FORBES WATT
Director
Investment Centre
Rome

Michael FITZPATRICK
Service Chief
Investment Centre
Rome

International Labour Organisation

Riswanul ISLAM
Director
Recovery and Reconstruction Department
Genève

Joint United Nations Programme on HIV/AIDS

James SHERRY
Director
Programme Development and Coordination Group
Geneva

Jacek TYSZKO
External Relations Officer
Geneva

United Nations Development Programme

Evlogui BONEV
Senior Adviser
European Office
Geneva

United Nations Information Centre

Shalini DEWAN
Director
Rome

United Nations Office for Project Services

Bisrat AKLILU
Deputy Executive-Director and Director of Operations
New York

Alberto ORLANDI
Chief
Division for IFAD Programmes
Rome

Noemi NAZARIO
Manager
Loan Administration Unit
Rome

World Food Programme

Zoraida MESA
Director
Office of the Executive Director
Rome

Valerie SEQUEIRA
Director
Resources and External Relations Division
Rome

World Food Programme (cont'd)

Haladou SALHA
Senior Adviser for Africa
Operations Department
Rome

Thomas YANGA
Secretary to the Executive Board
and Chief
Interagency Affairs Service
Rome

Richard WILCOX
Chief
Interagency Affairs Branch
Rome

Rina MANZO
Senior Secretary to the
Executive Director
Office of the Executive Director
Rome

World Health Organization

Paolo HARTMANN
Medical Officer
Department of Health
and Development
Geneva

مراقبون من المنظمات الحكومية الدولية

OBSERVERS FROM INTERGOVERNMENTAL ORGANIZATIONS

OBSERVATEURS DES ORGANISATIONS INTERGOUVERNEMENTALES

OBSERVADORES DE LAS ORGANIZACIONES INTERGUBERNAMENTALES

African Development Bank

Chuku-Dinka SPENCER
Acting Director of Agriculture and
Rural Development Department
Abidjan

Arab Authority for Agricultural Investment and Development

Abdul Kareem Mohammad AL-AMRI
President
Dubai

Arab Bank for Economic Development in Africa

Wahid HAJRI
Assistant Director-General
of Operations
Khartoum

Ben M'RAD NOUREDDINE
Expert
Operations Department
Khartoum

Arab Center for the Studies of Arid Zones and Dry Lands

Hassan SEOUD
Director-General
Damascus

Arab Center for the Studies of Arid Zones and Dry Lands (cont'd)

Muhammad Fadel WARDEH
Coordinator
ACSAD/IFAD Programme
Damascus

Arab Organization for Agricultural Development

Salem AL-LOZI
Director-General
Khartoum

European Community

Wilma DU MARTEAU
Permanent Representative to the United Nations Agencies
Commission of the European Community
Rome

Andrew BYRNE
First Secretary
Commission of the European Community
Rome

Frances-Anne HUNTER
Attaché
Commission of the European Community
Rome

International Institute of Tropical Agriculture

Peter HARTMAN
Director-General
Ibadan

International Livestock Research Institute

Getachew ENGIDA
Chief Financial Officer
Nairobi

International Organization for Migration

Abye MAKONNEN
Regional Programme Development Officer
Rome

Islamic Development Bank

Ahmed Saleh HARIRI
Director
Office of the President
Jeddah

League of Arab States

Khaldoun ROUEIHA
Counsellor
Rome

OPEC Fund for International Development

Yesufu Seyyid M. ABDULAI
Director-General
Vienna

مراقبون من المنظمات غير الحكومية

OBSERVERS FROM NON-GOVERNMENTAL ORGANIZATIONS

OBSERVATEURS DES ORGANISATIONS NON GOUVERNEMENTALES

OBSERVADORES DE LAS ORGANIZACIONES NO GUBERNAMENTALES

Arab Agronomists Union

Yahia BAKOUR
Secretary-General
Damascus

International Federation of Agricultural Producers

Francesco SERRA-CARACCIOLO
Director
International Relations
Presidency of the Italian
Confederation of Agriculture
Rome

International Federation of Business and Professional Women

Annarosa COLANGELO
Permanent Representative
to FAO
Rome

International Juridical Organization for Environment and Development

Mary Ellen SIKABONYI
Executive-Director
Rome

MOVIMONDO

Giuseppe GRIPPA
President
Rome

Sarah DANI
Vice-Coordinator
Central America
Rome

Massimo RANIERI
Technical Supervisor of Operations
in the Balcans
Rome

Society for International Development

Stefano PRATO
Managing Director
Rome

Elena MANCUSI-MATERI
Programme Officer
Rome

Winrock International Institute for Agricultural Development

John B. FLYNN
Managing Director for Agriculture
Arlington

Worldview International Foundation

Nabil MAHAINI
Director
Arab Regional Office
Damascus

Distribution:	Limited	GC 25/L.1/Rev.1	19 February 2002
Original:	English	البند 2 من جدول الأعمال	Arabic

الملحق الثاني

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

مجلس المحافظين – الدورة الخامسة والعشرون

روما، 19–20 فبراير/شباط 2002

برنامج عمل وجدول الأعمال
للدورة الخامسة والعشرين لمجلس المحافظين

1 – في 6 سبتمبر/أيلول 2001، كتب الرئيس بوغه إلى جميع محافظي الصندوق ملتمسا منهم إبداء الآراء بشأن جعل الدورة الخامسة والعشرين لمجلس المحافظين – وهي أول دورة له كرئيس للصندوق – أكثر تفاعلا وموضوعية وإنتاجية. ولهذا الغرض، اقترح الرئيس أن يكون موضوع "تمويل التنمية – البعد الريفي" هو الموضوع العام للمجلس. وقد أيدت الإجابات التي تلقاها الصندوق بشكل كامل الموضوع المقترح.

2 – ستعقد الدورة الخامسة والعشرين لمجلس المحافظين في وقت بالغ الأهمية بالنسبة للأحداث العالمية، بما في ذلك المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية، الذي سيعقد في المكسيك في مارس/آذار 2002. وعلى هذا، فإن الصندوق يشعر بأنه سيكون من المناسب والملائم تماما التركيز على الهدف الذي وضعه إعلان ألفية الأمم المتحدة بشأن خفض نسبة سكان العالم الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم، إلى النصف بحلول عام 2015. ونتيجة لهذا الإعلان، فإن العديد من المؤسسات متعددة الأطراف، والبلدان المانحة تعطي الآن أولوية أعلى للحد من الفقر. والصندوق، الذي يركز منذ عهد بعيد على الفقر الريفي، يواجه الآن فرصا جديدة – ومسؤوليات مناظرة – للقيام بدور تحفيزي أقوى للنهوض بجهود التخفيف من وطأة الفقر في العالم النامي وللمعاونة على بلوغ هدف الألفية، مما يتطلب موارد أكثر من ناحية المساعدة الإنمائية الخارجية، والاستثمار المحلي، لاسيما في القطاع الريفي. وفي هذا الصدد، فإن الموضوع المقترح للمجلس سيرتبط ارتباطا قويا بالمناقشات التي ستدور في المحافل الأخرى، وربما سيسهم أيضا فيما ستتوصل إليه من نتائج.

الملحق الثاني

3 – ومن المقترح عقد مناقشة تفعيلية للسياسات يوجهها فريق من خبراء التنمية رفيعي المستوى في الجلسة العامة في اليوم الأول من الدورة، أما في اليوم الثاني فمن المقترح أيضا عقد ست مناقشات موائد مستديرة بشكل متزامن يتم فيها تناول أقاليم ومواضيع معينة مستمدة من التقديرات والاستراتيجيات الإقليمية التي يطورها الصندوق حاليا. وستغطي مناقشات الموائد المستديرة هذه الأقاليم المشار إليها في برنامج العمل.

4 – وسيرأس كل مائدة من هذه الموائد المستديرة أحد الوزراء أو كبار الممثلين من الإقليم المعني؛ وسيقوم مديرو الشعب في الصندوق وكبار الاقتصاديين بمساعدة المجموعات وعرض الاستراتيجيات الإقليمية ذات الصلة. ومن حق الوفود الوطنية مدعوة لحضور مناقشات الموائد المستديرة التي تختارها؛ بل وربما رغبت في أن يحضر أعضاء مختلفون منها مجموعات المناقشات المختلفة، وذلك بغية تعظيم التفاعل.

الملحق الثاني

برنامج العمل

الثلاثاء، 19 فبراير/شباط 2002

الجلسة الصباحية

الساعة 10.00 – الساعة 13.00 افتتاح الدورة

البدء ببنود جدول الأعمال كما هو منصوص عليه في جدول الأعمال المؤقت

الجلسة المسائية

الساعة 14.30 – الساعة 18.45

الساعة 14.30 – الساعة 16.30 حوار تفاعلي بشأن موضوع مجلس المحافظين. سيتألف فريق الخبراء من رئيس الصندوق ورئيس مجلس المحافظين، واثنين أو ثلاثة من المتحدثين المدعوين واثنين أو ثلاثة من رؤساء الوفود الذين سيتحدث كل منهم لمدة خمس دقائق. وسيعقب ذلك فترة للأسئلة والرد عليها.

الساعة 16.30 – الساعة 18.45 بنود جدول الأعمال الأخرى.

الساعة 19.00 حفل استقبال

الأربعاء، 20 فبراير/شباط 2002

الجلسة الصباحية

الساعة 9.00 – الساعة 13.00

الساعة 9.00 – الساعة 11.00 ستعقد ست موائد مستديرة بصورة متزامنة حول الأقاليم والموضوعات المحددة، استنادا إلى الإطار الاستراتيجي للصندوق، والتقديرات والاستراتيجيات الإقليمية. وقد يترأس الموائد المستديرة إما الوزراء أو كبار الممثلين عن الأقاليم المعنية وستضم رؤساء الوفود وموظفي الصندوق المعنيين، وإن أمكن، فقد ينضم إليها الضيوف المدعوون إلى المجلس. وستغطي مناقشات الموائد المستديرة الأقاليم التالية:

(أ) آسيا والمحيط الهادي؛
(ب) أوروبا الشرقية والوسطى والدول المستقلة حديثا؛
(جـ) أفريقيا الشرقية والجنوبية؛
(د) أمريكا اللاتينية والكاريبي؛
(هـ) الشرق الأدنى وشمال أفريقيا؛
(و) غرب أفريقيا.

الملحق الثاني

الساعة 11.00 – الساعة 13.00 مواصلة بنود جدول الأعمال

الساعة 13.00 – الساعة 14.30 مأدبة غداء بدعوة من الرئيس بوغه لرؤساء الوفود

الجلسة المسائية

الساعة 15.00 – الساعة 18.00 الانتهاء من بنود جدول الأعمال المتبقية، بما في ذلك البيانات العامة

اختتام الدورة

الملحق الثاني

جدول الأعمال

1 – افتتاح الدورة

2 – اعتماد جدول الأعمال

3 – انتخاب مكتب مجلس المحافظين

4 – بيان رئيس الصندوق

5 – البيانات العامة

6 – تقرير عن التجديد الخامس لموارد الصندوق

7 – التجديد السادس لموارد الصندوق

8 – القوائم المالية المراجعة للصندوق – 31 ديسمبر/كانون الأول 2000

9 – الميزانية الإدارية المقترحة للصندوق الدولي للتنمية الزراعية لعام 2002

10 – تقرير مرحلي عن التجديد الخامس لموارد الصندوق: خطة العمل (2000-2002)

11 – تقرير مرحلي عن تنفيذ برنامج تطوير أسلوب العمل

12 – عضوية المجلس التنفيذي

13 – تقرير مرحلي عن الائتلاف الشعبي لاستئصال الجوع والفقر

14 – تقرير مرحلي عن الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر

15 – مسائل أخرى

إقرار نشر الوثائق

الملحق الثالث

قائمة بالوثائق التي عرضت على مجلس المحافظين في دورته الخامسة والعشرين

رقم الوثيقة	بند جدول الأعمال	العنوان
GC 25/L.1/Rev.1	2	برنامج عمل وجدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة والعشرين لمجلس المحافظين
GC 25/L.1/Add.1	2	برنامج عمل الدورة
GC 25/L.2 + Add.1	6	تقرير عن التجديد الخامس لموارد الصندوق
GC 25/L.3	7	إنشاء هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد السادس لموارد الصندوق
GC 25/L.4	8	القوائم المالية المراجعة للصندوق في 31 ديسمبر/كانون الأول 2000
GC 25/L.5 + Corr.1* + Add.1	9	برنامج عمل الصندوق وميزانيته الإدارية لعام 2002
GC 25/L.6	10	تقرير مرحلي عن التجديد الخامس لموارد الصندوق: خطة العمل (2000-2002)
GC 25/L.7	11	تقرير مرحلي عن برنامج تطوير أسلوب العمل
GC 25/L.8	12	عضوية المجلس التنفيذي
GC 25/L.9	13	تقرير مرحلي عن الائتلاف الشعبي لاستئصال الجوع والفقر
GC 25/L.10	14	تقرير مرحلي عن الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر وبخاصة في أفريقيا
GC 25/L.11		وثيقة مواضيعية معروضة على الدورة الخامسة والعشرين لمجلس المحافظين – تمويل التنمية – البعد الريفي
GC 25/INF.1		ترتيبات الدورة الخامسة والعشرين لمجلس المحافظين
GC 25/INF.2		مساهمة الصندوق في مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون: التقرير المرحلي لعام 2001

* باللغة الانجليزية فقط.

الملحق الثالث

رقم الوثيقة	بند جدول الأعمال	العنوان
GC 25/INF.3		مذكرة معلومات بشأن *تقرير الفقر الريفي لعام 2001*
GC 25/INF.4 + Add.1		البيانات العامة – معلومات للوفود المشاركة
GC 25/INF.5/Rev.2		قائمة بالمشتركين في الدورة الخامسة والعشرين لمجلس المحافظين
GC 25/INF.6		أبرز الجوانب المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2001
GC 25/INF.7 + Rev.1 + Rev.2	5	ترتيب المتحدثين – البيانات التي قدمت خلال الاجتماعات العامة
GC 25/INF.9		موظفو الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
GC 25/INF.10		الحوار التفاعلي حول موضوع الدورة الخامسة والعشرين لمجلس المحافظين: تمويل التنمية – البعد الريفي
GC 25/INF.11		مناقشات الموائد المستديرة حول مشروعات الاستراتيجيات الإقليمية
GC 25/Resolutions		القرارات التي اعتمدها مجلس المحافظين في دورته الخامسة والعشرين

Distribution: Limited GC 25/Resolutions 20 February 2002
Original: English Arabic

الملحق الرابع

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

مجلس المحافظين – الدورة الخامسة والعشرون

روما، 19–20 فبراير/شباط 2002

القرارات التي اعتمدها مجلس المحافظين في دورته الخامسة والعشرين

1 – اعـتمد مجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في دورته الخامسة والعشرين القرارين 127/د–25 و128/د–25 في 19 فبراير/شباط 2002.

2 – وهذه القرارات مرسلة إلى جميع أعضاء الصندوق للإحاطة.

الملحق الرابع

إنشاء هيئة مشاورات خاصة بالتجديد السادس لموارد الصندوق

القرار 127/د-25

إنشاء هيئة مشاورات خاصة بالتجديد السادس لموارد الصندوق

إن مجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية،

إذ يشير إلى البند 3 من المادة (4) من اتفاقية إنشاء الصندوق التي تنص على أنه ضمانا لاستمرار عمليات الصندوق، يستعرض مجلس المحافظين بصورة دورية كفاية الموارد المتاحة للصندوق؛

وإذ يشير كذلك إلى أن الفترة المشمولة بالتجديد الخامس لموارد الصندوق والتي حددها قرار مجلس المحافظين 119/د-24 سوف تنتهي في 19 فبراير/شباط 2004؛

وقد نظر في بيان رئيس الصندوق بشأن الحاجة إلى استعراض مدى كفاية الموارد المتاحة للصندوق والوثيقة GC 3.L/25 بشأنها؛

وإذ نظر أيضا في الحاجة لإنشاء هيئة مشاورات خاصة بالتجديد السادس لموارد الصندوق؛

يقرر:

1 - أن تنشأ هيئة مشاورات خاصة بالتجديد السادس لموارد الصندوق ("هيئة المشاورات") برئاسة رئيس الصندوق لمناقشة جميع المظاهر المتعلقة بالتجديد السادس لموارد الصندوق، وللتفاوض على استكمال ذلك التجديد. وتعقد الدورة الأولى لهيئة المشاورات في أقرب وقت ممكن في عام 2002 في الموعد الذي يحدده رئيس الصندوق بعد التشاور بالصورة الملائمة مع أعضاء هيئة المشاورات، كما قد تعقد دورات أخرى لاحقة حسبما تراه هيئة المشاورات مناسبا.

2 - أن تتألف هيئة المشاورات من جميع الدول الأعضاء من القائمتين ألف وباء واثنتي عشرة دولة من الدول الأعضاء في القائمة جيم تعينهم هذه القائمة وتبلغ بهم رئيس الصندوق في موعد غايته 20 فبراير/شباط 2002. ويجوز لهيئة المشاورات أن تدعو بعد ذلك بلدانا أعضاء أخرى للمشاركة في هيئة المشاورات تيسيرا لمداولاتها.

3 - أن تعرض هيئة المشاورات تقريرا عن نتائج مداولاتها وما تتخذه من توصيات في هذا الشأن، من خلال المجلس التنفيذي، على مجلس المحافظين في دورته السادسة والعشرين، وفي دوراته اللاحقة عند الاقتضاء، بغرض اعتماد القرارات المناسبة.

الملحق الرابع

4 – أن يدعو رئيس الصندوق إلى إحاطة المجلس التنفيذي علما بسير مداولات هيئة المشاورات.

5 – أن يدعو رئيس الصندوق إلى تقديم المساعدة الضرورية لهيئة المشاورات حتى تتمكن من أداء مهامها بفعالية وكفاءة.

الملحق الرابع

الميزانية الإدارية للصندوق الدولي للتنمية الزراعية لعام 2002

القرار 128/د-25

الميزانية الإدارية للصندوق الدولي للتنمية الزراعية لعام 2002

إن مجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية،

إذ يضع في اعتباره البند 10 من المادة (6) من اتفاقية إنشاء الصندوق والمادة 6 من اللائحة المالية للصندوق؛

وإذ يلاحظ أن المجلس التنفيذي قد درس، في دورته الرابعة والسبعين، برنامج عمل الصندوق لعام 2002 ووافق على هذا البرنامج بقيمة 304.5 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة وعلى مجموع اعتماد تمويل تجهيز البرامج البالغ 26.7 مليون دولار أمريكي؛

وقد نظر في الدراسة التي أجراها المجلس التنفيذي في دورته الرابعة والسبعين بشأن الميزانية الإدارية المقترحة للصندوق لعام 2002؛

يقر الميزانية الإدارية للصندوق لعام 2002، كما وردت في الوثيقة GC 25/L.5 وضميمتها، بمبلغ 000 722 41 دولار أمريكي محتسبة على أساس سعر للصرف يبلغ 1.146 يورو/1.00 دولار أمريكي، بما في ذلك مخصصات الطوارئ بقيمة 000 165 دولار أمريكي.

يقرر أنه في حال تغير متوسط قيمة الدولار الأمريكي في عام 2002 مقابل سعر صرف اليورو المستخدم في احتساب الميزانية، فإن مجموع المعادل بالدولار الأمريكي للنفقات باليورو سيعدل بنفس نسبة الفرق بين سعر الصرف الفعلي في عام 2002 وسعر الصرف المستخدم في احتساب الميزانية.